جدل
العدد 37 نيسان 2020

الإنتاج المعرفيّ الفلسطينيّ:
نصوص مختارة
لطلاب سيمنار الدكتوراه الفلسطينيّين
في مدى الكرمل 2019

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

جدل 37

نيسان 2020

الإنتاج المعرفيّ الفلسطينيّ: نصوص مختارة لطلاب سيمنار الدكتوراه الفلسطينيّين في مدى الكرمل 2019.

Palestinian production of knowledge: selected texts by participants of Mada's seminar for PhD students 2019

المحرران: مهند مصطفى وعرين هواري

العدد 37

تدقيق: حنا نور الحاج

تصميم: أمل شوفاني

مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

المحتويات

4 **المقدمة**
المحرران

5 **مقال افتتاحيّ**
حول فعل الكتابة البحثيّة وفعل الإنتاج المعرفي
مهنّد مصطفى

10 **المحور الأول- فلسطين: مقاربات تاريخيّة وسياسيّة**

11 العلاقة بين الحكم المحلّيّ والحكم المركزيّ في حيفا الانتدابيّة:
المفتّش الصحّيّ والصراعات مع بلديّة حيفا نموذجًا
أحمد محمود

20 مستوى تماسك حركة فتح الداخليّ، وأثره على مستقبل النظام
السياسيّ الفلسطيني
خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله

27 اتّفاقيّة أوسلو والتأسيس لبيروقراطيّة استعماريّة
غادة السمان

33 **المحور الثّاني- سؤال الهويّة والدين**

34 إدارة العلاقات الاجتماعيّة الإنترنتيّة خلال فترات التديّن
لدى النساء المسلمات في مناطق الـ48
عائشة اغباريّة

39 تحوُّلات في الفكر الإسلاميّ المعاصر: مَجْمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ
في جدّة (العربيّة السعوديّة)، ومكانة المرأة المسلمة (1981 - 2019).
ناهد محمود كنعان

46 **المحور الثالث - التربية والصحة للفلسطينيّين في السياق الإسرائيليّ**

47 الورم الحليميّ البشريّ والحسّاسيّة الثقافيّة المتناقضة
نور عبدالهادي شحبري

51 حين تتناقض القيم القوميّة مع السياسات الرسميّة:
قراءة في سلوك معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل
هديل دياب

57 **قراءة في كتاب**

58 قانون إسرائيل الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ: قراءة في كتاب
أحمد أسعد

مقدّمة

المحرّران

يطرح هذا العدد من مجلّة "جدل" باكورة أعمال مجموعة من طلبة سمينار الدراسات العليا في مدى الكرمل للعام 2019. يهدف سمينار طلبة الدراسات العليا أن يكون فضاءً تربويًّا يَعرِضُ فيه طلبة الماجستير والدكتوراه أبحاثَهم وكتاباتِهم، الناجزة منها وما هو قيد التطوير، بحرّيّةٍ وتطلُّعٍ للنقد والحِوار، ويشرف عليها مجموعة من الأكاديميّين والمحاضرين الفلسطينيّين. تسعى الورشة إلى توفيرِ مُناخٍ داعمٍ قِوامُه التعلّمُ التعاونيُّ وتبادُلُ الخبرات والمَعارف بين منتسبي الورشة. كذلك تُوْلي الورشة أهمّيّةً خاصّة لضَرورة أن يُبلور المشاركِون والمشارِكات في الورشة رُؤاهم النقديّةَ بخصوص مواضيعهم البحثيّة، وأن يُوضّحوا ضمنها إسهاماتهم النظريّة وأهمّيّة مشاريعهم. تدار الورشة باللغة العربيّة ابتغاءَ التمرّس على العَرض بلغة الأمّ، وتتضمّن لقاءات مع باحثين وباحثات فلسطينيّين من ذوي التجربة والمكانة حول مساراتهم البحثيّة وسِيَرهم الأكاديميّة وعطائهم المجتمعيّ.

رمى السمينار إلى أمرين نراهما في منتهى الأهمّيّة: إنتاج معرفة منحازة لكن علميّة وتعتمد المناهج البحثيّة الرصينة، وتُنتج باللغة العربيّة؛ فاللغة جزء من ماهيّة المعرفة، ولذلك فإنّ عرض طلبة شباب فلسطينيّين بحوثهم باللغة العربيّة يُعَدّ، في حدّ ذاته، جهدًا معرفيًّا لا يقلّ مثابرة عن الجهد المعرفيّ المبذول، فكرًا ودراسةً، في موضوع البحث. ونحن نضع أمامهم تحدّيًا لأخذ الإنتاج المعرفيّ العلميّ باللغة العربيّة، في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، على مَحْمل الجِدّ في مسيرتهم الأكاديميّة والبحثيّة.

لا نعني بإنتاج المعرفة المنحازة الانعتاقَ من التراكم المعرفيّ الإنسانيّ، والأطر النظريّة العالميّة، والأبحاث المنجَزة في الحقل العلميّ الذي يبحثه الطلبة المشاركون ويَدرسونه، بل نعني به الاستئنافَ على كلّ ذلك، من خلال النقد، والتفكيك، والتركيب، والتأطير، وإعادة إنتاج المعرفة القائمة بمفاهيم وأُطُر متجدّدة؛ فالاستئناف على المعرفة القائمة لا يعني الانعزال عنها، بل يعني أن نملكها لا أن تملكنا، وأن نحيط بها لا أن تحيط بنا، وأن نعقلها لا أن تحتلّ عقولنا فتتحوّل إلى أيديولوجيا قاتلة للعقل المعرفيّ العلميّ. وبالتالي فالمعرفة هنا منحازة لمشروع وطنيّ عادل.

والمطلوب من الطلبة ربط النقد بالكتابة، وربط الكتابة بالنقد، وربط الكتابة الناقدة بالنقد المكتوب، وهي بحدّ ذاتها فعل معرفيّ غير مفهوم ضمنًا في ظلّ الثقافة الشعبويّة السائدة، بوطن وشعب ننتمي إليهما. نريد من الإنتاج المعرفيّ الوطنيّ استعادة الوطن معرفيًّا وثقافيًّا، واستعادته سرديًّا - تاريخيًّا، واستعادته في الوعي، بعد القطيعة مع الحداثة الفلسطينيّة والعربيّة التي أحدثتها النكبة الفلسطينيّة. كذلك نريد من الطلبة أن يكونوا باحثين، وأن يستمرّوا في فعل الكتابة والنقد. نريدهم أن يكونوا مثقّفين منتمين إلى وطنهم وشعبهم.

قدّم الطلبة في هذا العدد مقالات أوّليّة حول أبحاثهم عالجت ثلاثة محاور: الأوّل شملَ مقاربات تاريخيّة وسياسيّة لفلسطين. والثاني تناولَ موضوع الهُويّة والدين في ما يتعلّق بالنساء المسلمات تحديدًا. أمّا المحور الثالث، فقد تناول موضوع الصحّة والتربية في السياق الإسرائيليّ من منظور فلسطينيّ. نهدف من خلال هذا العدد إلى عرض أبحاث الطلبة على المجتمع الفلسطينيّ، وإلى كشف التنوّع الموضوعيّ والمنهجيّ الذي يتّبعه الطلبة خلال دراستهم العليا، وتوفير منصّة لهم لنشر باكورة أعمالهم البحثيّة التي تطرح قضايا قلّما طُرِحت في السابق.

الرجوع لقائمة المحتويات

حول فعل الكتابة البحثيّة وفعل الإنتاج المعرفيّ

د. مهنّد مصطفى*

البحث العلميّ الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر تبلور داخل الجامعة الإسرائيليّة، وبغياب جامعة فلسطينيّة ومراكز أبحاث فلسطينيّة ومدينة فلسطينيّة.[1] وتحوّلت الجامعة الإسرائيليّة إلى الإطار الأكاديميّ المهيمن الذي يقوم من خلالها الباحثون الفلسطينيّون بإنتاج معرفة عمومًا، وحول ذواتهم خصوصًا، وتجري عمليّة إنتاج المعرفة في مؤسّسة كانت جزءًا عضويًّا من المشروع الصهيونيّ الاستعماريّ في فلسطين، ولا سيّما الدَّوْر الذي قامت به العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة في تأسيس منظومة علميّة ومعرفيّة للمشروع الصهيونيّ حول السكّان الأصليّين.[2] وقد فرضت الجامعات الإسرائيليّة مناهجها البحثيّة الغربيّة ومنظومتها المعرفيّة على الطلبة الفلسطينيّين للدراسات العليا في علاقة واضحة بين المستعمِر والمستعمَر، ولا سيّما في ما يتعلّق بدراستهم للمجتمع الفلسطينيّ.

ازداد عدد طلبة الدراسات العليا من المجتمع الفلسطينيّ في العَقدَيْن الأخيرَيْن، وازداد عدد رسائل الماجستير والدكتوراه التي يقدّمها طلبة فلسطينيّون في الجامعات الإسرائيليّة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة.[3] وفي الوقت نفسه، ظهرت التوجّهات الجديدة في مناهج البحث العلميّ في الجامعات الاسرائيليّة، ولا سيّما مناهج ما بعد الكولونياليّة، وإن بقيت هامشيّة مقارنة بالمناهج المهيمنة.[4] ومع ظهور هذه التطوّرات، فإنّ الدراسات استمرّت بالتركيز على دراسة ماليّة أو جماهيريّة التعليم العالي للفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر، واستخدام الأكاديميّين في سوق العمل، دون اهتمام يُذكر بالإنتاج البحثيّ للطلبة والعلاقة بين مناهجِ البحث التي لدى المستعمِر، والطلبةِ الفلسطينيّين الذين يزدادون كما في الدراسات العليا، ولم تعالج الأبحاث مناهج ومضامين الدراسات التي ينتجها الطلبة الفلسطينيّون في العلوم الاجتماعيّة، وبخاصّة في الصراع بين مناهج البحث المهيمنة ومناهج البحث ما بعد الكولونياليّة، وظهور جيل جديد من الباحثين والباحثات الفلسطينيّين الذين يتحدَّوْن في مناهجهم البحثيّة الإطارَ المهيمن في الجامعات الإسرائيليّة، ولا سيّما المنهج العلميّ التجريبيّ.

في البداية، لا بدّ من التطرّق إلى السياق المعرفيّ والسياسيّ الذي يجري فيه إنتاج دراسات عليا لفلسطينيّين في الجامعة الإسرائيليّة. تُعتبر الجامعة الإسرائيليّة، تاريخيًّا، جزءًا من منظومة إنتاج المعرفة الاستعماريّة عن الفلسطينيّين. فالجامعة الإسرائيليّة كانت إحدى المؤسّسات التي أسهمت في تزويد المشروع الصهيونيّ عمومًا، والدول خصوصًا، بمعرفةٍ تَدْخل في إطار بناء الدولة والأمّة واليهوديّة، وكان الجانب الاستشراقيّ الاستعماريّ جزءًا من مقاربة المعرفة الإسرائيليّة لمكانة الفلسطينيّين في إسرائيل.[5] في العقود الأولى، كانت نسبة الطلبة الفلسطينيّين الذي يَدرسون العلوم الاجتماعيّة ضمن المسارات البحثيّة قليلة جدًّا، فضلًا عن هيمنة المشرف اليهوديّ، الهيمنة التي ما زالت قائمة على هذه الدراسات، والتي كانت ترمي بالأساس إلى دراسة المجتمع العربيّ من خلال

1. بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسيّ المبتور ودراسات أخرى.** رام الله: مركز مواطن.

2. مصطفى، مهنّد. (2014). **المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة: المعرفة، السياسة والاقتصاد.** رام الله: مدار: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

3. Arar, Khaled & Haj-Yehya, Kusai. (2006). **Higher education and the Palestinian minority in Israel**. New-York: Paglrave Macmilan.

4. رام، أوري. (2006). **زمن البوست: القوميّة وسياسة المعرفة في إسرائيل.** تل أبيب: منشورات ريسلينغ. (بالعبريّة)

5. مصطفى، مهنّد. مصدر سابق.

المقارَبات الإسرائيليّة النظريّة التي هيمنت على الأكاديميّة الإسرائيليّة، وفي مركزها نظريّة التحديث، إذ يجري تأطير العلاقة بين الفلسطينيّين والمستوطنين المهاجرين من خلال نظريّة التحديث، أي العلاقة بين المجتمع الحداثيّ والمجتمع الريفيّ الذي لم يمرّ بعمليّة تحديث. وهي نظريّة تهدف إلى تطبيع العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر في السياق الإسرائيليّ، والتعامل مع الدولة اليهوديّة والمشروع الصهيونيّ والمهاجرين اليهود كأدوات تحديث للسكّان الأصليّين.

تطوّرت في العقود الأخيرة المقارَبات الكولونياليّة للمعرفة، المعرفة التي ينتجها المستعمِر، والمعرفة التي ينتجها المستعمَر، وتكون الأخيرة إمّا معرفة متماهية مع معرفة المستعمِر، أو معرفة ترمي إلى مقاومة معرفة المستعمِر كجزء من تفكيك معرفته وتفكيك التبعيّة المعرفيّة له.[6] تتكوّن معرفة المستعمِر التي يحاول من خلالها بناء منظومة علميّة للمستعمَرين، من مناهج البحث التي تُفرَض على النخَب العلميّة للمستعمَرين باعتبار مناهج البحث أداة محايدة في سيرورة الإنتاج المعرفيّ تحت منظومة استعماريّة علميّة متحكّمة ونافذة. وتشير الأدبيّات العلميّة أنّ المجموعات الأصليّة في محاولتها تفكيك تبعيّتها عن المستعمِر تحاول إنتاج مناهج بحث "أصلانيّة" تتيح لها إنتاج معرفة بدون المنظومة البحثيّة التي يفرضها المستعمِر على المستعمَرين.[7]

يشير لويس أنّ هنالك تباينًا بين الأبحاث التي يجري إنتاجها والتي تستعمل المناهج الغربيّة، وتلك الأبحاث التي تستعمل مناهج بحث أصلانيّة، تعبّر عن صوت الأصلانيّين أيضًا. وترى سميث أنّ جزءًا من مقاومة المعرفة الاستعماريّة هو كشف الصفة الاستعماريّة عن مناهجها في البحث والدراسة أيضًا. وذلك أنّ تفكيك النزعة الاستعماريّة عن المناهج البحثيّة يهدف إلى إنتاج مناهج بحث "أصلانيّة"، إنْ صحّ التعبير، تُعتبر أكثر حسّاسيّةً وملاءَمةً لأبحاث السكّان الأصليّين الواقعين تحت الاستعمار.[8] فالمناهج البحثيّة الأصليّة تميل إلى مقاربة الخصوصيّة الثقافيّة والقيم والسلوكيّات على أنّها جزء لا يتجزّأ من المناهج البحثيّة غير مفصولة عنها، على العكس من المناهج البحثيّة التقليديّة المهيمنة التي تتعامل باستعلاء معرفيّ أو بجمود منهجيّ من هذه القيم والسلوكيّات.[9]

غالبيّة المناهج البحثيّة المفروضة على الباحثين من السكّان الأصليّين تفترض نفيَ الباحث عن البحث، إذ عليه أن يراقب ويحلّل دون أن يكون جزءًا من البحث، دون أن يشكّل البحث لديه أيّ هاجس شخصيّ أو جماعيّ، وهذا مرتبط ارتباطًا عظيمًا في الجامعات بمنظومة مناهج البحث الوضعيّة (Positivism)، التي ظهرت في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، وما يرافقها من مفاهيم الموضوعيّة والحياديّة (نحو: المصداقيّة؛ الموثوقيّة). ينطلق منهج البحث الاستعماريّ من الحاجة أن يكون الباحث صامتًا، محايدًا، وغير متشابك مع موضوع بحثه، لا وجدانيًّا ولا فكريًّا، أن يدرس حقله البحثيّ العينيّ دون ربطه بالكلّ، أو أن يبحث في الكلّ من أجل التعميم الاستشراقيّ دون النزول إلى السيرورات والتحوّلات التاريخيّة والفكريّة، أو فهم السياقات التاريخيّة والسياسيّة.

المقارَبات النسويّة لمناهج البحث كان لها قصب السبق في طرح مناهج بحث تتحدّى مناهج البحث التقليديّة، عبْر إنتاج مناهج بحث نسويّة بديلة للمناهج التقليديّة.[10] ومن أهمّ هذه المناهج يمكن

6. Smith, Linda T. (1999). **Decolonizing methodologies: Research and indigenous peoples.** Zed Books Ltd.

7. Louis, Renee P. (2007). Can you hear us now? Voices from the margin: Using indigenous methodologies in geographic research. **Geographical research**, 45(2). Pp. 130-139.

8. Smith. P. 163.

9. مصطفى، مهنّد. مصدر سابق. ص 15.

10. Harding, Sandra. (1987). The method question. **Hypatia**, 2(3). P. 19.

ذكر التالية: المنهج الإثنوچرافيّ؛ البحث العابر للثقافات (Cross-Cultural)؛ التاريخ الشفويّ؛ البحث الفاعل (Action Research) الذي يكون الباحث جزءًا لا يتجزّأ منه.[11] يشير كيلي جونس إلى مميّزات مناهج بحث ما بعد الاستعمار، نحو: تحدّي الوضع القائم في العلوم الاجتماعيّة؛ التفكير من جانب الواقعين تحت الاستعمار أو المتأثّرين بتراث الاستعمار؛ التركيز على المفاهيم التي استُخدِمت في سبيل تهميش المجموعة الواقعة تحت الاستعمار أو التي كانت تحت الاستعمار.[12] في هذا السياق تطوّرت مناهج بحث ما بعد الاستعمار (Postcolonialism) التي تحاول الاشتباك مع الخطاب الكولونياليّ. يرمي منهج بحث ما بعد الاستعمار إلى الأخذ بعين الاعتبار الثقافة والتجربة السياسيّة واللغويّة للشعوب الواقعة تحت الاستعمار، أو كانت تحت الاستعمار، وذلك من خلال استحضار صوت وسرديّة وتاريخ ومخيّلات الشعوب التي أُقصِيتْ من منظومة المعرفة الاستعماريّة الغربيّة.[13]

بناء على الأدبيّات الناقدة للمناهج البحثيّة، وأهمّيّة إنتاج بحوث متحدّية للإنتاج البحثيّ المهَيْمِن، سنحاول في الفقرات التالية تحديد النقاش بشأن منهجيّة البحث الاستقرائيّ (Inductive) ومنهجيّة البحث الاستنتاجيّة (Deductive)، منطلقين من مقولةٍ مُفادُها أنّ مناهج البحث لدى طلبة الدراسات العليا الفلسطينيّين في الجامعات الإسرائيليّة تنطلق غالبًا من منهجيّة البحث الاستنتاجيّة، والتي تبتغي توكيد نظريّات قائمة، في حين أنّ منهجيّة البحث الاستقرائيّة تبتغي إنتاج معرفة نظريّة جديدة. يشير فليك إلى أنّ المناهج الاستقرائيّة تتّجه نحو تحدّي المنهج التقليديّ المتمثّل في المناهج الاستنتاجيّة؛ إذ هي لا تنطلق من النظريّة ومحاولة فحصها، فالمعرفة تُدْرَس من خلال معرفة محلّيّة عينيّة وسياقيّة نحو إنتاج نظريّ لا العكس. وحسب فليك، مناهج البحث الكمّيّة ترتبط -على الأغلب- بالمنهج الاستنتاجيّ عبْر تحديد "الأسباب والنتائج [...] وفحص كمّيّ للعلاقات النظريّة [...] وتعميم النتائج".[14] بعض الباحثين، في دراستهم لإنتاج المعرفة عن السكّان الأصليّين، يشيرون أنّ المنهج النوعيّ الذي يعتمد على التحليل الاستقرائيّ بات مهيمنًا على أبحاث يقوم بها السكّان الأصليّون لمقاومة المعرفة المهيمنة، في حين أنّ استخدام التحليل الاستنتاجيّ قد يديم التوجّه الاستعماريّ في الأبحاث الغربيّة.[15]

بين فعلَيِ الكتابة وإنتاج المعرفة فلسطينيًّا:

من خلال مراجعة عيّنة من أبحاث الدراسات العليا في العلوم الاجتماعيّة لطلبة فلسطينيّين، يتبيّن أنّ غالبيّة الأبحاث تتبنّى منهجيّة البحث الاستنتاجيّة المعتمِدة على الطريقة الكمّيّة، والتي تهدف إلى تعميم نظريّات أو تحقيق دمج بين عدّة نظريّات ومحاولة إسقاطها على فهم ظواهر اجتماعيّة وسياسيّة في المجتمع الفلسطينيّ.[16] وهذا يعني أنّ الإنتاج المعرفيّ لدى طلبة الدراسات العليا

11. Reinharz, Shulamit. (1992). **Feminist methods in social research.** Oxford University Press.
Zavala, Miguel. (2013, July 22). What do we mean by decolonizing research strategies? Lessons from decolonizing, Indigenous research projects in New Zealand and Latin America. **Decolonization: Indigeneity, Education and Society, 2** (1). Pp. 55-71.

12. Kile, Jones. (2013), The post-colonial method versus the Sociological method in the study of religion: Top-down or bottom-up? **Patheos**.

13. Bauchspies, Wend K. (2007). Methods, Postcolonial. **The Blackwell Encyclopedia of Sociology**.

14. Flick, Uwe. (2002). **An introduction to qualitative research** (2nd ed.). London: Sage. P. 3.

15. Drawson, Alexandra S., Toombs, Elaine & Mushquash, Christopher J. (2017). Indigenous research methods: A systematic review. **The International Indigenous Policy Journal**, 8(2). Pp. 5.

16. مصطفى، مهنّد (2010). الإنتاج المعرفيّ للطلّاب الفلسطينيّين في الجامعات الإسرائيليّة. **كتاب دراسات**، العدد 3. ص ص 76-82.

الفلسطينيّين لم يصل بعد إلى منظومة نزع الصفة الاستعماريّة عن دراساتهم وأبحاثهم (بالطبع لا ينبغي التعميم في هذا الصدد).

أغلب دراسات الطلبة في المعاهد العليا تتعلّق بالموضوع الفلسطينيّ، وعلى وجه التحديد المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، ومنها ما يحاول دراسة إسرائيل، وتبقى حقولًا معرفيّة مغيَّبة أو قَلَّ مَن يَسْبر أغوارها. وهنا لا بدّ من تسجيل بعض الملاحظات التي قد تحتاج لاحقًا إلى تطوير، نظريًّا وإمبيريقيًّا.

التفريق بين فعل الكتابة وفعل إنتاج المعرفة والكتابة الأيديولوجيّة، ولا أقصد التفريق الاصطلاحيّ المعجميّ، بل المفاهيميّ؛ فالكتابة هي فعل بيانيّ، وإنتاج المعرفة هو فعل برهانيّ، والأيديولوجيا هي إنتاج عرفانيّ. كلّ هذه الأفعال تنتج نصوصًا مكتوبة. الكتابة البحثيّة هي كتابة بيانيّة، تعيد تعميم ما كُتِب، لا تطرح مقارَبات نظريّة جديدة أو تستأنف على القائمة، وجُلّ ما تقوم به (وذاك ذروتها) هو تعميم مقارَبات نظريّة قائمة على حالات دراسيّة جديدة، وفي المعتاد تتعلّق هذه الكتابة -في السياق الاستعماريّ- بتعميم معرفة المستعمِر على دراسة المستعمَر.

الكتابة الأيديولوجيّة هي كتابة عرفانيّة، منغلقة، غير متجدّدة، وأصوليّة إلى حدّ كبير، تنحو صوب الانتقائيّة في التحليل، ومقاربتها محدودة بسقف الأيديولوجيا، ولديها نزعة خلاصيّة، سواء أكانت دينيّة أم علمانيّة. وعندما تعجز الأيديولوجيا عن فهم الواقع ومقاربة تحوُّلاته، تقوم بِلَيّ عنق الواقع ليتلاءم معها، ولا تجدّد مقولاتها لفهم الواقع.

فعل إنتاج المعرفة هو فعل برهانيّ، هو إنتاج علميّ موضوعيّ، ولا يجب أن تعترينا رهبة أو رُهاب الموضوعيّة في العصر الحداثيّ أو ما بعد الحداثيّ، لأنّ إنتاج المعرفة الناقدة هو فعل سياسيّ بامتياز، ولكنّها قد تأخذ النزعة الأيديولوجيّة إذا تجاوزت نقد الذات أيضًا. وقد تأخذ نزعة بيانيّة إذا كرّرت ذاتها دون أن تتجدّد، فتتحوّل إلى قالب جاهز نسقطه دون نقد متجدّد لذواتنا وللآخرين (وأقصد الحالة الاستعماريّة)، فتتحوّل بيانيّة المعرفة لا بترديد وتعميم ما يكتبه المستعمِر، بل بترديد ما نكتبه نحن دون نقد. إذًا، إنتاج المعرفة هو فعلٌ سياسيّ مقاوِم لأنّه يُنتج معرفة في ظلّ علاقات القوى الاستعماريّة القائمة، متحدّيًا لها ولكنّه ناقد لها، وناقد لذات المستعمِر نفسه، وناقد أيضًا لأدواته المعرفيّة ومنهجيّتها.

فعلى سبيل المثال، ازدادت في السنوات الأخيرة الكتابات العربيّة والفلسطينيّة بشأن إسرائيل والمجتمع الإسرائيليّ، ولكنّها لم تُنتِج حتّى الآن حقلًا معرفيًّا ونظريًّا يمكن أن نطلق عليه معرفة علميّة بشأن إسرائيل. هذه المقولة لا تنفي وجود دراسات وأبحاث لباحثين جِدّيّين أسهموا في دراسة إسرائيل ومجتمعها، مع إسهام معرفيّ ونظريّ هامّ يمكن له أن يشكّل أرضيّة هامّة لإنتاج هذا الحقل المعرفيّ العربيّ. في هذا الصدد، أقترح التفريق بين فعلِ الكتابة البيانيّة عن إسرائيل، وفعلِ إنتاج معرفة عن إسرائيل؛ فالأوّل يعيد إنتاج ما كُتِب في إسرائيل، والثاني يُنتِج معرفة بديلة عنها. الأوّل يتعاطى مع الأَجِنْدة الإسرائيليّة، والثاني يقترح أَجِنْدة بحثيّة جديدة. الأوّل ينحو منحى التحليل الصحفيّ أو التقريريّ، والثاني يعتمد مقارَبات نظريّة جديدة أو ناقدة للمقارَبات القائمة إسرائيليًّا. الأوّل يعمِّم مقولات إسرائيليّة بالاستناد الكامل لمصادرها، والثاني يطرح قوالب نظريّة جديدة بالاستناد إلى مقارَبات جديدة أو نقديّة.

في المجمل، إنّ جزءًا ممّا يُكتب عربيًّا وفلسطينيًّا هو إعادة إنتاج، باللغة العربيّة، لِما يُكتب في إسرائيل من مقارَبات نظريّة وتحليلات سياسيّة أو اجتماعيّة. فضلًا عن ذلك، الأَجِنْدة البحثيّة العربيّة

والفلسطينيّة في المعتاد -وغالبًا دونما وعي- تتماهى مع الأولويّات البحثيّة الإسرائيليّة، وتلتصق بما يحدث في إسرائيل من تطوّرات أو دراسات وتحليلات أو اهتمام صحفيّ، دون أن تُطوّر أَجِنْدة بحثيّة عربيّة وفلسطينيّة مستقلّة. على الرغم من ذلك، لا شكّ أنّ المقارَبة النظريّة الأخيرة في صفوف باحثين فلسطينيّين، بشأن دراسة إسرائيل ضمن منظومة الاستعمار الاستيطانيّ، هي مقاربة نقديّة تتجاوز الإنتاج المعرفيّ الإسرائيليّ من حيث المضمون والأَجِنْدة البحثيّة؛ ولكن الخوف من تحوُّلها إلى نوع من الأيديولوجيا قد يحوّلها إلى معرفة عبثيّة.

*د. مهنّد مصطفى هو المدير العامّ لمركز مدى الكرمل، ومحاضر مشارك في الكلّيّة الأكاديميّة بيت بيرل، ورئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديميّ العربيّ في الكلّيّة.

المحور الأول

فلسطين: مقاربات تاريخيّة وسياسيّة

العلاقة بين الحكم المحلّيّ والحكم المركزيّ في حيفا الانتدابيّة: المفتّش الصحّيّ والصراعات مع بلديّة حيفا نموذجًا

أحمد محمود*

في الـ 22 من تشرين الثاني عام 1926، رفع أحد سكّان مدينة حيفا، صالح صهيون، شكواه إلى مجلس حيفا البلديّ. كانت الشكوى بشأن سلوكيّات فريد سمعانين كاتب قسم الصحّة في البلديّة. وقد جاء في نصّ شكواه ما يلي:

> **"بعد قدوم صالح صهيون لقسم الصحّة في بلديّة حيفا قام فريد سمعانين بطرده. رأى المجلس البلديّ أنّ فريد سمعانين تجاوز حدوده، فبدلًا من الاستماع إلى شكوى صالح صهيون قام بطرده. بعد قيام المجلس البلديّ بالاستفسار من فريد سمعانين حول سلوكه، أجاب بأنّه حرّ. من جهتها ترى البلديّة أنّ هذا السلوك يمثّل خروجا عن النظام والقانون المتّبع في دوائر البلديّة. لا يجوز لأيّ موظّف في دائرة من دوائر البلديّة أن يطرد أيّ شخص، ويجب معاملتهم باحترام. بعد تحذير المجلس البلديّ فريد سمعانين عدّة مرّات وعدم استجابته لتعليمات البلديّة، قرّر المجلس خصم راتب سمعانين عن شهر كامل. أدّى قرار المجلس البلديّ بخصم راتب سمعانين إلى تدخّل "أرتشبلد أوكي"، مدير قسم الصحّة في البلديّة، الذي اعترض على القرار. إلّا أنّ المجلس لم يتراجع عن قراره وأكّد أنّ خصم الراتب جاء وفق المادّة 67 من قانون البلديّات العثمانيّ".**[1]

لاحقًا تطوّرت قضيّة فريد سمعانين ووصلت إلى مكتب حاكم لواء الشمال الذي طلب من المجلس البلديّ عدم خصم معاش سمعانين. المجلس من جهته أكّد أنّ فريد سمعانين لم يراعِ قواعد الأدب والاحترام في التعامل مع سكّان المدينة، وأنّ عدم خصم راتب سمعانين قد يزيد من تمرّده وقد يؤثّر تأثيرًا سيّئًا على سلوك سائر الموظّفين تجاه سكّان المدينة، فضلًا عن أنّ ذلك يسهم في إضعاف سلطة المجلس البلديّ على الموظّفين، ولذلك طلب المجلس من الحاكم أن يخصم نصف راتب سمعانين وهو خمسة (5) جنيهات بدلًا من عشرة (10) جنيهات، وحرمان سمعانين من علاوة في الراتب.[2]

من خلال حالة صالح صهيون، التي تشكّل مثالًا على العلاقة بين الحكم المحلّيّ والحكم المركزيّ في العقود الأولى من فترة الانتداب البريطانيّ في حيفا، إلى جانب حوادث أخرى شهدتها أروقة بلديّة حيفا ووصلت إلى كلّ من طاولة اجتماعات مجلس حيفا البلديّ ومكتب حاكم لواء الشمال ودائرة الصحّة الانتدابيّة، أدرس علاقة السلطة المحلّيّة (بلديّة حيفا) بالسلطة المركزيّة (حكومة الانتداب)، في ما يتعلّق بموضوع الصحّة العامّة كموضوع من خلاله أسعى إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين السلطتين.

1. أرشيف بلديّة حيفا. مَحاضر اجتماعات بلديّة حيفا، جلسة بتاريخ 1926/11/22. ص 148-149.
2. المصدر السابق. ص 202.

توطئة

كانت الصحّة العامّة أحد الجوانب التي شهدت تفاعلًا في مدينة حيفا بين عدّة جهات: بلديّة حيفا بوصفها سلطة حكم محلّيّ وسكّان مدينة حيفا، من جهة، وحكومة الانتداب وقسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا، من جهة أخرى. كان التفاعل بين الأطراف المذكورة مرتبطًا بمدى انعكاس التغييرات التي أحدثتها سلطات الانتداب البريطانيّ في مجال الصحّة العامّة في فلسطين بعامّة، وفي حيفا بخاصّة. كانت هذه التغييرات استحداثًا بريطانيًّا فُرِض على المدينة وسكّانها، وتركت أثرها على حياة السكّان اليوميّة، كذلك على هيكليّة بلديّة حيفا وصلاحياتها، في ظلّ وجود حكومة الانتداب التي حدّدت وطبّقت سياسات الصحّة العامّة في حيفا بمعايير بريطانيّة. ارتبطت ملامح التغييرات بفقدان بلديّة حيفا صلاحياتها في مجال الصحّة العامّة وهو ما ظهر في تدخّل حكومة الانتداب بأعمال البلديّة من خلال حاكم لواء الشمال وقسم الصحّة العامّة. أَوْلَت السلطاتُ البريطانيّة مجالسَ الحكم المحلّيّ اهتمامًا، وذلك من خلال العمل على تطوير هذه المجالس بالاعتماد على صياغة الإدارة في المستعمرات البريطانيّة، فكانت السياسة البريطانيّة المعلنة مُفادها أنّ المجالس البلديّة والمحلّيّة أداة حكم محلّيّ من المفترض أن تُهيَّأ لحكم البلاد بصورة ذاتيّة. هذا التصوُّر البريطانيّ أقرّه صكّ الانتداب في سنة 1922.[3]

أدّعي في هذا المقال أنّه على الرغم من الإعلان البريطانيّ بشأن أهمّيّة أنظمة الحكم المحلّيّ، مثل المجالس البلديّة والمحلّيّة كأدوات حكم محلّيّ كان الهدف منها الوصول إلى الحكم الذاتيّ، لم يجرِ ذلك بسبب الممارسة البريطانيّة العمليّة في فلسطين التي استندت إلى التدخّل في عمل المجالس المحلّيّة مثل بلديّة حيفا. من ملامح ذلك التدخّل تبعيّةُ بلديّة حيفا في أعمالها لسلطة حاكم اللواء، الذي كان إحدى الأدوات المباشرة لحكومة الانتداب البريطانيّ في فلسطين. في نهاية الأمر، لم تسهم مجالس الحكم المحلّيّ في الوصول إلى حكم ذاتيّ؛ إذ على الرغم من عقد الآمال على التدخّل البريطانيّ في البلديّات من أجل إعطاء البلاد المنتدَبة -كفلسطين على سبيل المثال- حكمًا ذاتيًّا، فإنّ تدخّلها كان يرمي إلى تحقيق المصالح الاستعماريّة البريطانيّة في فلسطين. أعتمد في إثبات ادّعائي على حالات معيّنة خاصّة بقسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا.

يعتمد المقال على منهجيّة دراسة التاريخ المحلّيّ الفلسطينيّ، وتقوم هذه المنهجيّة على الاطّلاع على المصادر المحلّيّة بصورة أساسيّة وتحليلها لتشكيل فهم تاريخيّ حول مجموعة معيّنة خلال فترة محدّدة. في حالة حيفا، تبرز أهمّيّة هذه المنهجيّة في التعرّف على اللاعبين الرئيسيّين الذين أسهموا في إدارة مدينة حيفا، في مجال الصحّة العامّة، ولم يحظوا باهتمام في الكتابة التاريخيّة. أستند إلى سلسلة من المصادر المحلّيّة التي تُعرّفنا على كيفيّة إدارة قِطاع الصحّة العامّة في حيفا الانتدابيّة، أبرزها: مَحاضر اجتماعات مجلس حيفا البلديّة خلال السنوات 1925-1934؛ تقارير مفتّش قسم الصحّة في بلديّة حيفا؛ المراسلات التي دارت بين جمعيّة مفتّشي الصحّة البريطانيّة ودائرة الصحّة الانتدابيّة في مدينة حيفا. إلى ذلك تنضاف الصحافة المحلّيّة العربيّة والعبريّة.

دراسة الحكم المحلّيّ في فلسطين الانتدابيّة

يعاني موضوع الحكم المحلّيّ في فلسطين الانتدابيّة من قلّة الدراسات. ثمّة ثلاث دراسات تطرّقت إلى الموضوع تطرّقًا جانبيًّا، أبرزها دراسة أباهر السقّا حول التاريخ الاجتماعيّ لمدينة غزّة خلال فترة الانتداب البريطانيّ،[4] وهنالك دراسة مي صيقلي حول حيفا العربيّة،[5] ودراسة تمير چورن حول التعاون

3. چورن، تمير. (2008). **التعاون في ظلّ الصراع: العرب واليهود في الحكم المحلّيّ في حيفا خلال فترة الانتداب البريطانيّ**. رمات چان: جامعة بار إيلان. ص 27-28. (بالعبريّة)

4. السقّا، أباهر. (2018). **غزّة: التاريخ الاجتماعيّ تحت الاستعمار البريطانيّ**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. ص 125-126.

5. صيقلي، مي. (2011). **حيفا العربيّة**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. ص 76-77.

العربيّ اليهوديّ في حيفا خلال فترة الانتداب.[6]

أشار الباحث أباهر السقّا إلى البنْية الصحّيّة في المدينة، مثل إنشاء شبكات صرف صحّيّ، والمحافظة على النظافة العامّة، وفرض رقابة صحّيّة لسكّان المدينة، دون الخوض في الجهة التي تقف وراء التغييرات الصحّيّة التي شهدتها غزّة، إذ ركّز على الخطاب الصحّيّ الاستعماريّ، من خلال الاستناد إلى مقولة أنّ أسباب المرض في المجتمعات الواقعة تحت الاستعمار هي في جهلها،[7] دونما خوض في ممارسات السكّان الصحّيّة أو حتّى المجلس البلديّ. في بعض المواضع من الدراسة، تطرّق السقّا إلى سياسات الإدارة البريطانيّة تجاه مجلس غزّة البلديّ في أعقاب ثورة البُراق سنة 1929، حيث سنّت قوانين تحدّ من صلاحيات البلديّة وتزيد من صلاحيات المندوب السامي.[8] على الرغم من الإضافة التي أتى بها السقّا في دراسة بلديّة غزّة الانتدابيّة، ولا سيّما في جوانب الصحّة العامّة، وإدارة المدينة، والصراعات المحلّيّة، فإنّ دراسته لا تخوض في شبكة العلاقات بين السلطة المحلّيّة والمركزيّة. من هنا، فإنّ تناوله للموضوع جاء على نحوٍ عرَضيّ دون دراسة معمّقة. في إطار علاقة بلديّة مدينة حيفا بحكومة الانتداب البريطانيّ في فلسطين، أشارت الباحثة مي صيقلي بصورة مقتضَبة إلى توجُّه السلطات البريطانيّة المتمثّل في السيطرة على مصادر الدخل الحكوميّ والبلديّ في فلسطين، ممّا أدّى إلى السيطرة المركزيّة على النظام البلديّ في سنة 1934، من أجل أن يكون النظام الإداريّ فعّالًا ويلبّي احتياجات السياسة البريطانيّة. من خلال فرض حكم عقلانيّ بالمعايير البريطانيّة، كانت البلديّات في فلسطين تُعامَل على أنّها قاصرة ومتمرّدة.[9]

على الرغم ممّا يبيّنه تمير چورن، بشأن قسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا وهيكليّته خلال فترة الانتداب البريطانيّ، فإنّه يترك فجوات تَحُول دون تعرُّفنا على التغيُّرات التي شهدتها البنْية الهيكليّة لأقسام البلديّة والخدمات المقدَّمة من قسم الصحّة البلديّ، إضافة إلى الفجوة في دراسة أعمال قسم الصحّة العامّة على امتداد سنوات الانتداب البريطانيّ. هذه الجوانب هامّة في دراسة الصحّة العامّة، باعتبارها إحدى الطرق للتعرّف على تاريخ بلديّة ومدينة حيفا وشكل العلاقات التي كانت سائدة، في ظلّ التغييرات البريطانيّة (مثلما نجد في إنشاء قسم الصحّة العامّة). هذه التغييرات لم تكن حاضرة في بلديّة حيفا خلال الفترة العثمانيّة، علمًا بأنّ دراسة چورن اقتصرت على تقديم وصف للمبنى الهيكليّ ودَوْر أقسام بلديّة حيفا، دون الخوض في شبكات العلاقات السائدة بين البلديّة وحكومة الانتداب، وكذلك العلاقة بين الأقسام نفسها وسكّان المدينة.

يتبيّن من دراسة كلّ من السقّا وصيقلي وچورن وجودُ فجوة في تناول وبحث العلاقة بين المجالس المحلّيّة والحكومة البريطانيّة في فلسطين، فضلًا عن وجود فجوة في دراسة دَوْر الصحّة العامّة كاستحداث جديد بمعايير بريطانيّة في فلسطين، وهو من المواضيع التي تتطلّب دراسة، لفهم صورة شبكة العلاقات السائدة بين الحكم المحلّيّ والحكم المركزيّ. هذه الفجوة تَحُول دون فهمنا لمؤسّسات الحكم المحلّيّ وللتغييرات الإداريّة في فلسطين الانتدابيّة. كان قسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا حلقة وصل بين حكومة الانتداب ومجلس حيفا البلديّ، انطلاقًا من أنّ قسم الصحّة العامّة أثّر على تطوُّر مدينة حيفا الانتدابيّة في أكثر من جانب، مثل إدارة حياة السكّان المحلّيّة، وتشكيل نمط تطوُّر المدينة في مجال الصحّة العامّة، وتأثير ذلك على مدينة حيفا وعلى بلديّتها -وهو ما يعكس العلاقة بين السلطة المحلّيّة والسلطة المركزيّة.

6. چورن، تمير. مصدر سابق.

7. السقّا، أباهر. مصدر سابق.

8. المصدر السابق. ص 81.

9.صيقلي، مي. مصدر سابق. ص 76-77.

الصحّة العامّة في حيفا الانتدابيّة شأن محلّيّ أم أداة استعماريّة؟

كانت السياسات الصحّيّة البريطانيّة في فلسطين على وجه العموم، وفي حيفا على وجه الخصوص، بمثابة الأوامر والتعليمات التي نفّذتها البلديّات الفلسطينيّة. هذه التعليمات صاغت العلاقة بين الحكم المحلّيّ والحكم المركزيّ في مدينة حيفا. وهي علاقة شهدت محطّات من الصراع بين دائرة الصحّة الحكوميّة وبلديّة حيفا، حيث كان اللاعب الرئيسيّ في هذه الخلافات رئيس قسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا البريطانيّ أرتشبلد وليام هيل أوكي (Archibald William Hill Oakey).

المعلومات بشأن أعمال قسم الصحّة في بلديّة حيفا خلال السنوات الأولى من الانتداب البريطانيّ، السابقة لسنة 1925، تكاد تكون معدومة في المصادر المتاحة، باستثناء بعض الإشارات القليلة في الصحف الفلسطينيّة المتوافرة التي اقتصرت على ذكر دَوْر البلديّة في نظافة المدينة، مثل تخصيص مراحيض عامّة، ورشّ المدينة بالمياه في الصيف لمنع إثارة الغبار.[10] كانت الإشارة إلى دَوْر البلديّة في النظافة مرتبطة بزيارة المندوب السامي لبلديّة حيفا، وكان التطرّق إلى النظافة مرتبطًا بما نقلته البلديّة إلى الصحافة. المقصود بهذا أنّ الصحافة الفلسطينيّة لم تتطرّق إلى قضايا الصحّة العامّة على أنّها موضوع قائم بذاته، وإنّما ارتبط الأمر بقنوات الاتّصال بين البلديّات والحكومة كزيارة المندوب السامي لبلديّة حيفا -على سبيل المثال.

انحصرت أعمال قسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا في المحافظة على نظافة المدينة، من خلال رشّ شوارع المدينة بالمياه من أجل إزالة الغبار من الطرق، والإشراف على إنشاء قنوات الصرف الصحّيّ الجديدة، وجمع النفايات من شوارع المدينة، ولا سيّما الأماكن الواقعة بالقرب من بيوت سكّان المدينة، وتفريغ حُفَر الصرف الصحّيّ، وإعطاء الرخص للمحلّات، والتبليغ عن مرتكبي المخالفات الصحّيّة وملاحقتهم قانونيًّا، وتنفيذ الإجراءات اللازمة ضدّ انتشار مرض الكَلَب من خلال البحث عن الكلاب المصابة بهذا المرض والتخلّص منها. أضف إلى هذه الأعمال مراقبةَ الأسواق والمحالّ التجاريّة، ولا سيّما أماكن بيع الموادّ الغذائيّة مثل الخضروات والفواكه للتأكّد من عملها وَفق شروط الصحّة العامّة من حيث الجودة والنظافة. أمّا في ما يخصّ اللحوم، فكان يجري فحص الحيوانات المحلّيّة، وفي حال عدم موافقتها لشروط الصحّة جرى استيراد لحوم من خارج فلسطين. جميع أعمال قسم الصحّة البلديّ كانت تجري بالتنسيق مع الحكومة البريطانيّة من خلال موظّفي مكتب حاكم اللواء الشماليّ، ومن خلال أطبّاء دائرة صحّة حكومة فلسطين. جميع هذه الجوانب مدوَّنة في تقرير أوكي، مدير قسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا، الذي قدّم خلاله شكره للأطراف المذكورة، وطلب إضافة مساعد تفتيش صحّيّ ثالث.[11]

على وجه العموم، ارتبط دَوْر قسم الصحّة العامّة بتنفيذ الإجراءات الصحّيّة، ضمن العمل داخل البلديّة في مدينة حيفا من خلال مساعدي المفتّش الصحّيّ، والرقابة والإشراف على سير أعمال الصحّة العامّة. في سبيل تحقيق هذه الأهداف، قُسمت حيفا إلى مقاطعتين صحّيّتين، لتَكون كلّ مقاطعة تابعة لمساعد المفتّش، وهذا الأخير يتبع بدوره لمفتّش قسم الصحّة. كان مساعدو المفتّش الصحّيّ يتلقَّوْن تدريبًا نظريًّا وعمليًّا، من خلال مفتّش الصحّة، وَفق تعليمات خاصّة بتدريب المساعدين من أجل حصولهم على درجة الدبلوم في عمل الصحّة العامّة.[12]

10. جريدة الكرمل. 1992/12/6. ص 1.

11. Municipality of Haifa, Sanitary Department. Sanitary Progress Report for 1928. P. 19.

12. Ibid. P. 7.

قسم الصحّة العامّة وصلاحياته: ما بين ضعف البلديّة وقوّة الحكومة

حدثت ثلاثة خلافات بين قسم الصحّة العامّة وبلديّة حيفا، كانت القشّةَ التي قصمت ظهر البعير. قبل الخوض في الخلافات وبوادرها، لا بدّ من التعريف باللاعب الرئيسيّ في هذه الخلافات، وهو مفتّش الصحّة ولاحقًا رئيس قسم الصحّة العامّة في بلديّة حيفا أرتشبلد وليام أوكي. في سنة 1929 كان له من العمر 44 سنة. كان قد انضمّ في سنة 1912 إلى جمعيّة مفتّشي الصحّة البريطانيّة التي رأته مفتّش صحّة على قدر عالٍ من الخبرة. خدم في الجيش البريطانيّ خلال الحرب العالميّة الأولى، وحصل على مراتب عسكريّة. في شهر تمّوز عام 1924، بدأ عمله مفتّش صحّة في بلديّة حيفا بعد مشاورات بين الجمعيّة ومدير دائرة الصحّة في حيفا الدكتور ليتبودي (Dr. Lightbody)، مع تشديد الجمعيّة أنّ علاقة أوكي وعمله مرتبطان بدائرة الصحّة الانتدابيّة لا ببلديّة حيفا.[13]

بداية الخلافات بين البلديّة والقسم الصحّيّ كانت في تقارير مفتّش الصحّة. على سبيل المثال، في أحد التقارير المتعلّقة بنظافة المدينة، انتقد أوكي طريقة تكنيس عمّال بلديّة حيفا الشوارع في المدينة ووصفها بأنّها غير جيّدة وغير صحّيّة، بما يتصوّره العقل الأوروبيّ. فعلى الرغم من كثرة الإنفاق وزيادة عدد عمّال النظافة وأدوات النظافة، فإنّ عربات جمع النفايات كانت لا تزال مكشوفة أثناء نقل النفايات، وهو ما يسبّب سقوط النفايات في الشوارع أثناء مرورها. أشار مفتّش الصحّة إلى عدم نظافة أحياء البلدة القديمة، كحيّ الطيارنة[14] ووادي النسناس وجهة خان نويصر،[15] فالنفايات في الأحياء المذكورة موضوعة في التنك، وفي بعض الأحيان تبقى في التنك لمدّة أيّام ولا يجمعها عمّال النظافة -وهو ما يسبّب انتشار الروائح الكريهة الضارّة بالصحّة.[16]

عارضت البلديّة توجُّه أوكي في انتقاده لعمّال البلديّة؛ فهي المؤسّسة التي تشغّل عمال النظافة وتدفع أجرهم من ميزانيّتها، ولكن مفتّش الصحّة هو من يشرف على أعمال النظافة في المدينة ضمن اختصاصه. استخدام أوكي عبارة "العقل الأوروبيّ" تتكشف منه لهجة استعلائيّة صادرة عن موظّف بريطانيّ في مخاطبة البلديّة كسلطة محلّيّة. المقصود أنّ انتقاد أوكي القادم من بريطانيا والقائم على رأس قسم الصحّة العامّة في البلديّة التي تدير حياة السكّان اليوميّة، بما يحمله أوكي من معايير أوروبيّة، حول الصورة التي يجب أن تكون عليها النظافة في حيفا، تجعل هذا الانتقاد موضع خلاف مع البلديّة التي ينتمي أعضاؤها إلى منظومة القيم المحلّيّة، ولا سيّما في قضايا الصحّة العامّة. من جانب آخر، تعبّر انتقادات أوكي عن مدى التوتّر بين بلديّة حيفا وحكومة الانتداب البريطانيّ؛ وهو توتّر قائم على الفجوة بين رؤيةِ البلديّة لنظافة المدينة بما توفّره لها الحكومة من ميزانيّات لا تلبّي احتياجات المدينة التي تتوسّع يومًا بعد يوم، ورؤيةِ الحكومة التي تستند إلى معايير استعماريّة بريطانيّة في تطبيق سياسات الصحّة العامّة في فلسطين. في المحصّلة، ثمّة صورتان للخلاف لا يمكن فصل أيّ منهما عن الأخرى: منظومة قيم محلّيّة مقابل منظومة قيم غربيّة؛ وتلك إشكاليّة اقتصاديّة عانت منها بلديّة حيفا خلال فترة الانتداب بسبب عدم حصولها على ميزانيّات تتناسب مع حجم توسُّع مدينة حيفا.

13. Proposed termination of employment of a sanitary inspector of Haifa Municipal Council. British National Archives, CO 733/ 168/ 14.

14. يُنسب هذا الحيّ إلى أهالي الطيرة (طيرة حيفا) ممّن سكنوا مدينة حيفا، ويقع بجوار وادي النسناس في حيفا الغربيّة (البوّاب، علي حسن. (2009). **موسوعة حيفا الكرمليّة**. عمّان: المطبعة الوطنيّة. الجزء 1، ص 188).

15. لم أتمكّن من معرفة مكان وجود الخان. على الرغم من أنّ الكاتب علي حسن البوّاب ذكر خانات مدينة حيفا في "موسوعة حيفا الكرمليّة"، لم يَذكر خان نويصر.

16. مَحضر جلسات بلديّة حيفا بتاريخ 1925/4/11، ص 53.

تتعارض منظومة القيم المحلّيّة التي ينتمي إليها أعضاء بلديّة حيفا مع تلك المنظومة القائمة على رؤية السلطات البريطانيّة. المحدِّد لتعامل بلديّة حيفا بشأن موضوع الصحّة العامّة أنّ ذاك جزء من دورها في إدارة شؤون المدينة من خلال موظّفين محلّيّين. أمّا الرؤية البريطانيّة للصحّة العامّة، فتقوم على أنّ حيفا تلبّي مصالحها الاستعماريّة، وذلك على معايير غربيّة، وهو ما يبرز في كلام أوكي عن أنّ تكنيس شوارع حيفا غير صحّيّ بما لا يمكن يتصوّره العقل الأوروبيّ. تتضمّن العبارة خطابًا استعلائيًّا وانعكاسًا لِما وصلت إليه المدن الأوروبيّة من تحسينات على مجال الصحّة العامّة. لا يختلف انتقاد أوكي للبلديّة كثيرًا عن موضوع فرض المخالَفات على سكّان المدينة دون الرجوع للبلديّة، وهو جانب خلافيّ آخر مع البلديّة، مرتبط بتجاوز أوكي لصلاحياته. ذاك ما يبرز في جلسة أخرى من جلسات البلديّة التي جرى فيها تحذير قسم الصحّة والهندسة في البلديّة لأوكي من إرسال المخالَفات وأوامر التحذير إلى سكّان المدينة قبل إطْلاع البلديّة وأخذ موافقتها.[17] يُعتبر موضوع المخالَفات من بوادر الخلافات التي ستزداد بين البلديّة والقسم الصحّيّ، وهو خلاف ينطوي في جانب منه على تجاوز القسم الصحّيّ لصلاحياته، أي أخذ صلاحيات البلديّة المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بسكّان المدينة. كانت هذه الممارسات بداية الخلافات بين البلديّة وقسم الصحّة العامّة فيها.

استمرّت الخلافات بين البلديّة وقسم الصحّة البلديّ، وبلغت ذروتها خلال السنوات 1927-1929. الصورة التي ظهرت بها الخلافات تعبّر عن خلافات بين الحكم المركزيّ والحكم المحلّيّ، بسبب تطوّرها على نحوٍ حادّ ومناقشتها بين المجلس البلديّ وممثّلين عن مكتب لواء حاكم الشمال. كانت مَحاور الخلاف متعلّقة بعدّة جوانب، من بينها دَوْر قسم الصحّة في البلديّة وسلوكيّات موظّفيه، وصلاحيات كلّ من قسم الصحّة والبلديّة في إطار عمل البلديّة. وهو جانب مرتبط بالضرورة بعلاقة المجلس البلديّ بحكومة الانتداب البريطانيّ.

برزت الخلافات بين البلديّة والقسم الصحّيّ من خلال بعض سلوكيّات الموظّفين في القسم الصحّيّ التي بلغ الأمر بها أن تناقَش في المجلس البلديّ، مثل الخلافات مع موظّفَيِ القسم الصحّيّ حنّا خدّام وباسيل الشامي مساعدَيْ مفتّش الصحّة أوكي. ثمّة خلافات ارتبطت برئيس قسم الصحّة في البلديّة أوكي خلال الفترة 1926-1928، بدءًا من موضوع التعويضات عن إصابته أثناء عمله، وصولًا إلى مراحل متقدّمة من الخلافات مع المجلس البلديّ تمحورت في تبعيّة أوكي للمجلس وصلاحيات عمله، وهي خلافات أدّت إلى تدخّل حاكم اللواء ومعالجتها في أروقة المحاكم.

كانت جميع الخلافات بين قسم الصحّة والبلديّة مرتبطة بمفتّش قسم الصحّة أوكي؛ إذ خلال تأديته لعمله أصيب، وسافر بعدها إلى لندن لتلقّي العلاج، وبعد عودته قدّم فاتورة علاجه، وكانت قيمتها تفوق المبلغ الذي خصّصته له البلديّة. رفضت الأخيرة دفع قيمة الفاتورة. نشب خلاف آخر تبلور من خلال اتّهام أوكي لحنّا خدام، أحد موظّفيه، بإقامة شبكات الصرف الصحّيّ على نحوٍ سيّئ وتقديم معلومات غير صحيحة، ممّا أدّى إلى حبس خَدّام وتوقيفه عن العمل، إضافة إلى حادثة كاتب قسم الصحّة فريد سمعانين الذي طرد أحدَ سكّان المدينة، صالح صهيون، بعد أن أهان الأخيرَ (أشرنا إلى ذلك سالفًا في مفتتَح المقالة). جميع الجوانب الخلافيّة بين البلديّة وقسم الصحّة برز فيها أوكي، واتّسمت تلك الخلافات بمواجهة حادّة بين البلديّة وحكومة الانتداب أخذت منحى صراع قوى بين الطرفين.

تأخذنا خلافات أوكي مع البلديّة إلى سياق علاقة الحكم المحلّيّ بالحكم المركزيّ في جميع الجوانب الخلافيّة. تبيّن أنّ أوكي هو ندّ للبلديّة ومُعارض لمواقفها، وأنّه يحاول فرض رأيه بصرف النظر عن

17. المصدر السابق. ص 51.

رفض البلديّة لذلك. ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الصورة تكوّنت بناء على ما وثّقته البلديّة في مَحاضر جلساتها، وهي بالتالي تبيّن الصورة من وجهة البلديّة. من ناحية أخرى، في الإمكان رؤية هذه الخلافات في سياق حيفا الخاضعة للإدارة الاستعماريّة البريطانيّة، وأوكي هو من ينوب عن هذه الإدارة، وهو ما يجعل الحكم المحلّيّ في مكان مربك جرت صياغته في سياق استعماريّ.

من خلال الرجوع إلى حادثة كاتب قسم الصحّة في المجلس البلديّ، التي أشرت إليها في مستهَلّ المقال والتي تَبرز فيها علاقة موظّفي قسم الصحّة بسكّان المدينة على نحوٍ سلبيّ، يتكشّف ضعف سلطة البلديّة إزاء حاكم اللواء؛ إذ على الرغم من اعتداء سمعانين على أحد سكّان المدينة وتصرّفه على نحوٍ يتنافى مع ما هو متّبَع في المجلس البلديّ، لم يعاقَب. هذا التطوّر يبيّن مدى تعاطفِ مكتب حاكم اللواء مع أوكي الذي يدير قسم الصحّة، والتدخلِ في طريقة عمل المجلس البلديّ تجاه قسم الصحّة. لا تتوافر تفاصيل بشأن هذا الخلاف من مصادر خاصّة بحاكم اللواء، ولكن ما يمكن استخلاصه هو طرح مكتب الحاكم طريقة عمل مختلفة عن تلك السائدة في البلديّة وبعلاقتها بموظّفيها؛ وهو ما يغيّب استقلاليّة قرار البلديّة أمام الحكومة.

على ما يبدو، ضغط الحكومة (المتمثّلة بمكتب حاكم لواء الشمال) على البلديّة استمرّ من خلال عدم خصم راتب سمعانين بعد فرض قرار الحاكم على البلديّة، باعتبار سمعانين غير مسؤول عن طرد المواطن صالح صهيون، واقتصار الأمر على أنّ سمعانين تصرّفَ تصرُّفًا غير لائق، وأنّ المسؤوليّة تقع على مدير قسم الصحّة أوكي، ولذا يجب تحذيره من مغبّة التصرّف مع الجمهور على هذا النحو، وعليه التصرّف مع المجلس بما يليق أدب التعامل. أمّا الجنيهات العشرة (10) التي خُصِمت من راتب سمعانين عقابًا له، فقد أعيدت له.[18]

على الرغم من أنّ حادثة طرد صالح صهيون تبدو مرتبطة بفريد سمعانين، فإنّها في الواقع مرتبطة بأوكي ارتباطًا مباشرًا، وسمعانين كان مجرّد غطاء لأوكي، وهذا ما يبرّر ردّة فعل وتدخّل الحاكم. المقصود أنّ الصراع هو على قسم الصحّة البلديّ الذي يُعتبر -رسميًّا- جزءًا من أقسام البلديّة، ولكنّه كان فعليًّا تابعًا لمكتب حاكم اللواء، وهو ما يجعله قسمًا مستقلًّا عن البلديّة على الرغم من أنّه أحد أقسامها. هذه الاستقلاليّة تُفرض من مكتب حاكم اللواء على نحوٍ مباشر. وهو جانب آخر يُضعف من صلاحيات المجلس البلديّ، ممّا يعني بالضرورة إضعاف نفوذه. السياق الذي جرى فيه رفض معاقبة فريد سمعانين، على الرغم من إساءته لسكّان المدينة، يعكس صورة تعامل السلطات البريطانيّة في حيفا مع سكّان المدينة، سواء أكان ذلك من خلال مفتّش الصحّة أوكي، أم من خلال قرارات حاكم اللواء. هذه الصورة تكشف عن مكانة سكّان المدينة خارج أَجِنْدة السلطة البريطانيّة كسلطة استعماريّة؛ فصالح صهيون وإهانته شأن غير مهمّ إزاء سطوة مفتّش الصحّة الذي يمثّل مصالح الإدارة الاستعماريّة.

المصادر المتاحة لا تشير إلى صالح صهيون أكثر ممّا ورد بشأن طرده من قسم الصحّة. من خلال البحث لم تتوافر إشارات تتيح التعرّف عليه. من خلال الاطّلاع على عائلات مدينة حيفا، تَبَيَّنَ أنّ عائلة صهيون كانت من العائلات الكاثوليكيّة التي تعود جذورها إلى قرية عبلّين، وعمل بعض أبنائها في التجارة والاستثمار في حيفا، إلى جانب تملُّك بعض أفرادها الأراضي الزراعيّة.[19] ومِن أبرز مَن ذاع صيتهم من أبناء العائلة إبراهيم صهيون، عضو بلديّة حيفا ومساعد رئيسها خلال فترة الانتداب البريطانيّ. أُطلِق على أحد شوارع وادي النسناس اسمُ هذه العائلة.

18. المصدر السابق. ص 257.

19. صيقلي، مي. مصدر سابق. ص 321.

ثمّة جانب مهمّ في الإمكان ملاحظته بهذا السرد لتاريخ العائلة، أنّ وجود إبراهيم صهيون داخل البلديّة قد يكون مؤشّرًا لمعارضة إبراهيم صهيون كعضو بلديّة لممارسات مفتّش قسم الصحّة أوكي، وبذا يكون سلوك فريد سمعانين متماثلًا مع سلوكيّات أوكي. وبالتالي يأخذ الخلاف كلّه منحى خلافات داخليّة في البلديّة، وما طرْد أحد سكّان المدينة من القسم الصحّيّ إلّا جزء من تصفية حسابات داخل البلديّة. هذا الاستنتاج نابع من كون إبراهيم وصالح صهيون ينتميان إلى العائلة نفسها، مع غياب مصادر أرشيفيّة متاحة تزوّدنا بأكثر من ذلك.

بصرف النظر عن الصورة بشأن انعكاس الحادثة بين موظّفي البلديّة، يصرّ المجلس البلديّ على إيجاد مَخرج لسلوك فريد سمعانين بعدم رضوخ المجلس لقرار حاكم اللواء، عَبْر اتّباع خطوة بالالتفاف على قرار الحاكم، واتّخاذ قرار نهائيّ حول سمعانين، من خلال تبديله بكاتب قسم الهندسة متري الخوري الذي أصبح كاتب قسم الصحّة، وأصبح الأوّل كاتب قسم الهندسة، ورأى المجلس أنّ هذا القرار نتيجة لسوء سلوك سمعانين الذي أدّى إلى سوء فهم في المجلس وأثّر تأثيرًا سلبيًّا على أعمال البلديّة.[20]

الخلاصة

من خلال ما بيّنته في هذا المقال بشأن علاقة الحكم المركزيّ بالحكم المحلّيّ، بالاعتماد على النماذج التي ذكرتها، يُستنتج أنّ الصلة بين الطرفين قائمة على علاقة قوى أدّت، في نهاية المطاف، إلى ترجيح كفّة الحكومة البريطانيّة على كفّة مجلس حيفا البلديّ. ثمّة ترابط بين السياساتِ الصحّيّة البريطانيّة في فلسطين الانتدابيّة التي كانت موجَّهة إلى الرعايا البريطانيّين في فلسطين، وممارساتِ قسم الصحّة في بلديّة حيفا التي كانت عبارة عن ترجمة لسياسات الحكومة البريطانيّة وعبّرت، في نهاية الأمر، عن سيطرة الإدارة البريطانيّة على إدارة الصحّة العامّة بما يخدم رؤيتها الاستعماريّة بشأن وضع حيفا الصحّيّ؛ وذلك أنّ عدم نظافة حيفا وانتشار الأمراض فيها يَحول دون تحقيق بريطانيا لمصالحها في فلسطين بعامّة، وفي حيفا على وجه الخصوص. الرؤية البريطانيّة للصحّة العامّة تتجاوز موضوع العلاقة بين الحكم المحلّيّ والحكم المركزيّ لتَكون رؤية استعماريّة بمعايير بريطانيّة ينبغي أن تطبَّق على سكّان المستعمَرة على نحو يضبط سلوكهم الصحّيّ. في المحصّلة، كان التعامل البريطانيّ مع حيفا فرض معايير صحّيّة بريطانيّة من حيث المعرفة والأداء تختلف عمّا عرفته حيفا خلال الفترة العثمانيّة، ممّا شكّل وسيلة للسيطرة على إدارة المدينة ومواردها التي سُخّرت لخدمة المصالح الاستعماريّة البريطانيّة.

العلاقة بين الحكم المركزيّ والحكم المحلّيّ، ودراسة دَوْر الصحّة العامّة في إدارة المجتمع المحلّيّ في فلسطين الانتدابيّة، تكاد تكون من المواضيع التي لم تُبحَث حتّى اليوم. بذا يكون هذا المقال ألقى الضوء على جانب مهمّ من التاريخ الاجتماعيّ الفلسطينيّ، مع التركيز على دَوْر المؤسّسات المحلّيّة (كبلديّة حيفا -على سبيل المثال). فمن خلال الجوانب المذكورة، تحقَّقَ لدينا فهم بشأن العلاقة بين المجتمع والإدارة البريطانيّة، ولا سيّما في الجوانب الصحّيّة التي تتناول الحياة اليوميّة، والذي يضاف إلى الدراسات التي عرفناها حتى اليوم والتي ركّزت -في أساس ما ركّزت- على القضايا السياسيّة والمفترقات الهامّة مثل ثورة البُراق سنة 1929، أو الثورة الفلسطينيّة الكبرى سنة 1936.

بلديّة حيفا وقعت تحت ظروف مختلفة عن كلّ من القدس ويافا؛ فبينما حصلت هاتان المدينتان على مساعدات ماليّة، لم تحظَ بلديّة حيفا بذلك، وكانت النقاشات مع الحكومة البريطانيّة أنّه في أحسن الأحوال يمكن إقراض البلديّة وعدم مساعدتها ماليًّا؛ ففي سياق العلاقة بين الحكم المحلّيّ

20. المصدر السابق. ص 412.

والحكم المركزيّ، تكون حيفا قد شهدت تغيُّرات في إدارة الصحّة العامّة بنموذج استعماريّ بريطانيّ ولكن بتمويل محلّيّ مَصدرُهُ الضرائب والمخالفات التي دفعها سكّان المدينة، إضافة إلى ميزانيّة البلديّة التي كانت شحيحة، وهو ما جعل خلافات البلديّة مع الحكومة بشأن دور أوكي صراعًا اقتصاديًّا في بعض أوْجُهِه. بصرف النظر عن شكل الخلاف بين الحكومة والبلديّة، فإنّ فحواه -في نهاية المطاف- تكشف النقاب عن التغييرات البريطانيّة التدريجيّة التي أَجْرتْها في دَوْر المجالس المحلّيّة في فلسطين الذي سيقلَّص في سنة 1934، في أعقاب سَنّ قانون البلديّات البريطانيّ بديلًا عن قانون البلديّات العثمانيّ.

*أحمد محمود هو طالب دكتوراه في الجامعة العبريّة، يكتب في التاريخ الاجتماعيّ للمدن الساحليّة في شمال فلسطين من خلال الطبّ والصحّة العامّة.

مستوى تماسك حركة فتح الداخليّ، وأثره على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ

خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله*

ملخّص

تتناول الدراسة مستوى تماسك حركة فتح الداخليّ، وأثره على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، مع وضع السيناريوهات المستقبليّة المتوقّعة في حال قوّة تماسك حركة فتح الداخليّ وضعفه.

حدّدت الدراسةُ المشكلةَ بسؤال رئيسيّ لها، وهو: إلى أيّ مدى يؤثّر تماسك حركة فتح الداخليّ على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ؟ ومِن هذا التساؤل تفرّعت تساؤلات أخرى، وذلك في محاولة لتحليل العلاقة بين متغيّرات الدراسة.

هدفت الدراسة إلى تقديم مؤشّرات قياس تماسكِ الحركات والأحزاب السياسيّة الفلسطينيّة الداخليّ، وتتبُّع جذور نشأة حركة فتح وتطوُّرها، وتقييم مستوى تماسك حركة فتح الداخليّ، والتعرّف على كيفيّة نشأة النظام السياسيّ الفلسطينيّ المعاصر، وكذلك سلّطت الدراسة الضوء على دَوْر حركة فتح في النظام السياسيّ لكلّ من منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وقدّمت تحليلًا وقراءة علميّة لهما، بالإضافة إلى بيان أثر الانقسام على النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وأخيرًا جرى استشراف سيناريوهات النظام السياسيّ الفلسطينيّ المستقبليّة من خلال قوّة وضعف التماسك الداخليّ لحركة فتح.

توطئة نظريّة

يشغل موضوع الأحزاب والتنظيمات السياسيّة ودَوْرها في أنظمة الحكم المعاصرة مكانًا هامًّا في الفكرين السياسيّ والقانونيّ؛ فتحليل أيّ نظام سياسيّ لأيّ بلد يتطلّب تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة والتأثير عليها، وقد أصبحت دراسة فاعليّة الأحزاب السياسيّة، والتماسك الداخليّ فيها مسألة مهمّة تؤثّر بطريقة مباشرة على النُّظُم السياسيّة المختلفة. فالتماسك الداخليّ هو بمثابة تنظيم الحزب، من خلال الهيكل التنظيميّ والبنائيّ من القاعدة حتّى القمّة على أساس وحدات وخلايا وأقسام، وجهاز قياديّ على المستوى الوطنيّ،[1] وهذه الوحدات والأقسام مرتبط بعضها ببعض وبالقيادة بشكل محْكَم وعلى درجة عالية من التنظيم.[2]

ولادة الكيانيّة الفلسطينيّة بعد النكبة عام 1948م كانت بإقامة ومَأْسَسة منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقرار من القمّة العربيّة عام 1964، وهو ما جسّد خصوصيّة النظام السياسيّ الفلسطينيّ بمؤسّسات المنظّمة، من حيث وجود قيادة ومؤسّسات تتمثّل بالمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ (السلطة التشريعيّة)، واللجنة التنفيذيّة (التي هي بمثابة مجلس الوزراء في الدول المستقلّة ذات السيادة)، ودوائر اللجنة التنفيذيّة، والمجلس المركزيّ (الذي يُعتبر جهازًا وسيطًا بين المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ واللجنة التنفيذيّة لسدّ الفراغ التشريعيّ)، وإنشاء هيئة القضاء الثوريّ الفلسطينيّ (السلطة القضائيّة للمنظّمة)، بينما تبلورت بوضوح أكبر سِمات للنظام السياسيّ بعد قيام السلطة

1. سليمان، عصام. (1989). **مدخل إلى علم السياسة** (الطبعة الثانية). بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع. ص 95.
2. **أحزاب سياسيّة:** معلومات نُشرت على الموقع الإلكترونيّ: حوارات حرّة، على الرابط: http://www.hiwarat-hurra.com/print/371

الوطنيّة الفلسطينيّة على إقليمها، وباتّجاه مزيد من مَأْسَسة الدولة، وتحديد حدود الإطار السياسيّ الذي يتحرّك فيه هذا النظام السياسيّ الوليد.

دخل النظامُ السياسيّ الفلسطينيّ في طوره الثاني مع اتّفاقيّة أوسلو، عام 1993م، منعطفًا نوعيًّا تَمثَّلَ في قيام سلطة فلسطينيّة على إقليمها؛ وهو ما جعل الصراع الأساسيّ يدور حول حدود هذا الإقليم وشكْل السيادة الوطنيّة عليه. وقد سيطرت حركة فتح على نظام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة السياسيّ باستخدام آليّات متعدّدة، نحو: بناء قوّة أمنيّة؛ الاستناد إلى قاعدة تنظيميّة؛ إدارة المواجهة مع الاحتلال؛ احتواء التشكيلات التقليديّة؛ الهيمنة على مؤسّسات المجتمع المدنيّ.[3] تتّسم حركة فتح، بوصفها تنظيمًا سياسيًّا، بِسِمات وخصائص جعلت منها حركة متفرّدة على الساحة السياسيّة الفلسطينيّة، وعلى ساحة النضال الثوريّ التحرّريّ في العالم، فهي تُعَدُّ أوّل حركة فلسطينيّة تنشأ بعد وقوع النكبة عام 1948م؛ فقد كان لحركة فتح شرف إطلاق الرصاصة الأولى في الثورة الفلسطينيّة المعاصرة،[4] وهي أكبر التنظيمات الفدائيّة الفلسطينيّة ممّا أهّلها لرئاسة اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة منذ عام 1969م، ورئاسة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة منذ عام 1994م.

وقد استمدّت هذه الحركة عناصر بقاء ذاتيّة تتوالد ذاتيًّا، أبرزُها الانتماء والولاء للحركة بعيدًا عن الصفة الشخصانيّة للقيادة. هذا الحرص على وحدة الحركة والمحافظة عليها نابع من اعتبارات كثيرة، أهمّها البعد الوطنيّ الذي حكم مسارها وفكرها، فهي مَنْ جسّدت هذه الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولذلك ارتبط بقاء هذه الوطنيّة الفلسطينيّة ببقاء الحركة واستمرارها، وما ميّزها عن غيرها من الحركات أنَّ الانتماء للحركة ليس مقتصرًا على مَنْ ينتمون تنظيميًّا إليها، بل إنّ أحد أهمّ عناصر قوّتها وبقائها هو ما يمكن تسميته الانتماء الشعبيّ لها.

ركّزت الدراسات التي تتعلّق بحركة فتح على إبراز أهمّ المحطّات التاريخيّة والسياسيّة المهمّة التي مرَّت بها، وكذلك تبيان أهمّ ما قامت به من قرارات مصيريّة وحاسمة أثّرت على القضيّة الفلسطينيّة، وقد شرحت تلك الدراسات مسيرة حركة فتح والتحوّلات التي مرَّت بها وانعكاسها على الإشكاليّات والتحدّيات التي تواجهها، إذ تحدّثت الدراسات عن ملخّص لنشأة الحركة وتطوّرها، وأهمّ أهدافها ومبادئها، والتحوّلات الفكريّة والسياسيّة التي مرَّت بها الحركة خلال مسيرتها الطويلة وصولًا إلى خيار التسوية السياسيّة وقيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وانعكاس ذلك على مبادئ وأهداف الحركة، وبروز العديد من الأزمات، سواءٌ أكان ذلك في القيادة والبنْية الفكريّة والبرنامج السياسيّ، إضافةً إلى الأزمة في البناء التنظيميّ داخل الحركة. وأوصت تلك الدراسات بضرورة مَأْسَسة العمل التنظيميّ داخل أُطر ومؤسّسات حركة فتح، وتفعيل نظام المحاسبة ومحاربة الفساد للوصول إلى تنظيم متماسك، وتعريف حركة فتح لذاتها، وتجديد بنْية ومكوّنات هُويّتها وفكرها، وإعادة صياغة البرنامج والخطاب السياسيّ على قاعدة الأهداف والثوابت التاريخيّة لها.[5]

3. هلال، جميل. (1998). **النظام السياسيّ بعد أوسلو.** رام الله: المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطيّة "مواطن". ص 93-94.

4. عبدالرحمن، أسعد؛ وآخرون. (1987). **منظّمة التحرير الفلسطينيّة - جذورها تأسيسها مساراتها.** نيقوسيا: مركز الأبحاث منظّمة التحرير الفلسطينيّة. ص39.

5. عدوان، عدوان. (2005). **حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ "فتح" 1958-1968.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

أحمد، محمّد. (2007). **حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ فتح وأثرها على التنمية السياسيّة في فلسطين 1993-2006.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسيّة، جامعة النجاح الوطنيّة، نابلس - فلسطين.

تشابهت الدراسات السابقة التي تناولت النظام السياسيّ الفلسطينيّ في تناولها للسرد التاريخيّ للنظام السياسيّ الفلسطينيّ داخل منظّمة التحرير الفلسطينيّة، سواء أكان ذلك في نشأة المنظّمة، أم في قرارات المجلس الوطنيّ والمركزيّ فيها، ولا سيّما أنّ المنظّمة تُعتبر أوّل كيانيّة فلسطينيّة بموقعها التمثيليّ الشامل للشعب الفلسطينيّ في مناطق وجوده كافّة.[6] كذلك خلطت بعض الدراسات بين النظامِ السياسيّ الفلسطينيّ للمنظّمة، والنظامِ السياسيّ الفلسطينيّ للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بعد اتّفاقيّة أوسلو عام 1993م، والذي اعتبره البعض امتدادًا طبيعيًّا لنظام منظّمة التحرير الفلسطينيّة السياسيّ في صنع القرار والأداء والتطبيق والتقييم.[7] وقد اتّخذت تلك الدراسات الطابع النظريّ والتحليليّ في توضيح وشرح النظام السياسيّ الفلسطينيّ، والنماذج والمداخل التحليليّة والمراحل التي مرَّ بها هذا النظام، والعناصر الرئيسيّة والعوامل التي تؤثّر عليه، وقد وضّحت بعض الدراسات محدوديّة دَوْر السلطتين التشريعيّة والقضائيّة بالمقارنة مع السلطة التنفيذيّة في النظام السياسيّ الفلسطينيّ.

أمّا في هذه الدراسة قيد البحث، فقد تفرَّد الباحث في اعتماده على استشراف أثر مستوى التماسك الداخليّ لحركة فتح على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، مستخدِمًا العديد من المناهج والمداخل العلميّة، وبخاصّة مدخل الاقتراب المؤسّسيّ، والمدخل الاستشرافيّ، بالإضافة إلى مراجعة جميع الوثائق والأدبيّات التي تختصّ بنشأة النظام السياسيّ الفلسطينيّ داخل منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وتحليل تلك الوثائق والمصادر.

كذلك تختلف الدراسة عن سابقاتها في أنَّ الباحث استخدم أسلوب المقابلة أداةً من أدوات البحث العلميّ، مع النخَب السياسيّة داخل حركة فتح، والأكاديميّين المتخصّصين، وهو ما أضفى على الرسالة الكثير من المعلومات التي عملت على إثرائها من خلال البحث عن العمليّة التي جرى من خلالها التعمّق في استشراف مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وبخاصّة مع تعدّد الرؤى السياسيّة، والمشاريع السياسيّة التي تُطرح بشأن القضيّة الفلسطينيّة. كلّ ذاك أفضى، في نهاية المطاف، إلى الخروج بنتائج وتوصيات تفيد صانعي القرار السياسيّ الفلسطينيّ، ولا سيّما مع ندرة الدراسات المتخصّصة التي تناولت هذا الموضوع تناولًا مباشرًا.

تأسيسًا على ما سبق، هذه الدراسة هي محاولة لدراسة أثر التماسك الداخليّ في حركة فتح (أكبر الفصائل السياسيّة الفلسطينيّة) على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، على نحوٍ منهجيّ تحليليّ منظّم، من خلال فهم البناء التنظيميّ والتماسك داخل الحركة، حيث تُعنى الدراسة بتأصيل مفهوم النظام السياسيّ الفلسطينيّ واستشرافه، وتحليل الخصائص المميِّزة له، مستفيدين من التراث النظريّ في حقل النُّظُم السياسيّة.

الإطار المعرفيّ

6. أيّوب، حسن. (2006). **آفاق التحوّل الديمقراطيّ في النظام السياسيّ الفلسطينيّ - إشكاليّة العلاقة بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة 1993 - 2003 كعامل محوريّ.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسيّة، جامعة النجاح الوطنيّة، نابلس - فلسطين.

Khalidi, Rashid. (2010). **Palestinian identity: The construction of modern national consciousness.** Columbia University Press.

7. أبو رحمة، عماد الدّين. (2015). **الانقسام الفلسطينيّ وأثره على النظام السياسيّ - دراسة تحليليّة.** رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسيّة، كلّيّة التجارة، جامعة قناة السويس.

Ibrahim, Rabaia. (2014). **The impact of Palestinian political system on political development (2000-2012).** Master of Arts in International Studies (International Development and Cooperation), Unpublished MA study. University of Malaya, Malaya, Malaysia.

على الرغم من أنّ حركة فتح قد أُسّست عام 1965م، بقي التساؤل المطروح بشأن مدى تحقيق الحركة لأهدافها معلَّقًا ويحتاج إلى جهدٍ وبحث، فضلًا عن وقوع الحركة في إشكاليّات كثيرة على مدار سنوات عمرها، أهمّها ما يتعلّق بتماسك الحركة الداخليّ، وبالتنظيم، وبالأبنية الداخليّة للحركة، وكذلك ما يتعلّق بمنافسة حركة حماس لها بشأن السيطرة على النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وهو ما يؤثّر تأثيرًا مباشرًا على مُجْمَل القضيّة الفلسطينيّة والأوضاع في الساحة الفلسطينيّة؛ الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بصورة حادّة على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ.

وقد تناولت أبحاثٌ كثيرة نظام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة السياسيّ من حيث بنْيته ومركّباته، إلّا أنّ أثر تماسك حركة فتح الداخليّ على مستقبل هذا النظام لم يُبحث، على الرغم من أهمّيّته. وبالتالي تسعى الدراسة إلى توضيح هذا الأثر، لكون حركة فتح هي التي تقود هذا النظام. لذا فإنّ هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة متخصّصة لصنّاع القرار الفلسطينيّ بغية تقديم مجموعة من سيناريوهاتِ النظام السياسيّ الفلسطينيّ المستقبليّةِ.

كي تتّضح معالم الدراسة وصولًا إلى الاستنتاجات، تُطلب الإجابة عن عدد من التساؤلات؛ فقد رمت الدراسة إلى معالجة الأسئلة الآتية:

1. ما أهمّ مؤشّرات قياس تماسكِ الحركات والأحزاب السياسيّة الداخليّ؟
2. كيف نشأ النظام السياسيّ الفلسطينيّ المعاصر؟ وكيف كان دَوْر حركة فتح في هذا النظام؟
3. ما مدى تماسك حركة فتح الداخليّ؟ وهل أثّرت اتّفاقيّة أوسلو على بنْية وتماسك الهيكل التنظيميّ داخل حركة فتح، وكذلك على النظام السياسيّ للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؟
4. هل تحوّلت حركة فتح من حركة تحرير وطنيّ إلى حزب سلطة؟ وما هي سيناريوهاتُ النظام السياسيّ الفلسطينيّ المستقبليّةُ في ضوء قوّة وضعف تماسك حركة فتح الداخليّ؟

إسهام البحث

تبرز مبرّرات وأسباب اختيار هذا الموضوع في ندرة الدراسات المتخصّصة التي تناولت أثر تماسك حركة فتح الداخليّ على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، كما أنّ اللَّبْس والغموض بشأن تشكيل النظام السياسيّ الفلسطينيّ خارج أرضه ومجتمعه، وعدم الاستقرار السياسيّ له بفعل الاحتلال الإسرائيليّ، وحالة الانقسام الفلسطينيّ الداخليّ، والتحدّيات التي تواجه حركة فتح، هما (أي اللبس والغموض) من الأمور التي دفعت الباحث للسعي في كتابة هذه الدراسة، وذلك على ضوء تداخل العوامل والمتغيّرات السياسيّة الداخليّة والإقليميّة والدوليّة مع المفاهيم القانونيّة التي تؤثّر هي كذلك على تحديد مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ.

- تكمن أهمّيّة الدراسة أوّلًا في الموضوع الذي تناوله الباحث بالدراسة، من حيث راهنيّته وملامسته لقضيّة حسّاسة ترتبط بمستقبل الشعب الفلسطينيّ؛ وذلك أنّ الجدل الذي أثاره التوقيع على اتّفاقيّة أوسلو عام 1993م في الأوساط الفلسطينيّة، حول تداعياته وآثاره على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، عزّز من أهمية السؤال حول دَوْر ومكانة حركة فتح فيه، والذي أصبح أكثر مُلحا في ضوء توقّف أفق التسوية السياسيّة، وتأثير الانقسام السياسيّ والجغرافيّ بين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة عليه.
- تنبع الأهمّيّة العلميّة كذلك من كون الدراسة تأتي استكمالًا لدراسات سابقة تناولت شكل النظام السياسيّ الفلسطينيّ من جوانب تتعلّق بطبيعة هذا النظام، وبنْيته، ومركّباته، ولكنها لم تعالج مسألة تماسك القوّة السياسيّة على مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ.

- تكمن أهمّيّة الدراسة كذلك في أنّها ناقشت موضوعًا محلَّ جدلٍ واسع بين الحركات والأحزاب السياسيّة الفلسطينيّة، وهي السيناريوهات المحتمَلة لمستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، ودَوْر حركة فتح في تحديد هذا النظام، ولا سيّما أنّها كبرى الفصائل السياسيّة الفلسطينيّة التي تؤثّر على المشهد السياسيّ الفلسطينيّ.

منهجيّة البحث

ارتباطًا بموضوع الدراسة، وتتبُّع مشكلتها البحثيّة، وتشابكها بالعديد من المتغيّرات الماضية والحاضرة المساعِدة في تحليلها، راعى الباحث التكامل المنهجيّ واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلميّة للمنهجَيْن الاستقرائيّ والاستنباطيّ اللذين استعان بهما في دراسته، كما استند (الباحث) إلى منهجيّة مركّبة تقوم على المزاوجة بين مَداخل نظريّة عدّة، وهي: المدخل التاريخيّ، ومدخل تحليل النُّظُم، ومدخل تحليل المضمون، ومدخل الاقتراب المؤسّسيّ، والمدخل الاستشرافيّ.

واستكمالًا للمناهج والمداخل العلميّة المستخدَمة في هذه الدراسة، فإنّها تستفيد من أسلوب الدراسات المستقبليّة في إطار استشراف مستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، من خلال أداة السيناريو، وهي أداة من أدوات علم الدراسات المستقبليّة؛ للتنبّؤ بالمستقبلات المتوقّعة بطرق علميّة وعقلانيّة مناقِضة للتفكير العموميّ. علاوة على ذلك، يرمي استخدام الباحث لهذه المناهج والمداخل العلميّة إلى التبصير بجملة البدائل والسيناريوهات المتوقّعة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، ولذا جرى العمل وَفق هذا المدخل للتبصير والاستشراف بمستقبل هذا النظام السياسيّ، ووضع السيناريوهات المستقبليّة التي تشمل المعالم الرئيسيّة له، وذلك في ضوء مستوى تماسك حركة فتح الداخليّ، من خلال اجتهاد علميّ منظّم، وصياغة مجموعة من التنبّؤات المشروطة، والتي تنطلق من بعض الافتراضات الخاصّة بشأن ماضي النظام السياسيّ الفلسطينيّ وحاضره.

النتائج

- ترى هذه الدراسة أنّ حركة فتح تتمتّع بتنظيم دقيق ومتماسك، يتكوّن على شكل هرم ما بين القاعدة والقمّة للحركة، مع وجود مجموعة من التنظيمات بينهما على مختلف المستويات، التي تعمل بصورة تدريجيّة للوصول إلى قيادة الحركة. كانت هنالك محاولات للانشقاق تعرّضت لها الحركة لكن لم يُكتب لهذه المحاولات النجاح، وهذا مَرَدُّهُ إلى قوّة وتماسك بنائها التنظيميّ والهيكليّ.
- منذ قيام منظّمة التحرير الفلسطينيّة عام 1964م، جرى التعامل معها كتجسيد للكيانيّة السياسيّة الفلسطينيّة، من حيث وجود قيادة ومؤسّسات نظام سياسيّ رَأَسَتْه حركة فتح منذ العام 1969م، ويتمثّل في رئيس اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير، واللجنة التنفيذيّة، والمجلس الوطنيّ، والمجلس المركزيّ، والقضاء الثوريّ، والمؤسّسات التابعة لها. قوّة البناء التنظيميّ والهيكليّ لحركة فتح، وتماسُكُها الداخليّ، باعتبارها حركة جماهيريّة واسعة تعبّر عن تطلّعات الشعب الفلسطينيّ نحو التحرير، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، هما السبب الرئيسيّ في نجاح الحركة في قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة.
- أصبحت حركة فتح حزبًا كسائر الأحزاب في الحياة السياسيّة لأيّ دولة، ولا سيّما في النُّظُم الديمقراطيّة، التي تقوم على التنافس للوصول إلى السلطة، لذلك ارتأت حركة فتح التحوّل من صورة حركة التحرير الوطنيّ التي كانت تمارسها على أرض الواقع خارج الأرض الفلسطينيّة (قبل اتّفاقيّة أوسلو)، إلى حزب سياسيّ، تمارس السلطة في إطار السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

- استطاعت حركة فتح قيادة نظام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة السياسيّ على الرغم من الإشكاليّات التي مرَّت وتمرّ بها؛ فهي ما زالت تسيطر على النظام السياسيّ والمشهد السياسيّ الفلسطينيّ، وقد حاولت حركة فتح من خلال مؤتمرَيْها السادس والسابع إعادة تشكيل وانتخاب هيئات قياديّة جديدة من أعضائها، وبخاصّة من جيل الانتفاضة الفلسطينيّة عام 1987م، وتقوية التماسك الداخليّ لها بعد حالة الضعف والترهّل التنظيميّ الذي كانت تعاني منه في السنوات التي تلت اتّفاقيّة أوسلو، لمواجهة التحدّيات الداخليّة والخارجيّة التي تحيط بالحركة وبمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وبالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.
- دخل النظام السياسيّ الفلسطينيّ في مفهوم الازدواجيّة السياسيّة في أعقاب تشكيل الحكومة العاشرة التي رأَسَتْها حركة حماس وفوزها بأغلبيّة مقاعد المجلس التشريعيّ؛ ممّا عزّز الإشكاليّات القانونيّة والشرعيّة والأمنيّة، واستوجب معها البحث عن صِيَغ توافُقيّة توحّد المحدّدات السياسيّة والصلاحيات القانونيّة لسلطة حكم ذاتيّ محدود، وبات للنظام السياسيّ ثلاثة رؤوس أساسيّة، هي: منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ورئيس للمنظّمة والسلطة (رئيس حركة فتح)، وحكومة ترْأَسُها حركة حماس -التي انتُخبت من الشعب- على جزء من الأرض (قِطاع غزّة) ببرنامج متعارض مع برنامج المنظّمة. وقد أدّى الانقسام السياسيّ والجغرافيّ الفلسطينيّ عام 2007م إلى أن تتحوّل العلاقة السائدة بين حركة فتح وحركة حماس إلى علاقة تنافس أكثر ممّا هي علاقة تعاون وتكامل؛ الأمر الذي يترك أثره على مقوِّمات الصمود، وعلى عمليّة المقاومة والتحرير والبناء الوطنيّ، وعلى النظام السياسيّ الفلسطينيّ برمّته.
- يتأثّر النظام السياسيّ الفلسطينيّ بالمؤسسات والحركات والأحزاب السياسيّة الفلسطينيّة تأثّرًا مباشرًا من جميع النواحي (القوّة؛ الضعف؛ الديمقراطيّة؛ غير الديمقراطيّة)، وكذلك يتأثّر بالبيئة الخارجيّة المعقَّدة التي تحيط بهذا النظام. لذا، تستشرف الدراسة سيناريو السير باتّجاه عمليّة تسوية سياسيّة جديدة، من خلال عَقد مؤتمر دوليّ للسلام يكون أطرافه مرجعيّة لعمليّة التسوية النهائيّة للقضيّة الفلسطينيّة، وإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقيّة، في إطار زمنيّ محدّد ضمن نطاق "حلّ الدولتين" على أساس مبادرة السلام العربيّة، وقرارات الشرعيّة الدوليّة، وبالتالي فإنّ قوّة حركة فتح، عبْر تماسكها التنظيميّ والوحدوي الداخليّ، وهي التي تُعتبر من تقود النظام السياسيّ الفلسطينيّ، ستؤدّي إلى إقامة دولة فلسطينيّة ونظام سياسيّ فلسطينيّ ذي طابع ديمقراطيّ، أكثر قوّةً واستقرارًا.

وختامًا أقول، بوصفي باحثًا فلسطينيًّا من قِطاع غزّة المحاصَر، إنّه كي نكون واقعيّين ينبغي التسليم بأنّ حدود الحرّيّة الفعليّة للباحث تأتي من خلال الممارسة الواقعيّة التي تتحكّم بها الظروف، وإذا وجد الباحث حقوقه قد صودرت أو انتُهكت في حالته الخاصّة، وصعوبة الوصول لحياة كريمة، وصعوبة حقّه في حرّيّة التنقّل لتحقيق أهدافه المستقبليّة، فالأمر هنا يحتاج إلى مجهود مضاعَف لتجاوز جميع تلك الانتهاكات والأزمات. فالباحث في قِطاع غزّة أمامه خياران. الخيار السهل هو الاستسلام للظروف التي يحياها. أمّا الخيار الأصعب، فيكمن في التصدّي لجميع الانتهاكات غير الإنسانيّة التي يمارسها عليه الاحتلال الإسرائيليّ، وهي كثيرة ومستمرّة ومتطوّرة.

أن تستطيع الخروج من القِطاع المحاصَر من مَعبر رفح البرّيّ تلك فرصة من الصعب تكرارها، وكي تحافظ على هذه الفرصة عليك ألّا تعود إلى قِطاع غزّة إلّا بعد سنوات، حين تحقّق حلمك في الوصول إلى مبتغاك العلميّ، ولكن قد تفقد أحدهم خلال ذلك، كما فقدت أنا أمّي دون أن أودّعها.

*د. خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله هو باحث من قِطاع غزّة، حاصل على لقب الدكتوراه من قسم العلوم السياسيّة في كلّيّة التجارة- جامعة قناة السويس- الإسماعيليّة في جمهوريّة مصر العربيّة، ويعمل محاضرًا في الكلّيّة العربيّة للعلوم التطبيقيّة – غزّة.

اتّفاقيّة أوسلو والتأسيس لبيروقراطيّة استعماريّة

غادة علي السمّان*

ملخّص

يهدف هذا المقال إلى التعمّق في الآليّات التي تضمّنتها اتّفاقيّة أوسلو، وما أدّت إليه من إحداث تحوّلات في الصراع الاستعماريّ يتجسّد في مفاهيم بيروقراطيّة آلتْ إلى شكل استعماريّ أكثر هيمنةً وضبطًا وتنظيمًا. هذه الآليّات هي مفاهيم إداريّة تتجسّد في الفصل والتنسيق والقوانين واللجان والمراحل والصلاحيات والترتيبات والتفاوض. الآليّات أصبحت هدفًا في ذاتها، وأدّت إلى خسارة فلسطينيّة على مستوى الأرض والقوّة والكلّ الفلسطينيّ، وأتت على مراحل إداريّة متعدّدة المستويات ومتجزّئة، وعلى مراحل زمنيّة متشعّبة. روح أوسلو أو شبح البيروقراطيّة انعكس على الواقع مُحْدِثًا تحوّلات على جوهر الصراع من خلال هذه الآليّات.

أولًا

السياق العامّ لتوقيع الاتّفاقيّة

منذ البدايات كان ضعف وهشاشة اتّفاقيّة أوسلو واضحَيْن لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكانت صفقة رابحة لدولة الاستعمار الاستيطانيّ لاستكمال أهدافها من حيث الاستحواذ على أراضٍ أكثر، وإضعاف روح المقاومة لدى الشعب الفلسطينيّ. يقول يوسي بيلين الوزير وعضو الكنيست السابق: "أوسلو غيّر مجرى التاريخ في منطقة الشرق الأوسط برمّتها، وأتاح إمكان عَقد اتّفاقيّة مع الأردن وأوجد عنوانًا جديدًا لتمثيل الشعب الفلسطينيّ (السلطة الفلسطينيّة)، وأدّى إلى ازدهار اقتصاديّ غير مسبوق في إسرائيل، وحسّن صورة الدولة العبريّة داخل نادي الأسرة الدوليّة، وفتح أمامها مجالًا كبيرًا لإقامة علاقات دبلوماسيّة مع دول كثيرة بما فيها دول عربيّة، غير أنّه على الرغم من ذلك كلّه أخفق في تحقيق غايته الأصليّة، وهي إحراز سلام إسرائيليّ -فلسطينيّ دائم".[1]

وافقت دولة الاستعمار الاستيطانيّ على السلام، لإدراكها أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة (م.ت.ف) ضعيفة على صعيد البنْية الداخليّة، وأنّها ضعيفة ومهمَّشة على الصعيد الدوليّ في تلك الفترة، في سياق شهدَ تحوُّلًا على مستوى الداخل للتمرّد على الاحتلال. فكانت اتّفاقيّة أوسلو أساسها الاعتراف بـ "م.ت.ف" ("كمؤسّسة") أنّها الممثّل الشرعيّ للشعب الفلسطينيّ مقابل تعليق القضايا الجوهريّة ووضعها تحت حالة المفاوضات، وتبرير التخلّي عن الأرض تحت شعار "الأرض مقابل السلام".

وُقّع على اتّفاقيّة أوسلو عام 1993 بغية إقامة سلطة حكومة ذاتيّة انتقاليّة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، لمرحلة انتقاليّة لا تتجاوز خمس سنوات -وبناء على ذلك أُنشئت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في عام 1994- ثمّ الدخول الدخول في تسوية مع دولة الاحتلال من خلال اتّفاقيّة أوسلو التي اتّصفت بعدم التكافؤ بين الطرفين، وكذلك بالغموض في القضايا الجوهريّة (نحو: القدس؛ اللاجئين؛ المستوطنات؛ الحدود؛ العلاقات الخارجيّة)، متجاهلةً الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر مع التركيز على الأمن الإسرائيليّ. تضمّنت اتّفاقيّة أوسلو آليّات إداريّة أدّت إلى الانخراط في منظوم استعماريّ آخر يتّصف بتَمَركُز وسيادة البيروقراطيّة.

1.شلحت، أنطوان. (2017). "من أين وإلى أين؟ إسرائيل والمسألة الفلسطينيّة". في: هلال، جميل؛ ومنير فخر الدين؛ وخالد فرّاج (محرّرون). **مراجعة السياسات الإسرائيليّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. ص69.

تتمحور البيروقراطيّة في العمل الإداريّ من تخطيط وتنظيم وقيادة وضبط ومراقَبة، وتتجسّد من خلال القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات الدقيقة لتحقيق أهداف على مستوى خاصّ، أيْ على مستوى الحدث نفسه، وأهداف عامّة على مستوى المؤسّسة. الإدارة البيروقراطيّة تعتمد على مبدأ التقسيم؛ أي تقسيم العمل على مستويات مختلفة، والتراتُب الإداريّ، والفصل بين المهنة (الوظيفيّة) والاعتبارات الشخصيّة، والكفاءة المهنيّة وتحقيق الأهداف، وحركة المعلومات، والصلاحيات ضمْن هرم بيروقراطيّ.

هيمنت المصطلحات الإداريّة المستخدَمة في اتّفاقيّة "إعلان المبادئ" وشملت مصطلحات مختلفة نحو: "الانتقاليّ" (وهو الأكثر استخدامًا من بين هذه المصطلحات)؛ "اللجنة"؛ "النظام"؛ "الترتيبات"؛ "الصلاحيات"؛ "القوانين" وغيرها من المصطلحات. في ما يلي أهمّ الآليّات:

ثانيًا

اتّفاقيّة أوسلو والتأسيس لبيروقراطيّة استعماريّة

1. الزمن البيروقراطيّ (الزمانيّ / المكانيّ)- التقسيم والفصل

ترتكز الاتّفاقيّة على الفترة الانتقاليّة، والتي بدَوْرها تؤدّي إلى الوضع الدائم من خلال استمراريّة المفاوضات والترتيبات الإجرائيّة. تتمحور المبادئ في الفترة الانتقاليّة، والتي تتمفصل عليها (أي ترتبط وتصبح مقترنة بها) الترتيباتُ الدقيقة، وكذلك تتمفصل عليها التسوية الدائمة والحلّ الدائم. تناولت المفاوضات القضايا الجوهريّة باعتبارها "القضايا المتبقّية"، وأُرجئت لتُدْرَج ضمن مفاوضات الوضع الدائم، إذ ورد النصّ التالي في البند الخامس من اتّفاقيّة إعلان المبادئ: "من المفهوم أنّ هذه المفاوضات سوف تغطّي القضايا المتبقّية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنيّة، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك".[2] هذه هي الجملة الوحيدة في النصّ من إعلان المبادئ التي ذُكِرَ فيها اللاجئون والقدس والمستوطنات، وهي تشكّل الجملة الثالثة من البند الخامس، وقد اقترنت بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، وعلى اعتبار أنّها قضايا متبقّية وليست جوهريّة.

التلاعب بالزمن تجسّد من خلال التقسيم إلى "المؤقّت" وَ "الدائم" مع وجود استمراريّة للزمن، أي أنّ ما هو دائم يرتكز على المؤقّت، والمفاوضات تتمفصل على هذه التركيبة الزمنيّة. شملت المفاوضات آليّة نقل الصلاحيات والمسؤوليّات إلى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، والتفاوض على المرحلة الانتقاليّة في ذاتها، مع ضرورة وجود أطراف متعدّدة في المفاوضات للقيام بالبرامج المختلفة.

كما ورد في النصّ، الاتّفاقيّة ذات طبيعة تمهيديّة، تحتاج إلى "الوقت"، فقد أشارت -على سبيل المثال-إلى أنّ الانتخابات الخاصّة بالمجلس تُعتبر خطوة تمهيديّة انتقاليّة، كما أنّ نقل السلطة (إلى الفلسطينيّين) ذو طبيعة تمهيديّة، وذاك خاضع لترتيبات وآليّات محدَّدة، كترتيبات الحكومة الذاتيّة والترتيبات الانتقاليّة مثلًا.

شملت الاتّفاقيّة كذلك آليّات زمنيّة مكانيّة لانسحاب الجيش الاسرائيليّ من مناطق الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، فبدأت في غزّة – أريحا أوّلًا، مع توضيح أنّ دولة الاحتلال ستسترشد بمبدأ إعادة الانتشار لقوّاتها العسكريّة خارج المناطق المأهولة بالسكّان (في المناطق الفلسطينيّة)، وسينفَّذ المزيد من إعادة الانتشار على نحوٍ تدريجيّ في مواقع محدَّدة مع تولّي المسؤوليّة عن النظام العامّ والأمن الداخليّ من قِبَل قوّة الشرطة الفلسطينيّة.

2. وثائق اتفاقيّات أوسلو.
منظّمة التحرير الفلسطينيّة م.ت.ف، السلطة الفلسطينيّة. (1994). **إعلان المبادئ الفلسطينيّ الإسرائيليّ 13 أيلول/ سبتمبر 1993 - اتّفاقيّة قِطاع غزّة ومنطقة أريحا ومَلاحقها 4 مايو / أيّار 1994**. القاهرة.

اتّصف جوهر الاتّفاقيّة بالمؤقّتيّة، فالمؤقّت متمفصل على آليّات متغيّرة ومتحوّلة تتجسّد في المفاوضات والتنسيق والتعاون واللجان. المراحليّة في المستويات المختلفة تناور على فكرة استعماريّة هي: "ليس بعد". فالمؤقّتيّة شملت مستويات متعدّدة:

1. تقسيم المفاوضات إلى مراحل زمنيّة تبدأ بالفترة الانتقاليّة (خمس سنوات).
2. نقل السلطة يأخذ طابع التجزئة ضمن الترتيبات والإجراءات والتنسيق والتعاون ("ترتيبات النقل السلس والسلميّ").
3. إعطاء الحيّز (المناطق) للجانب الفلسطينيّ ضمن مراحل، ابتدأت بغزّة - أريحا أوّلا وبجزء من أريحا.
4. التفاوض بشأن الترتيبات والإجراءات وآليّات التعاون، وبشأن نقل الصلاحيات وأمور وقضايا ومسائل أخرى.
5. التنفيذ التدريجيّ لإعادة الانتشار العسكريّ.

2. اللجان

شملت الاتّفاقيّة تشكيل لجان مختلفة في كلّ مجال على حِدة، مع حفظ إمكانيّة انبثاق لجان فرعيّة أخرى. فعلى سبيل المثال، في اتّفاقيّة إعلان المبادئ أُقِرّ بوجود أربع لجان وهي:

- لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيليّة -الفلسطينيّة: تُعنى بمعالجة القضايا التي تتطلّب التنسيق، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك والمنازعات، وكذلك تسوية المنازعات التي تنتج عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ، أو عن أيّ اتّفاقات لاحقة تتعلّق بالفترة الانتقاليّة وبالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة.
- لجنة تعاون اقتصاديّة إسرائيليّة -فلسطينيّة: دَوْرها تطوير وتطبيق البرامج المحدّدة في البروتوكولات الملحقة بالاتّفاقيّة بأسلوب تعاونيّ.
- لجنة (بمشاركة الأردن ومصر) -ودَوْرها إقرار أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة عام 1967، وحلّ مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.
- لجنة تحكيم -ودورُها حلّ الخلافات التي لا تُحَلّ مباشرة.

في اتّفاقيّة باريس الاقتصاديّة، التي تُعتبَر ملحقًا لاتّفاقيّة أوسلو، والتي كان أهمّ ما يميّزها أنّها "عامّة وتعتمد على الالتزام الأخلاقيّ بين الطرفين وتحديدًا على أساس التعاون والتفاهم المتبادل بين الطرفين وهي تعتمد بالأساس على فاعليّة اللجان JEC وفاعليّة لقاءاتها".[3] يُعتبر البند الثاني من أهمّ البنود، وهو يتعلّق بتشكيل لجان اقتصاديّة فلسطينيّة إسرائيليّة مشتركة لمتابعة تنفيذ البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلّقة به والتي قد تَبرز عند التطبيق. ونصّت المادّة على إمكانيّة تشكيل لجان فرعيّة متخصّصة، والاستعانة بخبراء أينما وُجدت ضرورة لذلك لتنفيذ البروتوكول.

3. الشعيبي، هالة. (2013). ورقة عمل **بروتوكول باريس الاقتصاديّة – مراجعة الواقع التطبيقيّ**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة – ماس.

3. بنْية السلطة وآليّات التعاون

شملت الاتّفاقيّة (ضمن المرحلة الانتقاليّة) الاتّفاق على بنْية السلطة الوطنيّة:

أ. من حيث هيكليّة المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليّات من الحكومة العسكريّة الإسرائيليّة وإدارتها المدنيّة إلى المجلس، والاتّفاق على سلطة المجلس التنفيذيّة وسلطته التشريعيّة والأجهزة القضائيّة الفلسطينيّة المستقلّة.

ب. التعاون ضمن اللجان المختلفة في جميع الأمور: حقل الماء وحقل الطاقة وحقل المال؛ التعاون في مجال النقل والاتّصالات؛ التعاون في مجال التجارة والصناعة. كذلك أكّدت على تبنّي خطّة لتنمية الطاقات البشريّة، وعلى وجود برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتّصال ووسائل الإعلام، وأيّ برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

ج. مسألة الأمن وَ "نبذ الإرهاب"، مع التأكيد على ترتيبات تولّي الشرطة الفلسطينيّة الأمن الداخليّ والنظام العامّ، مع التأكيد على إنشاء لجنة تعاون وتنسيق فلسطينيّة إسرائيليّة مشتركة لأهداف أمنيّة متبادلة، وإعطاء دَوْر للخبراء في المجالات المختلفة للتعاون معهم للتصدّي للإرهاب (وَفق تعابير ومصطلحات "أوسلو") بالتعاون مع الولايات المتّحدة.

من خلال إعلان المبادئ، جرى تقسيم الاتّفاقيّة إلى "اتّفاقيّة أوسلو 1" وَ "اتّفاقيّة أوسلو 2". وتُعْرَف "اتّفاقيّة أوسلو 2" بالتسمية "اتّفاقيّة طابا"، وأهمّ ما جاء فيها تقسيم مناطق الضفّة الغربية إلى (أ) وَ (ب) وَ (ج): المناطق (أ) تحت السيطرة الفلسطينيّة؛ المناطق (ب): تحت الإدارة الفلسطينيّة، ولكن تحت سيطرة عسكريّة إسرائيليّة؛ المناطق (ج): تحت سيطرة اسرائيل. وشملت كذلك تحديد مراحل انسحاب القوّات الإسرائيليّة مع ترتيبات خاصّة لمدينة الخليل، ومراحل الإفراج عن الأسرى، وانتخابات المجلس التشريعيّ.

أُلحقت الاتّفاقيّة ببروتوكولات: بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات؛ بروتوكول حول انسحاب قوّات إسرائيليّة من قِطاع غزّة ومنطقة أريحا؛ بروتوكول التعاون الإسرائيليّ - الفلسطينيّ في البرامج الاقتصاديّة والتنمية؛ بروتوكول التعاون الإسرائيليّ - الفلسطينيّ في مجال برامج التنمية في المنطقة؛ بروتوكول اتّفاقيّة باريس؛ بروتوكول الخليل (ويشمل الترتيبات الأمنيّة والتعاون الأمنيّ في الخليل)، حيث قُسِمت المناطق إلى (هـ1) وَ (هـ2): (هـ1) هي المناطق المنقولة للسلطة، وَ (هـ2) هي مناطق البلديّة التي بقيت تحت الحكم الإسرائيليّ. وقد خضعت هذه البروتوكولات لجداول زمنيّة تراتُبيّة محدَّدة. إضافة إلى ذلك، وجود اتّفاقيّات أخرى جاء استكمالًا لاتّفاقيّة أوسلو.

ثالثًا

نظرة تحليليّة

تُظهِر القراءة في هذه النصوص التي ذكرناها سالفًا أنّ اتّفاقيّة أوسلو انعكست على الواقع الصراعيّ؛ فما أنتجته أوسلو أدّى إلى مستويات فصل متعدّدة في المجتمع الفلسطينيّ شملت:

أ. فصل المناطق: قَسَمت أوسلو فلسطين ضمن حدود المناطق المحتلّة عام 1967، واختزلت الوجود الفلسطينيّ ضمن هذه الحدود: تقسيم الضفّة الغربيّة إلى مناطق (أ) وَ (ب) وَ (ج) (60% من مناطق (أ) تحت الإدارة والسيطرة الإسرائيليّة)؛ تقسيم منطقة الخليل إلى (هـ1) وَ (هـ2)؛ تقسيم مناطق وجود القوّات الإسرائيليّة. ينضاف إلى هذا فصل الضفّة عن قِطاع غزّة، وفصل الضفّة عن ذاتها من خلال جدار الفصل العنصريّ ونقاط التفتيش المتعدّدة والمتنوّعة.

ب. فصل القضايا: فصل القضايا الجوهريّة وكأنّ كلّ قضيّة لا تتداخل مع الأخرى؛ فقضيّة اللاجئين تختلف عن قضيّة المستوطنات ومنفصلة عنها وعن قضيّة الحدود وعن قضيّة القدس.

ج. فصل المراحل: جرى تقسيم الزمن إلى "الدائم" وَ "المؤقّت" واعتبار كلّ منهما مقترنًا بالآخر، بحيث تكون وجوديّة الدائم مقترنة بما ينتجه المؤقّت، أي بمدى الالتزام بالاتّفاقيّة. وعلى صعيد آخر، أُلحقت بالاتّفاقيّة بروتوكولات تُخضِع الاتّفاقيّة نفسها لجداول زمنيّة أكثر وأكثر.

د. فصل المجالات: فصل المجال الاقتصاديّ عن السياسيّ عن المدنيّ عن الأمنيّ: تجسّد ذلك في إنشاء لجان متنوّعة ضمن المستويات المختلفة، وأخرى هي لجان فرعيّة تكون محدّدة على مجال أكثر دقّة ضمن المجال نفسه.

ه. فصل الداخل عن الخارج / فصل الخارج عن الداخل: لقد حُدّدت صلاحيات السلطة الفلسطينيّة على شؤونها الداخليّة وحيّزها المحدّد مع نفي أيّ علاقة لها بالتهديدات الخارجيّة، فهي مسؤوليّة دولة الاحتلال. كذلك مع تحوّل المنظّمة إلى سلطة على أرض محدّدة (تسعى بها إلى دولة)، لم يعد هناك بعد حركة سياسيّة فلسطينيّة للفلسطينيّين في خارج فلسطين التاريخيّة، وخارج الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

و. فصل التواصل بين الفلسطينيّين في فلسطين التاريخيّة: لقد جرى فصل فلسطينيّي 1948 عن الضفّة وعن غزّة، وأصبح كلّ واحد منهم تحت نظام وحكومة مختلفَيْن عمّا لدى الآخر، إضافة إلى الحدود الجغرافيّة الرسميّة بينهم. فعلى سبيل المثال، في الضفّة الغربيّة ما فرضته دولة الاحتلال جعل السكّان محدّدين في أماكنهم، "إنّ ما فرضته إسرائيل حطّم أيّ أفق للتواصل الاجتماعيّ الفلسطينيّ، وهذا أدّى إلى تقويض الفلسطينيّين أسس إمكانيّة العمل والإنتاج والبيع والشراء والدراسة والمعالجة والتعارف والتواصل والتنظيم والتنسيق والمقاومة والقتال. لقد أنتجت القيود المفروضة على الحركة، والمتأتّية عن المعوّقات الفيزيولوجيّة ومعوّقات الارتباط بالغير في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، ما ينبغي أن يُطلَق عليه اسم جغرافيّة كارثيّة".[4]

رابعًا
خاتمة

كانت أوسلو مناورة سياسيّة؛ إذ هي تمتاز بتعدّد مجالات التفسير للنصّ ولآليّات تطبيقه وبتفرّعاته. ونتج عنها ملحقات وكذلك اتّفاقيّات مختلفة تُفتِّت الاتّفاقيّةَ الأصليّة وتعيد إنتاج جدول زمنيّ جديد ضمن التجزئة التي فرضتها الحكومة الإسرائيليّة. وفي كلّ مرحلة، يجري ابتزاز السلطة الفلسطينيّة والسيطرة عليها أكثر وأكثر، ويضيَّق الحيّز الفلسطينيّ أكثر فأكثر... فضلًا عن ذلك، فتَحَ غموضُ النصّ مجالًا للتفسير والإزاحة عن النصّ نفسه لغموضه وحيويّته؛ فأوسلو هي سلاسل من المناورات متشعّبة ومتفرّقة ولا تنتهي.

تتجسّد المناورة منذ البداية في إبرام اتّفاقيّة مع طرف ضعيف يحاول الخروج من حالة التهميش، وهو ما جعل سلطة الاحتلال تفرض قوّتها وشروطها وسياساتها، ضمن علاقة بين مستعمِر ومستعمَر لا يمكن لهما أن يتصالحا؛ وذلك أنّ الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ بنى وجوده عن طريق إحلال وإزاحة السكّان الأصليّين، وعلى وجود جهود ومحاولات مستمرّة للاستحواذ على الأرض والتخلّص من السكّان الأصليّين. شملت الاتّفاقيّة كذلك بناء شبكة من السلاسل الزمنيّة المتشعّبة والمنفصلة في ما بينها مع مَرْكَزة السلطة في فئة محدَّدة ومقترنة أيضًا بمَرْكَزة الشعب الفلسطينيّ في حيّز محدَّد.

4. هاندل، أريئيل. (2012). "أين، وإلى أين، ومتى في الأرض المحتلّة – مقدّمة لجغرافيّة كارثيّة". في: حنفي، ساري وآخرون (محرّرون). **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص 232.

فرْضُ النظام الجديد ضمن أوسلو، وقوّةُ هذه الآليّات الدقيقة والتي تمسّ كلّ فلسطين وكلّ المجتمع الفلسطينيّ وعلى مدار فترة زمنيّة طويلة، أدّيا إلى إزاحات كبيرة وجوهريّة في التجزئات الدقيقة التي أدّت -على المستوى الكلّيّ- إلى إحداث تغيير في نمط الصراع وطبيعته. فقد أحدثت تحوُّلات مقترنة بتحوّلات في المعنى: من صراع إلى نزاع؛ من مقاومة إلى إرهاب؛ من تطبيع إلى تعاون؛ من فلسطين التاريخيّة إلى حدود عام 1967؛ من قضايا جوهريّة إلى قضايا متبقّية؛ من وحدة وطنيّة إلى سلطة أوليجاركيّة؛ من التضامن إلى الوظائف والمناصب؛ من النكبة /المأساة الفلسطينيّة إلى المصالحة التاريخيّة؛ من الكفاح المسلّح إلى المفاوضات. ذاك كلّه وليد مساومة المستعمِر مع المستعمَر وهو (المستعمَر) في حالة من الضعف، فكانت أشبه بعمليّة استسلام.

يُعتبر مفهوم تقسيم العمل من أهمّ المفاهيم الإداريّة في سبيل تحقيق الكفاءة والفاعليّة. منذ عَقْد اتّفاقيّة أوسلو، تبنّت دولة الاحتلال التقسيم وَ "الفصل" ابتغاءَ إدارة الاحتلال بفعّاليّة. جرى الفصل على المستوى الاجتماعيّ بين فلسطينيّي عام 1948 وفلسطينيّي القدس والضفّة وغزّة وفلسطينيّي الخارج، وجرى الفصل على المستوى الاقتصاديّ، وعلى المستوى التاريخيّ، إذ أَحَلَّتْ أوسلو قطيعةً مع الماضي بفرض نظام من الخارج مبنيّ على أسس ومفاهيم مختلفة عن بنْية المجتمع. البيروقراطيّة أدّت إلى إحداث عمق وتباطؤ في العلاقة الاستعماريّة من خلال التقسيم، حيث كلّ تقسيمة يجري فصلها عن الكلّ، وتأخذ وتعيد إنتاج نفسها من خلال علاقة استعماريّة جديدة.

كانت اتّفاقيّة أوسلو أشبه بهرم إداريّ؛ فقد وُضع الجانب الفلسطينيّ في أدنى الهرم، بحيث يعيد هذا المستوى تشكيل ذاته وسلوكه بناءً على قرارات وسياسات أعلى الهرم الذي بحوزته القراراتُ الإستراتيجيّة الكبرى على مستوى النظام وعلى مستوى القوّة العسكريّة في ما يتعلّق بالحدود الداخليّة والخارجيّة والضرائب وتقسيم الأرض والمصادر والاقتصاد. القرارات تَصْدر من أعلى الهرم إلى أدنى الهرم، مع وجود فصل هرميّ بينهما، بحيث تكون القرارات على مستوى شموليّ وعامّ لا قرارات خاصّة بالشأن الفلسطينيّ الذاتيّ.

*غادة علي السمّان هي مرشحة دكتوراه في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعيّة - جامعة بير زيت. تكتب رسالة الدكتوراه حول البيروقراطيّة الفلسطينيّة النيوليبراليّة في المؤسّسات الحكوميّة الفلسطينيّة في رام الله في السياق الاستعماريّ.

المحور الثاني

سؤال الهويّة والدين

إدارة العلاقات الاجتماعيّة الإنترنتيّة خلال فترات التديّن لدى النساء المسلمات في مناطق الـ48

عائشة اغباريّة*

مقدّمة

تَعرِض هذه الورقة نتائج أوّليّة لبحث بشأن إدارة العلاقات الاجتماعيّة في وسائل الاتّصال الاجتماعيّ من قِبل نساء مسلمات داخل إسرائيل خلال مرحلة تديُّنهنّ.[1] يرمي البحث إلى استكشاف الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعيّ والإمكانيّات التي تتيحها لهنّ اجتماعيًّا ومعلوماتيًّا، في ما يتعلّق ببَلْوَرة وعرض هُويّتهنّ الدينيّة، ولا سيّما إذا اخترن تقوية الجانب الدينيّ فيها؛ وكلّ ذلك ضمن سياق اجتماعيّ تقليديّ ذكوريّ، وفي ظل نظام سياسيّ يتّسم بالعلمانيّة.

إنّ تميُّز النساء المسلمات في إسرائيل كمجموعة مستضعَفة في أكثر من جانب (بوصفهنّ نساءً، ومسلمات، وفلسطينيّات) يجعل قرار صنع تغيير في هُويّتهنّ قرارًا ذا تأثير اجتماعيّ وأمرًا جديرًا بالدراسة، ولا سيّما أنّه ثمّة حاجة أكاديميّة إلى إجراء بحوث معمّقة تَطَّلِع على آراء وتجارب الفئات المستضعَفة، علاوةً على أهمّيّة إلقاء نظرة على إدارة العلاقات الاجتماعيّة خلف الكواليس في وسائل التواصل الاجتماعيّ.

خلفيّة نظريّة

أضاف ظهور مواقع التواصل الاجتماعيّ طُرقًا جديدة لبناء الهُويّة وصقلها.[2] وكما هو معلوم، فإنّ العلاقات الاجتماعيّة تشكّل لبِنة أساسيّة في بناء هُويّة الفرد؛ وذلك أنّ نوعيّة العلاقات الاجتماعيّة التي لدى المرء هي جزء من هُويّته، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعيّ أضحت هذه العلاقات جزءًا من عرض الذات.[3] في الوقت نفسه، لمواقع التواصل الاجتماعيّ ذاكرة تهتمّ بحفظِ ماضي المستخدِم وإظهارِه، وأحيانًا تهتمّ بإبرازِه (كما هو الحال في موقع فيسبوك الذي يَعْرض على نحوٍ فاعلٍ ماضيَ المستخدِم عبْر عَرْض "ذكريات فيسبوك"). هذه المواقع تهتمّ ببناء أرشيف شخصيّ لكلّ مستخدِم قد يكون من الصعب جدًّا حذفه.[4] في المقابل، الإمكانيّات التقنيّة التي تتيحها مواقع التواصل تجعل التلاعب بعَرض الذات يبدو أمرًا ممكنًا، بل سهلًا كذلك في بعض الحالات. ومن بين هذه الإمكانيّات -على سبيل المثال- إمكانيّة قَطع علاقات مع مستخدِمين لا يلائمون هُويّة الشخص بمجرّد ضغطة زرّ أو حذف منشورات بسهولة نسبيًّا. لقد باتت طريقة صقل الهُويّة وعرضها في العهد الرقْميّ أكثر تعقيدًا، كما أنّها تتعلّق مباشرة بالعلاقات الإنترنتيّة للفرد -بنائها والحفاظ عليها وقَطعها.[5]

1. يَعرض هذا البحث نتائج ضمن رسالة دكتوراه في قسم الصحافة والاتّصال في الجامعة العبريّة في القدس.

2. Kaplan, Andreas M., & Michael Haenlein. (2010). Users of the world, unite! The challenges and opportunities of Social Media. **Business horizons**, 53(1). 59-68.
Mendelson, Andrew L., & Zizi Papacharissi. (2010). Look at us: Collective narcissism in college student Facebook photo galleries. **The networked self: Identity, community and culture on social network sites**, 1974. 1-37.
Bell, David, & Barbara Kennedy. (2000). Cyberspace and the world we live in. In David, Bell & Barbara, Kennedy (Eds.), **The cybercultures reader** (pp. 77-80). London: Routledge.

3. Utz, Sonja. (2010). Show me your friends and I will tell you what type of person you are: How one's profile, number of friends, and type of friends influence impression formation on social network sites. **Journal of Computer-Mediated Communication,** 15, no. 2. 314-335.

4. Mayer-Schönberger, Viktor. (2007). Useful void: The art of forgetting in the age of ubiquitous computing. KSG Working Paper No. RWP07-022

5. Donath, Judith. (2007). Signals in social supernets. **Journal of Computer-Mediated Communication**, 13, no. 1. 231-251.

أمّا في ما يخصّ عمليّة تشكيل وبَلْوَرة الهُويّة الدينيّة، فإنّها قد تغيّرت تغيُّرًا ملحوظًا مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعيّ. فبينما كانت المؤسّسات والسلطات الدينيّة تقوم بالدور الرئيسيّ في تشكيل الهُويّة الدينيّة، باتت مواقع التواصل الاجتماعيّ هي كذلك تقوم بدَوْر مركزيّ في تشكيل الهُويّة الدينيّة.[6] بالإضافة إلى ذلك، صناعة المضامين الرقْميّة من قِبل المستخدِمين قد تخدم تشكيل الهُويّة الدينيّة.[7]

عند الحديث عن بلورة الهُويّة الدينيّة لدى المسلمين، نجد أنّ معظم الأبحاث الأكاديميّة تتطرّق إلى تبنّي التوجُّهات الجهاديّة التكفيريّة ذات الطابع السياسيّ بصورة سلبيّة.[8] يتطرّق هذا البحث إلى التغيير الدينيّ باعتبار أنّه أحد أنواع التغيُّرات في جوانب الهُويّة التي قد يمرّ بها الفرد، دون إصدار حُكْم عليه على أنّه أمر إيجابيّ أو سلبيّ، كما أنّ البحث يعتمد منهجيّة البحث النوعيّ التي تعوّل على الحديث مع مجموعة البحث بدلًا من الحديث عنه.

هذا البحث

لفهم دَوْر مواقع التواصل الاجتماعيّ في بَلْوَرة الهُويّة الدينيّة، والإمكانيّات التي تتيحها هذه المواقع لبناء وإبقاء وقَطع العلاقات بين مستخدِميها، لا بدّ من الوصول إلى رؤية عميقة لأفكار وأفعال المستخدِمين الذين مرّوا في تغيير أيديولوجيّ.

يرمي هذا البحث إلى استكشاف كيفيّة استخدام الإمكانيّات المتاحة في مواقع التواصل الاجتماعيّ لبَلْوَرة الهُويّة الدينيّة لدى نساء مسلمات في إسرائيل، ويتطرّق إلى ثلاثة أشكال من إدارة العلاقات الاجتماعيّة: بناء علاقات جديدة؛ المحافظة على علاقات قائمة مسبقًا؛ كسر علاقات سابقة.

يستهدف هذا البحث شريحة النساء اللواتي تقرّبن من الدين وسط معارضة في بيئتهنّ القريبة، الأمر الذي يجعل قرار التديُّن أصعب لكونه يشكّل تحدّيًا للبيئة العائليّة الذكوريّة والتي تزيد من وزن رأي العائلة في كلّ تغيير ترغب المرأة في تنفيذه،[9] فضلًا عن علاقة النساء العربيّات بالدولة التي تعيق سياساتُها تقدُّمَ هؤلاء النساء تعليميًّا ومهنيًّا.[10]

يعتمد البحث منهجيّة المقابلة شبه المبنيّة، حيث يقوم على إجراء المقابلات مع 15 امرأة مسلمة شابّة (في سنّ تتراوح بين 20 وَ 35 سنة)، بحيث تَجْمع العيّنة المشارَكة بطريقة كرة الثلج، أي تُختتَم كلّ محادثة مع مشارِكة بالسؤال عمّا إذا كان بإمكانها التفكير في اسم امرأة أخرى قد تشارك في البحث.

6. Helland, Christopher. (2005). Online religion as lived religion. Methodological issues in the study of religious participation on the internet. **Online-Heidelberg Journal of Religions on the Internet.**

7. Cheong, Pauline Hope, Alexander Halavais, & Kyounghee Kwon. (2008). The chronicles of me: Understanding blogging as a religious practice. **Journal of media and religion**, 7, no. 3. 107-131.
Campbell, Heidi A. (2013). Religion and the Internet: A microcosm for studying Internet trends and implications. **New Media & Society**, 15, no. 5. 680-694.

8. Ghajar-Khosravi, Shadi, Peter Kwantes, Natalia Derbentseva, & Laura Huey. (2016). Quantifying Salient Concepts Discussed in Social Media Content: An Analysis of Tweets Posted by ISIS Fangirl. **Journal of Terrorism Research**. 7, no. 2.
Varanese, Joseph A. (2016). **"Follow Me So I Can DM You Back": An Exploratory Analysis of a Female Pro-ISIS Twitter Network.** Electronic Thesis and Dissertation Repository
King, Michael, & Donald M. Taylor. (2011). The radicalization of homegrown jihadists: A review of theoretical models and social psychological evidence. **Terrorism and political violence**, 23, no. 4. 602-622.

9. Guta, Hala, & Magdalena Karolak. (2015). Veiling and blogging: Social media as sites of identity negotiation and expression among Saudi women. **Journal of International Women's Studies**, 16, no. 2. 115-127.

10. Daoud, Suheir Abu Oksa. (2016). Women and Islamism in Israel. **Frontiers: A Journal of Women Studies**, 37, no. 3. 21-46.

منهجيّة البحث

تجري مقابلة المشارِكات بالاستعانة بمنهجيّة المقابَلة نصف المبنيّة والتي تتركّز فيها الأسئلة على نحوٍ مباشر في فترة التديُّن واستخدام مواقع التواصل الاجتماعيّ، وكذلك في إدارة العلاقات الاجتماعيّة.

يجري تحليل المقابلات بطريقة التحليل النصّيّ النوعيّ، لإيجاد أكثر الثيمات /المقولات (themes) تكرارًا لمعرفة طُرق إدارة العلاقات الاجتماعيّة في شبكات التواصل الاجتماعيّ خلال فترة التديّن.

نتائج أوّليّة

في أعقاب إجراء المقابلات، تُمْكِن الإشارة إلى بعض المقولات التي تكرّرت خلال المقابلات، والتي يمكنها أن تعطينا لمحة عن استخدام الإمكانيّات التكنولوجيّة في مرحلة تغيير الهُويّة، ونَعرض في ما يلي أبرزها:

تغيير الماضي: بينما ذكرتْ كلّ المشارِكات مسألة إضافة نساء ذوات توجّهات دينيّة مشابهة إلى قائمة أصدقائهنّ في مواقع التواصل الاجتماعيّ، تحدّثت معظمهنّ عن قَطع العلاقات مع المستخدِمين الذكور، بل حتّى عن إغلاق حساب قديم وتفعيل حساب جديد. نرى هنا أنماطًا مختلفة من تغيير الماضي الافتراضيّ وعرض الذات بما يتوافق مع الهُويّة الجديدة للمستخدِمات. على سبيل المثال، تقول "جنّات":[11]

> **حذفت كلّ الشباب بيوم واحد... وكمان ما بقدر يكون عندي ناس بيكتبوا أشياء مش مضبوطة. حذفتهن البنات اللي بيرفعوا صور مش مليحة... اليوم كلّ ما يطلع لي فيسبوك ميموري [ذاكرة] بِكون فيه إشي هبل بَحِذْفُه، لأنّه يمكن فيه صبيّة صغيرة عم تتطلّع على فيس بوكي وتشوفني كقدوة، بينفعش هيك أشياء تظلّ عندي.**

تنظر جنّات إلى حسابها في موقع فيسبوك على أنّه مجمَّع معلومات حولها يمكن لمشاركين آخرين أن يستخدموه لمعرفة شخصها وماضيها، وهي تعمل على "تعديل" هذا الماضي بما يناسب الصورةَ التي ترغب هي في بثّها لسائر المشاركين. وقد يكون أبرز أشكال تغيير عَرْض الذات قرار بعض المشارِكات إغلاق حساباتهنّ في مواقع التواصل الاجتماعيّ، على نحوِ ما تَذكر المشارِكة "ضياء":

> **محيت الإنستا [حساب الإنستجرام] تبعي وعملت واحد جديد. القديم كان فيه كثير أشياء بدّيش ايّاها، قدّيه بدي أمحي تَأَمْحي؟ [كم من الأمور يمكنني حذفها؟] خلص أَرْيَح نفتح صفحة جديدة. لمّا الإشي ممكن، ليه لأ؟!**

بناء بيئة داعمة: قامت المشارِكات خلال فترة التديُّن، وعلى وجه الخصوص في بدايتها، بإنشاء علاقات جديدة خلال مواقع التواصل الاجتماعيّ مع نساء ذوات هُويّة دينيّة مشابهة لتلك التي قامت المشارِكات بتبنّيها، الأمر الذي يتماشى مع أبحاث سابقة بشأن بناء علاقات عند تغيُّر جوانب في هُويّة الفرد.[12]

تصف معظم المشارِكات إضافة صديقات ذوات توجُّه دينيّ مشابه على أنّه جزء من بناء بيئة داعمة للتغيُّر الذي مرّت به المشارِكة، ولا سيّما في ظلّ معارضة البيئة القريبة للتديُّن. على سبيل المثال، تقول المشارِكة "ضياء":

11. جميع أسماء الشخصيّات الواردة في هذا الفصل جاءت مستعارة، وذلك بغية الحفاظ على خصوصيّة المشارِكات.

12. على سبيل المثال، التغيُّر في الهُويّة الجنسيّة يصحبه بناءُ علاقات افتراضيّة مع أشخاص ذوي هُويّة مشابهة، وقَطْعُ العلاقات مع المتهجّمين على هُويّة الفرد

Fox, Jesse, & Katie M. Warber. (2015). Queer identity management and political self-expression on social networking sites: A co-cultural approach to the spiral of silence. **Journal of Communication**, 65, no. 1. 79-100.

> لمّا تديّنت، أهلي قاطعوني ومنعوا عنّي مصروفي. صرت أظلّ في السكن [الجامعيّ] وأروّح مرّة بالشهر... أكيد كنت بحاجة لصديقات يدعموني؛ أحسّ إنّه في حدا معي... مكنتش أحكي مع الصبايا بالفيسبوك، لكن مجرّد وجودهن كان يحسّسني إنّه في حدا بيدعمني.

كذلك تصف بعض المشارِكات زيادة عدد صديقاتهنّ الملتزمات دينيًّا بأنّه أمرٌ "مفاجئ لكن مفرح". تقول المشارِكة "ملاك" -على سبيل المثال:

> صار يزيد عندي صديقات؛ يعني حوالي ثلاثمية صبيّة متديّنة بشهرين ثلاث. الإشي كان إنّه واو! فيه كمان حدا متلي. أنا كنت مفكّرة إنّه ما حدا متلي. الإشي كثير شجّعني أكمّل لأنّي حسّيت إنّي مش لحالي.

العلاقات الإنترنتيّة وقرار التديُّن: إضافة إلى العلاقات الجديدة والعلاقات التي قامت المشارِكات بإلغائها، كان الجانب الثالث العلاقات القديمة التي أبقت المشارِكاتُ عليها، والتي كان لبعضها دَوْر مركزيّ في قرار التديُّن. بعض العلاقات القائمة كان لها دَور تعدّى تشجيعَ القرار، بل كانت ملهِمة للتديُّن في المقام الأوّل. على سبيل المثال، تصف المشارِكة آيات تجربتها بقولها:

> " صاحبتي اللي حكيت عنها عالفيسبوك، هي من دولة ثانية، بتسألني عن الدين عنّا، قلت لها. مش قلت لك شافت صورة إلي؟ بتقول لي إنّه كيف إنتم بتعرفوا إنّه هذا الإشي غلط وبيرضيش ربّنا وبتظلّوا تعملوه؟ مش فايت مخّي. فعلًا جملتها هزّتني من جوّا؛ إنّه إحنا بنعرف إنّه هذا غلط، ليش بنعمله؟! لهالدرجة إحنا ضعاف قدّام شهواتنا وقدّام رغباتنا"؟!

على العكس من سائر العلاقات الإنترنتيّة، المشارِكة تخصّ هذه العلاقةَ بلقب الصداقة، بالإضافة إلى أنّها تصف علاقة تشمل أحاديثَ خاصّة ألهمتْها وجعلتْها ترى أنّ عدم تقيُّدها بتعاليم الدين أمر غير منطقيّ. بعض المشارِكات أكّدن أنّهنّ استعنّ بمستخدِمين آخرين في الشبكات الاجتماعيّة لتلقّي معلومات عن الدين. كلّ هذه المعلومات تصف دَورًا أساسيًّا للعلاقات الإنترنتيّة في مرحلة تغيير الهُويّة.

تعرض هذه الورقة نتائج أوّليّة لبحث رسالة الدكتوراه في موضوع إدارة العلاقات في وسائل التواصل الاجتماعيّ وتغيير الهُويّة الدينيّة. وتُظهر النتائج المعروضة هنا أنّ لمواقع التواصل الاجتماعيّ دَورًا في مرحلة التديّن، وخاصّة بسبب الإمكانيّات التي توفّرها هذه المواقع لبناء علاقات اجتماعيّة جديدة خارج بيئةِ المشارِكات المباشِرة، حيث تَستخدم المشارِكاتُ حساباتهنّ حيّزًا اجتماعيًّا بديلًا لبناء بيئة داعمة قد لا تتوافر في الحيّز الملموس. الاستخدام المركزيّ الثاني لمواقع التواصل الاجتماعيّ هو تغيير الماضي الإنترنتيّ عبْر استغلال الإمكانيّات المتاحة في هذه المواقع، ولا سيّما قَطْع علاقات بسهولة نسبيًّا في هذه المواقع. أمّا الثالث، فهو استخدام هذه المَواقع كمصدر للمعلومات ومُلهِم للتغيير الذي مرّت به المشارِكات. يظهر في المقابلات أنّ دَوْر العلاقات الإنترنتيّة في تغيير الهُويّة لا يقلّ أهمّيّة عن دَوْر العلاقات التي في الحيّز الملموس، بل قد يفوقه أهمّيّة؛ وذلك أنّ هذه العلاقات تُستخدَم لكسر الحدود المرسومة في الحيّز الملموس التي قد تقيّد قدرة النساء على اتّخاذ قرار وتطبيق التغييرات في هُويّتهنّ. وجود إمكانيّة تغيير بعض الدوائر الاجتماعيّة وبنائها من جديد أحيانًا هو إمكانيّة قلّما تتوافر في الحيّز الملموس، وتسهّل عمليّة التديُّن. علاوة على هذا، لا بدّ من الإشارة إلى التغيُّر في العلاقات مع المستخدِمين الذكور، وهو ما تُرجِم -في أساس ما تُرجِم- إلى قَطْع لهذه العلاقات بادّعاء أنّها قد تشكّل تهديدًا لعمليّة تغيير الهُويّة. قَطْع هذه العلاقات يفتح نافذة صوب

نقاش

شكل آخر من اتّخاذ القرارات في الشبكات الاجتماعيّة؛ إذ بينما تَصْدر القرارات في هذه الشبكات بمحفّز داخليّ مركزُهُ راحة المستخدِم النفسيّة، يظهر هنا قرارٌ مصدرُهُ قانون خارجيّ لا علاقة له برغبة المشارِكات في الإبقاء على هذه العلاقات أو في قَطْعها.

لا بدّ من الإشارة، ثانيةً، أنّ هذا البحث لا يزال قيد الإجراء، ولا بدّ من التطرّق إلى النتائج على هذا الأساس.

*عائشة اغباريّة هي طالبة دكتوراه في قسم الصحافة والاتّصال في الجامعة العبريّة في القدس، محاضِرة في الجامعة المفتوحة، وناشطة اجتماعيّة.

تحوُّلات في الفكر الإسلاميّ المعاصر: مَجْمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ في جدّة (العربيّة السعوديّة)، ومكانة المرأة المسلمة (1981 - 2019)

ناهد محمود كنعان*

مَدخل

تصف هذه المقالة مجريات بحث أقوم به بشأن القضايا المعاصرة المتعلّقة بالمرأة المسلمة ومكانتها ابتداء من نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحاليّ، وذلك من خلال تقصّي التاريخ المؤسّساتيّ لـمَجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ التابع لمنظّمة التعاون الإسلاميّ ("المؤتمر الإسلاميّ" –سابقًا)، والذي يُعتبر إحدى أهمّ المؤسّسات الفقهيّة الإسلاميّة في عصرنا، ومناقشة القرارات الفقهيّة الصادرة تجاه إشكاليّة المفاهيم النسويّة وقضايا العدل من منظور النوع الاجتماعيّ.[1]

نشأ مَجمع الفقه الإسلاميّ عام 1981، تنفيذًا لقرار صادر عن المؤتمر الثالث للقمّة الإسلاميّة الذي عُقِد في مكّة المكرّمة في المملكة العربيّة السعوديّة، وذلك للتكيُّف مع متطلّبات الحياة العصريّة، وتيسير الفقه للعامّة. يعمل المَجمع كمظلّة دينيّة رسميّة للبلدان الإسلاميّة والجاليات الإسلاميّة في أنحاء العالم، من خلال دراسة وجهات النظر في ما يتعلّق بالمشاكل الراهنة ("النوازل"). يعمل المَجمع بالتعاون مع منظّمات ومؤسّسات إسلاميّة في جميع أنحاء العالم، من بينها -على سبيل المثال-: وكالة الأنباء الإسلاميّة العالميّة؛ مَجمع البحوث الإسلاميّة -الأزهر- في مصر؛ مَجمع الفقه الإسلاميّ في الهند؛ مَجمع فقهاء الشريعة في أمريكا وغيرها. يعقد المَجمع حلقات دراسيّة، وأنشطة اجتماعيّة، ومؤتمرات تتيح الإثراء المشترك بين العلماء والفقهاء. وقد عمل المَجمع على تطوير منهجيّة خاصّة لمناقشة قضايا الشريعة الإسلاميّة المستجِدّة، واتّخاذ القرارات في هذا الصدد. وفي الإمكان تقسيم مراحل إنشاء المَجمع إلى ثلاث مراحل:

- **مرحلة التكوين:** منذ ما قُبيل إنشائه في عام 1981 حتّى نهاية الثمانينيّات من القرن العشرين.
- **مرحلة التألّق والتغييرات الرئيسيّة:** من بداية التسعينيّات فصاعدًا.
- **مرحلة التجديد والتحديث:** من بداية القرن الحادي والعشرين (منذ نهاية عام 2010 حتّى تاريخ البحث).

لوحِظَ ظهور تصوُّر جديد للرؤى والإستراتيجيّات لتطبيق الشريعة الإسلاميّة في العالم الإسلاميّ منذ بداية تسعينيّات القرن الفائت؛ فقد انفتح فقهاء الإسلام على محتويات حضاريّة وتجارب إنسانيّة جديدة، وتحديثٍ لمختلف أشكال الفتاوى، وذلك إثر نشوء ظواهرَ ومستجدّاتٍ عالميّة، فكان الأمر جزءًا من الجدل بين الفقهاء ومدارس الفقه الحديثة. كذلك لوحظت زيادة كبيرة في عدد الفقهاء، وازدياد الاهتمام الإعلاميّ والنقديّ بالفتوى. وأصبح الفقه في متناول الجمهور العامّ غير محصور في النخب الدينيّة، ومن ثَمَّ تُرجمت مئات الفتاوى إلى العديد من اللغات، وهو ما أتاح لها انتشارًا عالميًّا واسعًا.

1. يعتمد المقال على بعض مَحاور البحث الذي تقوم به الكاتبة كجزء من متطلّبات الدراسة لنَيل درجة الدكتوراه في حقل الدراسات الشرق أوسطيّة في جامعة بن چوريون.

وبعيدًا عن المقدّمات العامّة، أسوق أربعة أسباب رئيسيّة لهذه الزيادة الحادّة في عدد الفقهاء في فترة التسعينيّات وما تلاها:

السبب الأوّل هو التغييرات التي حدثت في العقود الأخيرة نتيجة لتكثيف النضالات السياسيّة والاجتماعيّة المختلفة، والتي أدّت إلى تقويض المفاهيم الأساسيّة في مجال المجتمع والثقافة والمرأة؛ وذلك لأنّ الفقه الإسلاميّ يرتبط حتمًا بالأيديولوجيّات والسياسة، وهذه لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعيّ.

السبب الثاني ركوب فقهاء تلك الفترة موجة النشر، نظرًا للمساحة التي أتيحت -وإن كانت على مستوى مهنيّ أقلّ جودة.

السبب الثالث (وهو الأكثر أهمّيّة لهذا التغيير، كما أدّعي في دراستي) هو تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 على العالم الإسلاميّ، التي أدّت إلى إظهار الإسلام على أنّه متطرّف، فاضطُرّ العلماء ودُور النشر إلى توضيح نظرته ومحاربته للإرهاب أمام العالم الغربيّ. لذا، في الإمكان الملاحظة أنّه مع بداية الألفيّة الجديدة كان هناك مزيد من الانفتاح والتعدّديّة في نشر الفتاوى.

السبب الرابع فهو ثورة الاتّصالات المستمرّة، ممّا أدّى إلى تخفيف المواقف الجامدة المتعصّبة، وظهور مجموعات النقد الاجتماعيّ واستعدادها للدخول في حِوار بشأن مختلف القضايا النسويّة.

تجدر الإشارة أنّه منذ التسعينيّات ظهر تيّار نسويّ جديد يسمّى تيّار النسويّة الإسلاميّة، وهو يتبنّى القيم النسويّة معتمدًا على القرآن والسنّة مَرجعًا. ليست مهمّة النسويّات المسلمات إصلاح دين الإسلام، بل تعزيز المساواة بين الجنسين داخل المجتمع. لقِيَ هذا التيّار تطوّرًا في دول مختلفة، من بينها دول صعدت فيها الحركات الإسلاميّة أو وصلت إلى الحكم، وبعض الدول الإسلاميّة، وكذلك بين مفكّرات مسلمات يعشن في الولايات المتّحدة.

في الربع الأخير من القرن العشرين، تطوّرت في الدول الإسلاميّة والبلدان غير المسلمة ذات الجاليات المسلمة الكبيرة ما يمكن أن يطلق عليها "ثقافة نسويّة" (على نقيض الصور والقوالب النمطيّة -إيجابيّة كانت أم سلبيّة) لدى علماء وفقهاء جرى الاستدلال عليهم أيضًا بالعين النسويّة وَفقًا لأحكام الفقه التي صدرت عنهم المتعلّقة بالنساء. الصورة الإيجابيّة أو السلبيّة من هذه الصور النمطيّة متأثّرة بقُرْبِ أو بُعْدِ هؤلاء ومسؤوليّتهم نحو الدين، ونحو التوتّرات التي نشأت نتيجة خلفيّاتهم الثقافيّة والأيديولوجيّة والسياسيّة. هذه الخلفيّات هي التي حدّدت الصورة الفقهيّة لمختلف تيّارات الإسلام خلال النصف الأخير من القرن الماضي، بين القديم والجديد، وكذلك بين المتديّنين والعلمانيّين، وبين اليمين واليسار، وبين المتطرّفين والمعتدلين.

المقولة أنّ "الجميع يمكنه تفسير النصوص الدينيّة" أدّت إلى الاعتقاد بأنّ العالَم الإسلاميّ سيُنشئ مجتمعًا تعدُّديًّا ومتسامحًا للنهوض بالمرأة، وهذا جزءٌ ممّا قد أسفر عنه بحثي. وبالتالي كانت بعض الأسئلة البحثيّة الرئيسيّة على النحو التالي:

أسئلة البحث

- **كيف ينعكس موضوع النسويّة والنوع الاجتماعيّ في فلسفة مَجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ؟**
- **ما هي المستجدّات التي حدثت في مكانة المرأة المسلمة جرّاء هذا الفكر؟**

منهجية البحث ومصادره

تبحث هذه الدراسة في مجال التاريخ الفكريّ. تناولت منهجًا بحثيًّا متعدّد التخصّصات يجمع بين التاريخ والدين. ترتكز على نحوٍ مكثّف على قراءة وتحليل سياق النصّ لقرارات المَجمع (محلّ الدراسة) التي صدرت خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن العشرين والعَقدين الأوّل والثاني من القرن الحادي والعشرين.

طريقة البحث نوعيّة يجري فيها الرجوع إلى مصادر مختلفة. المصادر الرئيسيّة للدراسة هي قواعد البيانات الخاصّة بالفتاوى التي ينشرها المَجمع في مطبوعاته، أو عَبر مواقع الإنترنت التابعة له.

في السنوات الأخيرة، أصبحت شبكة الإنترنت أداة رئيسيّة للفقهاء، للدعاية والنقد الإعلانيّ. فبفضل إمكانيّة التواصل يعمل الإنترنت كقاعدة بيانات ضخمة وغير مسبوقة من المعلومات، وتتوافر بكثرةٍ الفتاوى التي تُنشَر استجابة لقضيّة معيّنة، ومن هنا يمكننا متابعة الأحكام المتعلّقة بالمرأة في الوقت ذاته، ودراسة الحالة، والدافع لنشرها كتأثير الرأي العامّ أو رأي زعيم معيّن في أوقات الأزمات. هكذا يمكن توصيف الاتّجاهات والتغييرات السياسيّة في ما يتعلّق بموضوع البحث.

يتطلّب منهج البحث النوعيّ دراسة النتائج التي تنشأ عن عمليّة جمع البيانات والإبداع في تحليلها وتحديد مصادر معلومات إضافيّة، لتُمكّننا من توحيد العوامل التي تشكّل الوعي، وفحص السياق الذي يؤثّر في رجال الفقه وتفسيرهم للواقع، وفهم المعنى الذاتيّ الذي يَعزوه مَجمع الفقه للأحداث.

يَصعب تقدير أعداد الفتاوى المتعلّقة بالمرأة، لأنّها تفتقر إلى البيانات الإحصائيّة، ولأنّه ثمّة نقص في المصادر والدراسات التحليليّة عن تأثير هذا المَجمع.

الدراسات المتعلّقة بالمجامع الفقهيّة وتطوُّرها:

تتناول الكتابات الكثيرة المتعلّقة بالنساء قضيّة حقوقهنّ، وآثارها على الأسرة والمجتمع؛ بينما تَعرض دراستي مراجعة بحثيّة بشأن كيفيّة تطوّر الفتاوى المتعلّقة بالمرأة، في منشورات مؤسّسة عُليا كمَجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ.

يشير البحث إلى أنّه ليس ثمّة دراسات قائمة تحلّل التحوّلات الثقافيّة والاجتماعيّة التي تَحْدث في المجامع الفقهيّة، أو تصف الخطاب الفقهيّ النسويّ، وتناقش الواقع المعقّد السائد خلال الفترة المستهدَفة، داخل هذه المؤسّسات التي تمثّل رمزًا وقيمًا ثقافيّة محافظة.

على سبيل المثال، دراسة مسعود وزملائه[2] مخصَّصة لتاريخ تطوُّر الفقه ووظيفة المفتي في حِقَب زمنيّة مختلفة، ويدّعون فيها أنّ القضاة والعلماء منخرطون ضمن وجهات النظر الرسميّة، بينما المفتي يعمل بصورة أقلّ رسميّة؛ فهو يسعى لتوفير أو تقديم أجوبة شرعيّة لصحّة الفعل أو عدم صحّته. ويَرَوْنَ أنّ طبيعة الفتاوى متأثّرة بالظروف والمكان والاتّفاقيّات والأطر الاجتماعيّة والسياسيّة. وهناك دراسات تتناول المؤسّسات والأفراد والفتاوى في البلدان الإسلاميّة، نحو: إندونيسيا؛ الهند؛ إيران؛ السعوديّة؛ مصر؛ اليمن. تناقش هذه الدراسات طريقة الوصول إلى الفتاوى المختلفة، كالمسائل العائليّة، والأعمال المصرفيّة، ووسائل الإعلام وغيرها.[3]

2. Masud, Muhammad Khalid, Messick, Brinkley, & Powers, David S. (1996). "Muftis, fatwas, and Islamic legal interpretation". In Muhammad Khalid, Masud, Brinkley, Messick, & David S., Powers (Ed.). **Islamic legal interpretation: Muftis and their fatwas**, (3-32). Harvard University Press

3. Allami, Abdullah Wahib. (2016). **Principalizing Islamic Zakat as a system of taxation** (Doctoral dissertation, Brunel University London).

يقدّم روف استنتاجات حول استخدام المصادر الدينيّة التقليديّة، ويوضّح كيفيّة إثارة الجدل لا المجادلة بذاتها،[4] فالطريقة التي بها تُبنى الحجج تتشابه بين المؤسّسات الفقهيّة في مختلف الدول الإسلاميّة، على الرغم من اختلافها السياسيّ.

ويناقش محمّد مظهر الفتوى التي تبنّاها مجلس الفقهاء الإسلاميّ في إندونيسيا، والتي تَحظُر تمامًا على المسلمين المشاركة في الأعياد المسيحيّة. هذا القرار يرتبط بطبيعة العلاقات بين الأديان في إندونيسيا، والرغبة في الحدّ من تأثيرها.[5] هذه الفتوى قائمة على الآراء الدينيّة التقليديّة المحافِظة، المعارِضة لسياسة الحكومة آنذاك، والتي سَعَتْ إلى تعزيز الحِوار بين الأديان. انتهى الخلاف بين الحكومة ومجلس الفقهاء برفض الفتوى وقرار رئيس مجلس الفقهاء الاستقالة من منصبه.[6]
هذه المجريات من الأحداث مثال على نزاع بين مجلسِ إفتاء محافِظ ومتصلب، وحكومةٍ تروّج لأَجِنْدة متناقضة.

يشير كوزولوسكي[7] أنّ أرباب الفتوى في الهند أكثر مرونة في قراراتهم من نظرائهم في إندونيسيا، ويصف محاولاتهم لتكييف فتاواهم لظروف محدّدة وعصريّة. ثمّة محاولة مماثلة جرت في مصر في الأزهر، بشأن موضوع تشريح الجثث واستخدامها لأغراض طبّيّة وبحثيّة. كذلك ذكرت فْرديت أنّ الفتاوى الفقهيّة ترتبط بمكان وطبيعة المجتمعات، وأحيانًا تكون تصوّرات مجالس الإفتاء أقرب إلى مصالح السلطة الحاكمة، وبالتالي فهُم على استعداد لتكييف الشريعة الإسلاميّة لاحتياجات المجتمع المعاصر.[8]

محمّد العطاونة يناقش تعامل الإسلام الوهّابيّ مع التحدّيات المعاصرة، في محاولة للحفاظ على نقاء الحياة الاجتماعيّة في السعوديّة، ابتداءً من التخلّص من الممارسات التعبُّديّة المنتشرة، إلى كلّ ما يتعلّق بالتطوّرات التكنولوجيّة ووضع المرأة المركّب ومكانتها.[9] ويرى العطاونة أنّ فقهاء الوهّابيّة يختلفون عن غيرهم من فُقهاء المسلمين المعاصرين في اعتبارهم أنّ كلّ ما لا يسير مع خطّ الوهّابيّة هو "بِدْعَة"، وأنّ هذا هو الأساس المنهجيّ لدار الإفتاء في جميع مَناحي الحياة.[10]
يرى العطاونة في كتابه "دار الإفتاء السعوديّة"[11] أنّ دار الإفتاء تتمسّك بالقيم الوهّابيّة، دون إيلاء التغيُّرات الاجتماعيّة أهمّيّة كبيرة؛ فهي على استعداد لقبول بعض القضايا (كالمساواة وحقوق المرأة -على سبيل المثال)، ولكن الحديث ليس عن مساواة حقيقيّة، فتقسيم الأدوار بين المرأة والرجل جامد وحادّ: المرأة مرتبطة بالمنزل، وينبغي أن تبقى منفصلة عن الرجال غير المحارم.

4. مقتبس لدى: Masud, Messick & Powers, 1996.

5. Mudzhar, Muhammad Atho. (1996). "The Council of Indonesian 'Ulama'on Muslims' Attendance at Christmas Celebrations"". In Muhammad Khalid, Masud, Brinkley, Messick, & David S., Powers (Ed.). **Islamic legal interpretation: Muftis and their fatwas**, (230-241). Harvard University Press

6. Ibid. P. 237

7. Kozlowski, G. C. (1996). "A modern Indian mufti". In Muhammad Khalid, Masud, Brinkley, Messick, & David S., Powers (Ed.). **Islamic legal interpretation: Muftis and their fatwas**, (242-250). Harvard University Press

8. ريسبلر- حاييم، فرديت. (2001). فتاوى مصريّة طبيّة، حوار بين الدين والعلم. **الشرق الجديد، الإسلام وعوالمه المتشابكة**، العدد 53. ص 503. (بالعبريّة)

9. Al-Atawneh, Muhammad. (2010). **Wahaabi Islam facing the challenges of modernity: Dar al-Ifta in the modern Saudi state.** Pp. 54-56; 94-95; 97-99; 168-169. Leiden: Brill

10. Al-Atawneh, Muhammad. (2012). Leisure and entertainment (malahi) in contemporary Islamic legal thought: Music and the audio-visual media. **Islamic Law and Society**, 19(4), 397-415.

11. بجهازَيْها: "هيئة كبار العلماء" وَ "اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء".

ويدّعي العطاونة أنّ العَصْرنة التي تتعاطى معها دار الإفتاء تنحصر في المجالات الحيويّة لوجود الدولة، كالمصرفيّة والتمويل وتقنيّات الاتّصال والهندسة والطبّ، على النقيض من قضايا الديمقراطيا والعَوْلَمة والتطوُّرات الاجتماعيّة، وحماية حقوق الإنسان والمرأة والتعدّديّة.

يتحدّث بيترسون [12] عن مصر ومؤسّساتها الفقهيّة، كونها أكبر دولة عربيّة مشبعة من التصوّر الغربيّ العلمانيّ، حيث تتصارع فيها تيّارات إسلاميّة معتدلة ومتطرّفة، على نقيض ما يحدث في السعوديّة. وقد تأثّرت بهذه الصراعات مصالح النظام العسكريّ والقوى السياسيّة. ويستعرض كتاب بيترسون تاريخ الأزهر -المؤسّسة الدينيّة المركزيّة التابعة للدولة المصريّة في العصر الحديث- ويصف العلاقات بين هذه المؤسّسة ونظام الحكم، بتميُّزه كمركز للدراسات الإسلاميّة وانفتاحه على العلوم الغربيّة، ممّا أضفى شرعيّة للانخراط في العالَم الحديث؛ فالمجتمع المصريّ وتصوُّراته الدينيّة تختلف اختلافًا كبيرًا عن المجتمع في شبه الجزيرة العربيّة أو الشام، إذ إنّ العلماء فيهما أكثر محافظة. فنظرة مصر نحو الحداثة فريدة في نوعها منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر. على هذه الخلفيّة، تطوّرت لاحقًا دار الإفتاء المصريّة وغيرها من مؤسّسات الإفتاء التي نافستها (بما في ذلك مؤسّسات الإخوان المسلمين). فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، أصبح "مفتي الجمهوريّة" شخصيّة رسميّة ومركزيّة في الدولة من الناحية القانونيّة والتشريعيّة أيضًا؛ إذ جرى تعيينه من قِبل الملك، ثمّ من قِبل رئيس الجمهوريّة لاحقًا الذي جعله جزءًا من السلطة الحاكمة.[13]

هناك دراسات من مختلف التخصّصات تبحث وضع المرأة في الإسلام من وجهة نظر تشريعيّة فقهيّة. لينا الحمصي، الباحثة في فقه المرأة، أثارت هذه القضايا في وسائل الإعلام، وناقشت في كتابها[14] الفتاوى التي صدرت عن دار الإفتاء في سوريا، كمسألة التأمين، والتلقيح الاصطناعيّ، والحسابات المصرفيّة الخارجيّة، وغيرها. واستعرضت الحمصي تاريخ الفتوى منذ الفترة النبويّة حتّى العهد العثمانيّ، وتحدّثت عن الفَرق بين المفتي والفقيه والمجتهد ومن يُسمح له بإصدار الفتوى.[15]

أدرس في بحثي هذا وضع المرأة من منظور إسلاميّ داخليّ، وإسهام البحث الرئيسيّ:

أ. إنتاج معرفة جديدة حول الموقف الإسلاميّ التشريعيّ المعاصر تجاه وضع المرأة في مختلف المجالات، كما جرى التعبير عنه في إصدارات المَجمع وأعماله، من خلال تحليل أصول ومصادر إفتائه وفهم التعقيد والتركيب القائم على ضوء التنوّع الأيديولوجيّ والدينيّ الحاليّ.

ب. توضّح الدراسة القضايا المتعلّقة بالأنشطة السياسيّة والاجتماعيّة النسائيّة في العالَم الإسلاميّ في أُطر محدّدة تقليديًّا، لفهم أنشطة المرأة في ضوء قرارات المَجمع. كما تُتابع الدراسة المفكّرين الإسلاميّين الذين صاغوا ثقافتهم الدينيّة داخل المَجمع، وتتفحّص تعاملهم الجماعيّ للتفسير الدينيّ في سبيل النهوض بالمرأة.

ج. لهذه الدراسة إسهام حاسم آخر يتمثّل في فرادة مصادرها التي لم تحظَ بالدراسة بدقّة حتّى البحث الحاليّ؛ فعرْض هذه المصادر يُفضي إلى فهم أعمق في دراسة الفقه المعاصر وعلاقته بالقضايا المجتمعيّة.

إسهامُ الدراسة المعرفيُّ النظريّ

12. Skovgaard-Petersen, Jakob. (1997). **Defining Islam for the Egyptian state: muftis and fatwas of the Dar al-Ifta** (Vol. 59). Brill.

13. Ibid. Pp. 37-39; 75-77; 100-101; 142-144; 290-292.

14. الحمصي، لينا. (2010). **المفتون العامّون في سوريا.** سوريا: دار الرشيد. لبنان: مؤسّسة الإيمان.

15. الحمصي، لينا. (1996). **تاريخ الفتوى في الإسلام وأحكامها الشرعيّة.** سوريا: دار الرشيد. لبنان: مؤسّسة الإيمان.

نموذج لقرارات المَجمع بشأن المرأة:[16]

"بعد اطّلاع المَجمع[17] على البحوث بخصوص حقوق وواجبات المرأة المسلمة [...] وجعلها أساسًا لتكوين الأسرة، وفسح لها المجال للعمل، وهيّأ لها المكان للعطاء [...] وسوّى بين الرجل والمرأة في استحقاق التكريم الإلهيّ، وفي شؤون العقيدة وفرائض العبادات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي العمل الصالح، وفي المسؤوليّة والجزاء، وحقّ التعليم، وفي التصرّفات الماليّة. ووضع لذلك ضوابط شرعيّة معتبرة [...] قرّر ما يلي:

أوّلًا: للمرأة أن تملك ما شاءت من العقارات والمنقولات على أساس ضوابط الملْكيّة الشرعيّة.

ثانيًا: عمل المرأة يخضع لضوابط شرعيّة، وتُشجَّع على العمل في المجالات التي تتفوّق فيها نظرًا لطبيعتها الخاصّة حيث تقدّم إنتاجيّة عالية مثل التربية والتعليم وطبّ النساء والأطفال والعمل الاجتماعيّ.

ثالثًا: للمرأة المسلمة الإسهام في الأنشطة الاجتماعيّة والثقافيّة والتربويّة التي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة وَفقًا لضوابطها المقرَّرة.

رابعًا: يؤكّد المَجمع على قراراته السابقة بشأن المرأة رقم 114 (8/12)، 159 (8/17).

ويوصي المَجمع بما يأتي:

(1) إنشاء هيئة إسلاميّة عالميّة متخصّصة لشؤون المرأة ويكون من اختصاصها متابعة قضايا المرأة ورصد المؤتمرات المتعلّقة بشؤون المرأة والمشاركة فيها.

(2) التعاون مع المؤسّسات الدوليّة لحماية الأسرة والمرأة والطفل من الأخطار والتيّارات التي تهدّدها.

(3) دعوة جميع الدول الأعضاء للتحفّظ على بنود الاتّفاقيّات الدوليّة التي تشتمل على مخالفات شرعيّة.

(4) يوصي المجمع بإجراء المزيد من البحث والدراسة في شأن الحقوق السياسيّة والقضاء والولايات العامّة للمرأة".

أتساءل هنا: إلى أيّ مدى كانت في هذا القرار إشارة إلى تفوّق على سائر المجامع الفقهيّة؟ وهل كانت له دلالة قيادة وفاعّليّة على مستوى جماعيّ في الفضاء العامّ للدول الإسلاميّة؟ فعلى سبيل المثال: عمل المرأة يخضع لضوابط شرعيّة، وتُشجَّع على العمل في المجالات التي تتفوّق فيها نظرًا لطبيعتها الخاصّة، حيث تقدّم إنتاجيّة عالية -مثل التربية والتعليم وطبّ النساء والأطفال والعمل الاجتماعيّ.

يمكن الادّعاء بحذر، من النماذج الأوّليّة التي قمت بمراجعتها، أنّ هذه المنظومة تسترعي الانتباه. على سبيل المثال، في ما يتعلّق بقضايا المرأة في الشأن الخاصّ، النساء تحت رئاسة الأزواج، والزواج

16. قرار بشأن حقوق وواجبات المرأة المسلمة. (2007، 14 تموز). قرار بشأن حقوق وواجبات المرأة المسلمة. **مجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ.**

17. المصدر السابق.

مثل علاقة الرئيس بالمرؤوس. هذا كلّه يشير إلى تشكيل خطاب بشأن علاقة سلطة أو علاقة طبقيّة فيها ثنائيّة تفوُّق ودونيّة. وهنا نلحظ مرّة أخرى أنّ المَجمع لم يحتَجْ إلى أن يضيف توضيحًا أو شرحًا، في حين أنّه قدَّم مفاهيم لها دلالةٌ قياديّة داخل الأسرة والمجال العامّ. نجد ظواهر وخطابات أخرى لا تختلف عن المنظور الفقهيّ العامّ المعهود، ولا نجد تحرّكًا في الدوائر الرسميّة أو السياسيّة المؤسّساتيّة في فضاء أو مساحة لإثبات الوجود وللتمكين.

خاتمة

نختتم الكلام بالإشارة إلى مضامين إضافيّة احتواها البحث ويمكن تطويرها بحثيًّا في المستقبل، نحو: المَجمع كعاكس للواقع ومغيِّر فيه؛ قراراته كمصدر دينيّ ملزِم؛ الخلفيّة التاريخيّة من ثمانينيّات القرن الماضي إلى بداية القرن الحاليّ؛ تطوُّر الفقه ومسألة "موت الفقه"؛ حضور النوع الاجتماعيّ في الفقه المعاصر؛ دَوْر الفقه البطريركيّ في ضوء الواقع الاجتماعيّ المتغيّر؛ وجهة نظر النسويّة الجديدة لفقه المرأة؛ الصراع بين الرغبةِ في البقاء في مجتمع تقليديّ والحاجةِ إلى تحديث الدولة؛ وزن الهُويّة الجماعيّة "المسلمة" مقابل الهُويّات الأخرى -القبليّة والإقليميّة والعربيّة-؛ فحص ماهيّة التحالف بين العائلة المالكة ورجال الدين في السعوديّة، والنقد الذي يمكن سماعه في هذا الصدد بشأن الفقهاء والآليّات التي يتّبعونها.

*ناهد محمود كنعان هي طالبة دكتوراه في قسم الدراسات الشرق أوسطيّة في جامعة بن چوريون. وتكتب رسالة تحمل العنوان: تحوّلات في الفكر الإسلاميّ المعاصر: مَجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ في جدّة (العربيّة السعوديّة)، مكانة المرأة المسلمة – (1981-2019).

المحور الثالث

التربية والصحة للفلسطينيّين في السياق الإسرائيليّ

الورم الحليميّ البشريّ والحسّاسيّة الثقافيّة المتناقضة

نور عبد الهادي شحبري*

مقدّمة

تؤثّر الفروق الفرديّة والثقافيّة (المواقف؛ النوايا؛ المعتقَدات؛ العادات...) على نتائج البرامج المُعَدّة لتعزيز الصحّة، وكذلك على كيفيّة اتّخاذ الأفراد المنكشفين لهذه البرامج للقرارات المتعلّقة بهذه المواضيع. تُظهِر الدراسات أنّ الرسائل التي توجّهها هذه البرامج تكون مقنِعة وفعّالة إذا عولجت على نحوٍ أكثر شموليّة، وإذا كُيِّف محتواها للخصائص المعرفيّة والعاطفيّة والتحفيزيّة للجمهور المستهدَف والتي تتأثّر في معظم الحالات بالخلفيّة الثقافيّة لهذا الجمهور. يمكن للموادّ ذات الحسّاسيّة الثقافيّة (أي التي يجري تحضيرها آخذين بعين الاعتبار الخلفيّة الثقافيّة للسكّان المستهدَفين) أن تؤثّر على فهم مضامين الموادّ، وعلى فاعليّة التواصل الصحّيّ وجعلها أكثر إقناعًا، وعلى زيادة الوعي بالسلوك الموصى به وكذلك على تحسين صنع القرار حول تعامل الجمهور مع هذه الموادّ.

يقلّل التواصل الحسّاس ثقافيًّا الفجوات في النتائج المرجوّة في أعقاب تطبيق البرامج والخطط التوعويّة المُعَدّة لتعزيز الصحّة، وذلك من خلال جعل الرسائل ذات مغزًى وفعّالة بالمقدار نفسه. من المرجّح أن تشجّع المعلومات التي تُعَدّ مع مراعاة القيم الثقافيّة للمجموعة المستهدَفة على تعميق التفكير في محتواها وعلى التنبّه إلى الإرشادات الموجَّهة للجمهور، منها -على سبيل المثال- تلك المتعلّقة بالفوائد الصحّيّة لممارسات معيّنة، أو بمضارّ ممارسات أخرى؛ وهو ما يؤدّي بدَوْره إلى اتّخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة.

على الرغم من التركيز على أهمّيّة تجزئة الجمهور وتطوير الرسائل للجمهور المستهدَف بالاستناد إلى النظريّات، لا تأخذ المنظّمات الصحّيّة دائمًا أبعاد الحساسية الثقافيّة في الاعتبار عند تصميم البرامج المُعَدّة لتعزيز الصحّة، وعند التدخّلات وصياغة الرسائل والموادّ الإعلاميّة.

لقاح ڤيروس الورم الحليميّ:

أصبح تصميم الموادّ الإعلاميّة المنشورة في شبكة الإنترنت، في ما يتعلّق بلقاح ڤيروس الورم الحليميّ البشريّ (HPV) ، تحدّيًا للمصمّمين ولصنّاع القرار في السلطات الصحّيّة في العالم بسبب الجدل العلميّ والعامّ بشأن سلامة اللقاح وفاعليّته، بالإضافة إلى المخاوف الجنسيّة والأخلاقيّة المتعلّقة باستخدامه. ڤيروس الورم الحليميّ البشريّ (HPV) هو أحد أكثر الأمراض المنقولة عن طريق الاتّصال الجنسيّ شيوعًا في جميع أنحاء العالم. هذا يتناقض مع الوضع في إسرائيل، حيث معدّلات الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن الإصابة بڤيروس الورم الحليميّ البشريّ هي الأقلّ في الغرب. قد يسبّب ڤيروس الورم الحليميّ البشريّ أنواعًا عديدة من السرطان: سرطان عنق الرحم؛ سرطان المهبل؛ سرطان الشرج؛ سرطان المستقيم؛ سرطان البلعوم. وقد يؤدّي كذلك إلى الثآليل التناسليّة. بالإضافة إلى فائدة لقاح ڤيروس الورم الحليميّ للوقاية من الورم، فإنّه يُعتبر كذلك أوّل لقاح يستهدف الوقاية من سرطان عنق الرحم. فقد أدّى هذا اللقاح، بالإضافة إلى إجراء فحص الپاپانيكولاو (Pap) لسرطان عنق الرحم، إلى انخفاض كبير في معدّلات الأمراض والوفَيَات بسرطان عنق الرحم في العديد من البلدان الغربيّة.

ابتداء من عام 2007، أصبح لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ متاحًا في إسرائيل مقابل الدفع المادّيّ، وفي كانون الأوّل عام 2012، قرّرت السلطات الصحّيّة الإسرائيليّة إدراج هذا اللقاح في سلّة الخدمات الطبّيّة المقدَّمة مجّانًا. اللقاح الممنوح في السلّة مخصَّص للنساء والفتيات والرجال حتّى سنّ 26 عامًا، والذين ينتمون إلى فئة السكّان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس الورم الحليميّ البشريّ. ابتداءً من عام 2013، أُدرِجَ اللقاح كجزء من اللقاحات الروتينيّة التي تعطى في المدرسة للفتيات في الصفّ الثامن، وجرى توسيع ذلك لاحقًا ليشمل الفِتيان. وَفقًا لوزارة الصحّة، في حملة التطعيم المدرسيّ لعام 2016، بلغ معدّل تقبّل لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ بين السكّان العرب ما يقارب 84% (في القِطاع البدويّ بلغت النسبة 96%). مقابل 40% لدى السكّان اليهود.

يوصي الخبراء من جميع أنحاء العالم بإجراء مراقبة إضافيّة لفاعليّة وسلامة لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ. هذه التوصية مستمَدّة من الجدل العلميّ بشأن فاعليّة وسلامة هذا اللقاح منذ إدراجه في برامج التطعيم في جميع أنحاء العالم. فمن ناحية، تشير مجموعة كبيرة من الدراسات إلى أنّ اللقاح فعّال. على سبيل المثال، أثبتت العديد من التحاليل والدراسات البحثيّة فاعليّة اللقاح المناعيّة العالية، والتي قاربت 93% إلى 100% ضدّ فيروس الورم الحليميّ وغيرها من آفات عنق الرحم السرطانيّة. مع ذلك، لا تزال الأدبيّات تشمل دراسات تشير إلى مجموعة متنوّعة من العوامل التي يمكن أن تؤثّر على فاعليّة اللقاح، كالعمر ونوع سلالة الفيروس والجهاز المناعيّ للفرد، على سبيل المثال (Harper & Williams, 2010).[1]

من ناحية أخرى، تشير دراسات أخرى إلى عواقب سلبيّة بعد التطعيم باللقاح. فعلى غرار أيّ لقاح آخر، يمكن أن يسبّب لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ ألمًا كبيرًا في موضع الحَقْن بالإضافة إلى الإغماء والدوخة. كذلك أشارت تقارير أخرى إلى آثار جانبيّة أكثر خطورة.[2] مع تزايد عدد هذه التقارير، دعا الخبراء في جميع أنحاء العالم إلى إجراء مزيد من الدراسات، وإلى تحسين المراقبة بعد التسويق.

علاوة على ذلك، تشير معظم المؤلّفات العلميّة إلى أنّ أهالي الطلبة الذين يُعطَوْن هذا اللقاح يشيرون إلى أنّ معرفتهم باللقاح محدودة، ممّا يجعل عمليّة اتّخاذ القرارات الواعية بشأن هذا اللقاح أكثر تحدّيًا. تشير الدراسات إلى أنّ الأشخاص الذين يقرأون الإرشادات يتّخذون -في الغالب- قرارات بشأن تطعيم فيروس الورم الحليميّ البشريّ دون أن تكون لديهم معرفة كافية كما هو مطلوب لاتّخاذ القرارات.

هدف البحث

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى مراعاة الحسّاسيّة الثقافيّة عند إعداد الموادّ الإعلاميّة التوضيحيّة بشأن لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ، التي يجري نشرها على المواقع الإلكترونيّة للسلطات الصحّيّة الإسرائيليّة.

منهجيّة البحث

دمجت الدراسة بين منهجيّتَي البحث النوعيّ والكمّيّ؛ فقد اشتملت على تحليل محتوى كمّيّ ونوعيّ للموادّ الإعلاميّة التوضيحيّة بشأن لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ، التي يجري نشرها على المواقع الإلكترونيّة لوزارة الصحّة الإسرائيليّة ولصندوق المرضى العام (كلاليت) باللغتين العربيّة والعبريّة.

1. Harper, Diane M., & Williams, Karen B. (2010). Prophylactic HPV vaccines: current knowledge of impact on gynecologic premalignancies. **Discovery Medicine**, 10(50). 7-17.

2. Tomljenovic, Lucija, Colafrancesco, Serena, Perricone, Carlo, & Shoenfeld, Yehuda. (2014). Postural orthostatic tachycardia with chronic fatigue after HPV vaccination as part of the "Autoimmune/Auto-inflammatory Syndrome Induced by Adjuvants" case report and literature review. **Journal of investigative medicine high impact case reports**, 2(1).

نتائج البحث

كشفت النتائج عن اختلافات في مراعاة الفروق الثقافيّة بين الموادّ الإعلاميّة التي تستهدف غالبيّة السكّان اليهود وتلك التي تستهدف الأقلّيّة العربيّة من السكّان. على نحوٍ ما ذُكر سالفًا، فيروس الورم الحليميّ البشريّ(HPV) ، الذي يقاومه لقاحُ فيروس الورم الحليميّ البشريّ، هو أحد أكثر الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتّصال الجنسيّ شيوعًا في جميع أنحاء العالم. بناء على ذلك، إحدى النتائج المثيرة للاهتمام تدّعي أنّ جميع الموادّ المكتوبة باللغة العبريّة تشير إلى العامل الجنسيّ المرتبط بلقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ، وعلى العكس من ذلك، لا وجود لأيّة إشارات في الموادّ التي تستهدف السكّان العرب إلى موضوع حسّاس اجتماعيًّا وثقافيًّا، أي إنّ المرشد لا يشير إلى أنّ المرض ينتقل عبْر ممارسة علاقة جنسيّة. يُعتبر موضوع النشاط الجنسيّ من المحرَّمات في المجتمع العربيّ المحافظ، حيث لا يعطي المجتمع العربيّ في جميع أنحاء العالم وفي إسرائيل شرعية لممارسة علاقات جنسيّة قبل الزواج. بالإضافة إلى ذلك، في المجتمعات البطركيّة، من غير المقبول للمرأة أن تكون ذات تطلُّعات أو رغبات جنسيّة قبل الزواج. وبالتالي، ركّز مصمِّمو الموادّ التوضيحيّة التي تستهدف الفتيات على علاقة اللقاح بسرطان عنق الرحم من أجل تسويق اللقاح، وذلك دون ذكر لعلاقة اللقاح (أو أثر اللقاح) على العلاقات الجنسيّة. وبالمثل، وُجّه النداء إلى الفتيان في هذه الموادّ من خلال التركيز على دَوْر اللقاح في الحماية من مختلف أشكال السرطان، دون التطرّق إلى أيّ علاقة بالنشاط الجنسيّ. من المنطقيّ هنا أن نفترض أنّ مصمِّمي الموادّ التوضيحيّة اختاروا تجاهل البعد الجنسيّ بغية تجنُّب تقويض المحرّمات وتكييف الموادّ للمعايير الثقافيّة والدينيّة للجمهور المستهدَف. وبالتالي، يمكن القول إنّ الموادّ التوضيحيّة أظهرت حسّاسيّة تجاه ثقافة الجمهور المستهدَف؛ ومن جهة أخرى، من الممكن الادّعاء أنّ هذه الحسّاسيّة سطحيّة فقط، وأنّه -في واقع الأمر- لا تراعى خصائص الجمهور المستهدَف الثقافيّة. يجب أن تشير هذه الموادّ إلى الاعتبارات الأخلاقيّة، وإلى مخاوف السكّان في ما يتعلّق بالقيام بسلوك لا يتماشى مع عاداتهم الثقافيّة والمعياريّة. على أساس هذا التعريف، كان ينبغي للموادّ التوضيحيّة المصمَّمة للسكّان العرب أن تعي المخاوف الأخلاقيّة للسكّان المحافظين فيما يتعلّق باللقاح، والمتعلّقة بالاحتمال أن يشجّع اللقاح على ممارسة العلاقات الجنسيّة قبل الزواج. كما ذُكر آنفًا، كان هذا مفقود من الموادّ. في هذه الحالة هنالك إساءة لاستخدام مبدأ الحسّاسيّة الثقافيّة على نحوٍ يسيء استخدامها، فبدلًا من كتابة موادّ تحترم عقول القرّاء وثقافتهم وحقّهم في المعرفة، فإنّها تخفي عنهم الجوانب المتّصلة بعلاقة اللقاح بالنشاط الجنسيّ. تجب الإشارة أنّ مراعاة الفروق الثقافيّة لا تعني إغفالها وتجاهلها أو التغاضي عنها وعدم الشفّافيّة، بل ربّما تتطلّب إرشادًا أكثر أو دورات تثقيفيّة أكثر تحترم حقّ القارئ -أو أولياء الأمور في هذه الحالة- بالمعرفة، وفي الوقت نفسه تعمل على التشجيع على تلقّي اللقاح.

هذا الاكتشاف الفريد لهذه الدراسة يمكن أن يفسّر ارتفاع معدّل التطعيم بفيروس الورم الحليميّ البشريّ بين السكّان من أبناء الأقلّيّة العربيّة، وهو يفوق ضعفَي المعدّل بين السكّان اليهود، وذاك قد يكون أحد أسبابه إساءة استعمال الموادّ الإعلاميّة للاختلافات الثقافيّة إساءةً تؤدّي إلى إخفاء معلومات بشأن العلاقة بين النشاط الجنسيّ والتطعيم. عدم وجود إشارات إلى المخاوف الأخلاقيّة بشأن السلوك الجنسيّ بعد التطعيم قد يؤدّي إلى عمليّة صنع قرارات غير مطّلعة وغير حكيمة. وبالتالي، لا يزال السكّان العرب غير مدركين أنّ فيروس الورم الحليميّ البشريّ ينتقل عن طريق العلاقات الجنسيّة، وتلك حقيقة من شأنها أن تخفّض معدّل امتثالهم للتطعيم.

علاوة على ذلك، يشير التحليل النصّيّ في هذه الدراسة إلى أنّ النصوص ليست شفّافة تمامًا كذلك في ما يتعلّق بالمعلومات المتعلّقة بفاعليّة اللقاح وسلامته، أو بمدى صلة اللقاح بسرطان عنق الرحم

لجمهور السكّان ممّن هم من أبناء الأقلّيّة العربيّة. توفير معلومات صحّيّة شفّافة بشأن لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ، بما في ذلك وصف شامل للجدل العلميّ حول سلامة اللقاح وفاعليّته والأرقام التي توضّح معدّل انتشار المرض المنخفض في إسرائيل بالنسبة لبقيّة العالم، سيمكّن كلّ فرد من اتّخاذ قرار مستقلّ وذكيّ بناء على موافقة واعية. المعلومات الصحّيّة الشفّافة بشأن سرطان عنق الرحم، وأهمّيّة هذا المرض بالنسبة للسكّان، وفاعليّة اللقاح، من شأنها أن تقلّل من تصوّرات الأفراد للإصابة بسرطان عنق الرحم وتقلّل نواياهم للحصول على لقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ. قد يكون هذا الاكتشاف سببًا آخر لارتفاع معدّل الامتثال بين السكّان العرب للتطعيم والذي يرتبط بعدم الشفّافيّة في ما يتعلّق بالجدل العلميّ بشأن اللقاح، وذلك على العكس من الحقيقة أنّ السكّان اليهود أكثر عرضة للجدل العلميّ حول آثار اللقاح الجانبيّة من خلال مناقشات التواصل الاجتماعيّ والبحث في المقالات العلميّة. تُظهر الأدبيّات الحاليّة، في ما يتعلّق بالتواصل بشأن المخاطر بشفّافيّة، أنّ عدم تقديم وسائل الإعلام والسلطات الصحّيّة معلومات كاملة وشفّافة تستجيب لمخاوف الجمهور ومخاوفه الأخلاقيّة، قد يولّد تأثيرًا معاكسًا، ممّا يدفع الجمهور إلى الشكّ في موثوقيّة المعلومات. وبالتالي، ابتغاءَ تحقيق الحسّاسيّة الثقافيّة على نحوٍ كامل، من المهمّ معاملة الجمهور المستهدَف باحترام وتزويده بجميع المعلومات ذات الصلة باللقاح لتمكينه من اتّخاذ القرارات المناسبة حضاريًّا.

استنتاجات البحث

لسلطات الصحّة العامّة هدفان رئيسيّان في سياق التطعيمات؛ الأوّل هو رفع معدّلات التطعيم، والآخر هو تقديم معلومات كاملة وحسّاسة ثقافيًّا لتزويد الجمهور بالأدوات اللازمة لاتّخاذ قرارات ذكيّة وواعية. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنّه على الرغم من ارتفاع معدّل التطعيم بفيروس الورم الحليميّ البشريّ لدى السكّان العرب، فإنّ السلطات الصحّيّة لم تَسلك بشفّافيّة كاملة وحسّاسة ثقافيًّا في التوضيح أنّ انتقال المرض يجري من خلال العلاقات الجنسيّة، وبالتالي فإنّ التحدّي الرئيسيّ أمام السلطات الصحّيّة هو إيجاد طرق لتنفيذ هدف توصيل المعلومات عن التطعيم بطريقة شفّافة وحسّاسة ثقافيًّا، حتّى لو أدّى ذلك إلى إثارة أسئلة ومخاوف بين الجمهور مستمَدّة من قيمه الثقافيّة. على وجه التحديد، يجب على الموادّ الصحّيّة التوضيحيّة بعامّة، وتلك التي تروّج للقاح فيروس الورم الحليميّ البشريّ على وجه الخصوص، توفيرُ جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة في الأدبيّات اليوم بطريقة شاملة ومفصّلة وحسّاسة ثقافيًّا، وعلى أساس دلائل علميّة؛ وذلك بغية تمكين كلّ فرد من اتّخاذ قرار مستقلّ وذكيّ بناء على موافقة واعية ومستنيرة. وفي هذا السياق، الحسّاسيّة الثقافيّة تعني توسيعَ الشرح، وتخصيصَ موارد ولقاءات مع عاملات في صحّة الجمهور أو مع ممرّضات، لا إخفاءَ المعلومات عن جمهور الهدف والاستهتار به.

التوصية الرئيسيّة في هذه الدراسة هي جعل الحسّاسيّة الثقافيّة الأولويّةَ الأولى في تصميم الموادّ التوضيحيّة التي تستهدف مجموعات الأقلّيّات السكّانيّة، ولكن ذلك يجري من خلال إعادة النظر في مفهوم الحسّاسيّة الثقافيّة لا إساءة استخدامه وتجييره لمصالح واضعي الموادّ. من المهمّ دمج البعد المهنيّ بالسمات الثقافيّة الخاصّة بالأقلّيّة القوميّة العربيّة في هذه الموادّ التوضيحيّة لتمكين السكّان وتحفيز الحديث المنفتح والمناسب. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأنّ المواقع الإلكترونيّة لديها القدرة على التأثير على وجهات نظر وسلوكيّات الأشخاص الصحّيّة، يوصي البحث باستخدام الوسائط الإلكترونيّة الخاصّة بوزارة الصحّة وصندوق المرضى العامّ في سبيل توفير معلومات كاملة وبشفّافيّة.[3]

*نور عبد الهادي شحبري هي طالبة دكتوراه في موضوع صحّة الجمهور وباحثة في مركز الاتصالات الصحية والمخاطر في جامعة حيفا.

3. للمزيد من المعلومات، الرجاء التوجّه للبحث الموسّع:
Shahbari, Nour Abed Elhadi, Gesser-Edelsburg, Anat, & Mesch, Gustavo S. (2019). Case of Paradoxical Cultural Sensitivity: Mixed Method Study of Web-Based Health Informational Materials About the Human Papillomavirus Vaccine in Israel. **Journal of medical Internet research**, 21(5).

حين تتناقض القيم القوميّة مع السياسات الرسميّة: قراءة في سلوك معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل

هديل دياب*

ملخّص

يرمي هذا البحث إلى تتبُّع سلوكيّات موظّفي الدولة الفلسطينيّين في إسرائيل، حين تكون السياسة العامّة -التي من الملزِم أن ينفّذوها- متعارضة مع قيمهم الأخلاقيّة والوطنيّة والشخصيّة. ما هي المعضلات التي يواجهونها؟ وما هي طرقهم للتكيّف مع هذه المعضلات؟ يفحص البحث كيفيّة سلوك هؤلاء الموظّفين، الذين يمثّلون أقلّيّة في مجتمع متعدّد الثقافات، عند التصادم بين قيم الدولة وقيمهم، ويفحص ما إذا كان الأمر سيُفضي بهم إلى القيام بأعمال لا تتوافق مع السياسة العامّة والرسميّة. جرَتْ دراسة السؤال بشأن حالة معلّمي المدنيّات من أبناء المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في المدارس الحكوميّة الرسميّة. استندت طريقة جمع المعلومات إلى منهجيّة البحث النوعيّ من خلال إجراء وتحليل ثلاثين (30) مقابلة عميقة شبه منظَّمة، بالإضافة إلى تحليل مصادر ونصوص أوّليّة وثانويّة (كتحليل قوانين، ولوائح المدير العامّ للوزارة - على سبيل المثال). أشارت نتائج البحث أنّ عددًا كبيرًا من المعلّمين يواجهون معضلة أخلاقيّة وصراعًا بين قيمهم الأخلاقيّة والوطنيّة والقيم الرسميّة التي من المفترَض أن يدرسوها. بالإضافة إلى ذلك، تُظهِر النتائج أنّ مراسم إحياء ذكرى الحدث التاريخيّ المؤسِّس، "يوم النكبة" الفلسطينيّ، على نحوٍ سنويّ، أدّى إلى تعزيز المعضلة الأخلاقيّة لدى معظم المعلّمين، ممّا أثّر على سلوكهم بصورة مناقضة للتعليمات الرسميّة العامّة الصادرة من وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة.

مدخل

يشكّل موظّفو الإدارة العامّة،[1] في كثير من الأحيان، حلقة التواصل الأولى مع الجمهور العامّ، وغالبًا ما يكونون مسؤولين عن توفير مجموعة واسعة من الخدمات العامّة. وذلك لأنّ هؤلاء الموظّفين هم من يتفاعل مع الجمهور تفاعلًا مباشرًا،[2] بينما تنقصهم الوسائل والموارد لتحقيق ذلك.[3] بالإضافة إلى ذلك، هم مسؤولون عن تقديم الخدمات العامّة أثناء التفاعل المباشر مع زبائنهم /عملائهم. إنّهم يمثّلون الطبقة السفلى من التسلسل الهرميّ ويشملون: المعلّمين وعمال خدمات الرعاية الاجتماعيّة وضبّاط الشرطة ومفتّشي الصحّة والسلامة، وغيرهم من الموظّفين العموميّين الذين يتحكّمون بتقديم الخدمات والبرامج العامّة ويتحمّلون المسؤوليّة عنها. تنعكس ظروف عملهم الصعبة من خلال محدوديّة الموارد وعدم وضوح الرؤية السياسيّة أو النوايا السياسيّة من قِبل الوزارات، وبالتالي يعتمدون على سلطتهم التقديريّة كأشخاص. ابتغاءَ التعامل مع الواقع المركّب في مكان عملهم أثناء تنفيذهم للسياسة العامّة،[4] يقوم هؤلاء الموظّفون في بعض الحالات بتفسير قواعد السياسة العامّة

1. وهم موظّفو مؤسّسات الدولة العاملون مباشرة في الحقل من ذوي الرتب غير العالية Street level bureaucrats.

2. Lipsky, Micheal. (2010). **Street-level bureaucracy: Dilemmas of the individual in public service**. Russell Sage Foundation.

3.Brodkin, Evelyn Z. (2011). Policy work: Street-level organizations under new managerialism. **Journal of Public Administration Research and Theory**, 21(suppl_2). i253-i277.

4.Meyers, M. K., Vorsanger, S., Peters, B. G., & Pierre, J. (2007). Street-level bureaucrats and the implementation of public policy. **The handbook of public administration**. 153-163.

بطرق مختلفة،[5] ويمارسون حكمهم الشخصيّ بطريقة قد لا تتوافق مع السياسة الرسميّة. التقدير الشخصيّ المخطوء يخلق فجوة بين أهدافِ السياسة الرسميّة وتنفيذِ نوايا جديدة على أرض الواقع بمستوى الشارع.[6] يجري تمييز هذه الفجوة في الأدبيّات، كسلوك لا يتماشى أو لا يتوافق مع السياسة الرسميّة الواضحة المقرَّرة من قِبل الجهات العليا.[7] ليس هنالك إجماع واضح وموحّد في الكتابات الأدبيّة بشأن العوامل المؤثّرة على ممارسة الحكم الشخصيّ لدى هؤلاء الموظّفين والذي يؤدّي في بعض الحالات إلى سلوكيّات لا تتوافق مع السياسة الرسميّة والعامّة.[8] ولكن يعتمد استخدام التقدير الشخصيّ على القيم والمبادئ الشخصيّة في ما يتعلّق بتنفيذ الأهداف والنوايا السياسيّة العامّة لديهم.

كالعديد من المجتمعات الأخرى في العالم، يتميّز المجتمع الإسرائيليّ بالتعدّديّة الثقافيّة وعدم التجانس اللذين يؤثّران على السياقين الاجتماعيّ والسياسيّ في البلاد. إحدى المشكلات الرئيسيّة هي العلاقة بين مجموعة الأغلبيّة ومجموعة الأقلّيّة.[9] يعكس التعليم العربيّ بصورة خاصّة وبارزة واقعَ الصراع العربيّ الإسرائيليّ المستمرّ، بما في ذلك هيمنة الرواية الصهيونيّة في ما يتعلّق بالصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وتغييب الرواية الفلسطينيّة؛ وذلك أنّ ثمّة فجوة بين الروايةِ الوطنيّة اليهوديّة والسردِ الوطنيّ الفلسطينيّ المتعلّق بالمجموعة الفلسطينيّة.[10] في حين يعلن القانون الإسرائيليّ المساواة في الحقوق لجميع مواطني الدولة، يمتاز المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ بتفوّق سياسيّ، بينما تعاني الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة من التمييز والتهميش.[11] ينعكس هذا الأمر في نظام التعليم العربيّ في إسرائيل الذي يسيطر عليه موظّفو الدولة من خلال المعايير السياسيّة،[12] بغية الحفاظ على القيم التعليميّة التي تؤكّد التاريخ والثقافة اليهوديَّيْن، متجاهلةً الثقافة العربيّة الفلسطينيّة. محتويات موضوع المدنيّات، على وجه التحديد، تتناقض مع مبادئ المعلّمين العرب وَفقًا لانتمائهم القوميّ. وَفقًا لذلك، ترمي الدراسة الحاليّة إلى بحث سلوك معلّمي المدنيّات العرب (الذين يشكّلون فئة من موظّفي الدولة) في ضوء التوتّر والتناقض بين السياسةِ التي تحدّد المناهج الرسميّة، وقيمِ المعلّمين ومبادئِهم الشخصيّة، فضلًا عن تأثير المعضلة الأخلاقيّة على سلوكهم خلال عملهم.

منهجيّة البحث

بغية تعميق المعرفة بشأن تصوُّرات وسلوكيّات موظّفين في الإدارة العامّة، جرى استخدام المنهج النوعيّ. تحقيقًا لهذه الغاية، أجريتُ ثلاثين مقابلة شبه منظّمة مع معلّمي مدنيّات عرب في إسرائيل. علاوة على هذا، قمت بتحليل نصوص ذات صلة بالموضوع، مثل قانون التعليم الحكوميّ، وتعليمات المدير العامّ لوزارة التربية والتعليم، والصحافة. اعتمد البحث على قصص وسلوكيّات تتعارض مع السياسة الرسميّة، باعتبارها إحدى الإستراتيجيّات لجمع المعلومات والبيانات بشأن خصائص ودوافع هذه السلوكيّات عند تنفيذ موظّفي الدولة للسياسة الرسميّة.

5. Keiser, Lael R. (2010). Understanding street-level bureaucrats' decision making: Determining eligibility in the social security disability program. **Public Administration Review**, 70(2). 247-257.

6. Alden, Sarah. (2015). Discretion on the frontline: The street level bureaucrat in English statutory homelessness services. **Social Policy and Society**, 14(1). 63-77.

7. Gofen, Anat. (2014). Mind the gap: Dimensions and influence of street-level divergence. **Journal of Public Administration Research and Theory**, 24(2). 473-493.

8. May, Peter J. & Winter, Soren C. (2009). Politicians, managers, and street-level bureaucrats: Influences on policy implementation. **Journal of Public Administration Research and Theory**, 19(3). 453-476.

9. Landau, Jacob. M. (2015). **The Arabs in Israel: A political study** (Vol. 5). Routledge.

10. Makkawi, Ibrahim. (2002). Role conflict and the dilemma of Palestinian teachers in Israel. **Comparative Education**, 38(1), 39-52.

11. Levy, Gal & Massalha, Mohammad (2010). Yaffa: A school of their choice?. **British Journal of Sociology of Education**, 31(2). 171-183.

12. Abu-Saad, Ismael. (2006). State Educational Policy and Curriculum: The Case of Palestinian Arabs in Israel. **International Education Journal**, 7(5). 709-720.

النتائج

معلّمو المدنيّات ومنهاج التعليم:

وَفقًا لقانون التعليم الحكوميّ، أهداف التعليم في الدولة هي تثقيف المواطن ليكون مخلصًا لدولة إسرائيل، يحترم تراثه وهُويّته الثقافيّة ولغته. يُطلب إلى المعلّمين عمومًا تنشئة طلبة مواطنين "وموالين" لدولة إسرائيل، وتعليمهم مبادئَ شرعيّةِ وجود دولة إسرائيل والاعتراف بطابعها اليهوديّ والديمقراطيّ. وَفقًا للقانون، على المعلّمين تدريس تاريخ الشعب اليهوديّ وتراث والتقاليد اليهوديّة (نحو: دراسة /تدريس ذكرى المحرقة؛ الكارثة والبطولة)، وتثقيف الطلبة على احترام أحداث المحرقة وآثارها (قانون التعليم الحكوميّ - 1953).

بالفعل، تُظهر المقابلات أنّ المعلّمين العرب مدركون لأهمّيّة الالتزام بتنفيذ هذه السياسة؛ إذ هم يَعرفون ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به أثناء التدريس. على سبيل المثال، أوضح أحد المعلّمين قائلًا: .."نعم أعلم أنّه ممنوع على المعلّم التعبير عن موقفه الشخصيّ... وصحيح أنّنا نَعِي وندرك أنّه علينا أن نلتزم بالتعليمات" (المقابلة 5). بالإضافة إلى ذلك، يفهم المعلّمون القيم التي من المفروض أن يعلّموا طلبتهم إيّاها من خلال محتوى الموادّ التعليميّة. على سبيل المثال، أوضح أحد المدرّسين قائلًا: .."إنّ محتويات الكتاب والموادّ التدريسيّة تؤكّد يهوديّة الدولة. الدولة تعرّف نفسها بأنّها يهوديّة وديمقراطيّة ويتوقّعون منّا من خلال المحتوى أن نعلّم هذين المبدأين" (المقابلة 2).

في الإمكان الادّعاء، من خلال تحليل المقابلات، أنّ أحد أهمّ الأمثلة التي تعكس المعضلة الأخلاقيّة لدى معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل هو السرديّة الفلسطينيّة بشأن النكبة، والتي تنعكس في الإحياء السنويّ لذكرى النكبة في ما يقيمه الفلسطينيّون في إسرائيل في الخامس عشر من أيّار كلّ عام منذ أواخر سنوات التسعين. ففي عام 2009، جرت صياغة مشروع قانون يحظر ويمنع استخدام المصطلح "يوم النكبة"، ويفرض عقوبة بالسَّجن لمدّة ثلاث سنوات على كلّ مَن ينتهك القانون. تلا الإعلانَ احتجاجاتٌ أدّت إلى تعديل اقتراح القانون (الذي يسمّى في وسائل الإعلام "قانون النكبة"). ففي عام 2011، أُقِرَّ قانون يتبنّى فكرة العقوبة الاقتصاديّة على الهيئات والمؤسّسات العامّة الحاصلة على تمويل من ميزانيّة الدولة، في حالة الإنفاق النقديّ على الأحداث والأنشطة ذات الصلة بيوم النكبة. يتضمّن التعديل، بالإضافة إلى ذلك، تقييدًا وحظرًا للاحتفال بيوم الاستقلال لإقامة الدولة كنوع من الحداد أو النكبة.[13]

موقف وزارة التربية والتعليم واضح تمامًا ولا لَبْسَ فيه؛ إذ يَرفض إدراجَ موضوع يوم النكبة في المناهج الرسميّة والتعليميّة في التعليم العربيّ ولا اليهوديّ كذلك. حُظِرَ على جميع المدارس تدريسُ مفهوم النكبة، بعد توجيه رسميّ صادر عن الوزير السابق چدعون ساعَر في عام 2009، الذي قرّر حذف المصطلح بالكامل من جميع المناهج الرسميّة؛[14] وذلك لأنّ المفهوم يقوّض شرعيّة وجود دولة إسرائيل. علاوة على هذا، في موضوعَي التاريخ والمدنيّات على وجه الخصوص، لا إشارة واضحة في الكتب والمناهج الدراسيّة إلى الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل وإلى النزاع الفلسطينيّ.

في الواقع، تُظهِر المقابلات أنّ معلّمي المدنيّات العرب مدركون للحظر المطْلَق لاستخدام مصطلح "النكبة". على سبيل المثال، يوضّح أحد المعلّمين: .."أعرف أنّه وَفقًا للقانون يُحظَر على المعلّم استخدام مصطلح النكبة"... (المقابلة 11).

13. الإشارة هنا هي إلى مسيرة العودة التي تقام سنويًّا في اليوم الذي يعلَن عنه في إسرائيل يومَ استقلال، والذي يتغيّر سنويًّا وَفقًا للتقويم العبريّ.

14. بلومنفيلد، ريفيتال. (2015، 01 نيسان). المعلّمون الذين لا يخشَوْن التدريس عن النكبة: لم يتبخّر اللاجئون. موقع واللا. (بالعبريّة)

أسباب المعضلة الأخلاقيّة لدى معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل

تُظهِر نتائج البحث أنّ معظم معلّمي المدنيّات العرب (26 من بين 30)[15] يعيشون صراعًا ومعضلة أخلاقيّة أثناء عملهم؛ وذلك أنّ قِيَمهم الشخصيّة لا تتوافق مع السرد الخاصّ بالنظام التعليميّ الإسرائيليّ الذي ينعكس في المنهاج التعليميّ وفي كتاب المدنيّات المدرسيّ. كانت هنالك ثلاثة أنواع معضلات أخلاقيّة واضحة في المقابلات:

النوع الأوّل يشير إلى معضلة أخلاقيّة ناتجة عن التناقض بين السرديّة اليهوديّة والسرديّة الفلسطينيّة. أوضح أحد المعلّمين هذه المعضلة بقوله: ..."الحقيقة أنّي أواجه معضلة، لأنّني شعرت في السنوات الأخيرة أنّ هنالك تحيُّزًا واضحًا تجاه يهوديّة الدولة أكثر من ديمقراطيّة الدولة، وهذا يؤثّر على الطلبة ويشكّل ضغطًا وعبئًا عليهم" (المقابلة 20).

النوع الثاني يصف معضلة أخلاقيّة نشأت كنتيجة لتجاهل الأحداث التاريخيّة الفلسطينيّة الهامّة. على سبيل المثال، قال أحد المعلّمين في هذا الصدد: ..."في السنوات الأخيرة، لم تُذكَر كلمة "نكبة" على الإطلاق في الكتب أو المنهاج. بما أنّ الدولة تعلن وتعرّف نفسها بأنّها دولة يهوديّة، فليس من المناسب حذف كلمة كهذه. حزب اليمين المسيطر يعارض تمامًا كلمة كهذه".

النوع الثالث والأخير، فإنّه يعرض معضلة أخلاقيّة نشأت بفعل خوف المعلّمين من سلوكهم المناقِض للقواعد الرسميّة ولعدم التزامهم الرسميّ. في هذا الصدد، قال أحد المعلّمين موضّحًا: ..."أساس الخوف هو أحداث صغيرة جدًّا حدثت وكان لها تأثير كبير على المعلّمين، وخاصّة في المجتمع اليهوديّ؛ إذ إنّ المعلّمين العرب يراقبون النتائج الحادّة للمناقشات السياسيّة في المجتمع اليهوديّ، فإذًا ماذا يمكن أن تكون النتائج لذلك في المجتمع العربيّ؟" (المقابلة 8).

طُرق التعامل الفعليّة لدى معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل

تكشف المقابلات أنّ المعلّمين، على أثر المعضلة الأخلاقيّة، يُضطرّون إلى تبنّي إستراتيجيّات تعامُل مختلفة في سبيل التكيّف مع الوضع. هنالك ثلاث إستراتيجيّات رئيسيّة اعتمدها المعلّمون تطوّرت خلال الحصص التدريسيّة.

الإستراتيجية الأولى تنعكس في تطوير سلوك روتينيّ لدى المعلّمين يتمثّل في تدريس الروايتين المتناقضتين: اليهوديّة والفلسطينيّة. توضّح المقابلات أنّ المعلّمين يتصرّفون حسب تقديرهم الشخصيّ، وذلك بغية تحقيق التوازن بين التوقّعات المتناقضة التي يجدون أنفسهم متخبّطين داخلها. فمن ناحية، ثَمّة مَطالب واضحة بشأن تنفيذ سياسةٍ وتعليمات رسميّة تؤكّد السرديّة اليهوديّة. من ناحية أخرى، ثمّةَ مَطالبُ المجتمع الذي ينتمون إليه وقيمُهم الشخصيّة والوطنيّة. فسّر معظم المعلّمين العرب الأمرَ بأنّهم يدرسون جانبَيْن من الروايات والقضايا المتناقضة. على سبيل المثال، أخبر أحد المدرّسين: ..."أنا أتصرّف كذلك من أجل توضيح كلا الجانبين، لأنّ هناك جانبين متعارضين في الحرب ولكلّ جانب منظور آخر" (المقابلة 4).

توضّح المقابلات أنّ التعاطي مع القضيّتين من قِبَل المعلّمين غامض وغير متوازن، إذ إنّ الكثيرين من المعلّمين يقدّمون الروايتين بطريقة غير محايدة، بل يدعمون رأيًا واحدًا يعبّر عن

15. الثلاثون هو عدد معلّمي المدنيّات العرب الذين أُجرِيتْ معهم المقابَلات.

الرواية الفلسطينيّة، ويعرّفونه على أنّه حقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يشرحون الجانب الذي يقدّم السرديّة الفلسطينيّة المؤلمة والتي يتعاطف معها الطلبة لكونها قضيّتهم. هذه السلوكيّات تتعارض مع الهدف الرئيسيّ لموضوع المدنيّات والذي يؤكّد أهمّيّة عرض الآراء المختلفة المتعلّقة بمسألة معيّنة في نزاع أمام الطلبة، وأنّه من الضروريّ تحييد مشاعر الطلبة الحادّة وعدم تعليم آراء شخصيّة.[16] على سبيل المثال، يقول أحد المعلّمين موضّحًا: ..."ثمّة اتّفاق بين معلّمي ومعلّمات المدنيّات على تدريس الحقائق الصحيحة، التاريخ الذي يرتبط بنا كأقلّيّة عربيّة فلسطينيّة ومن ثَمّ تدريس الموادّ المكتوبة والمطلوبة، وهذا الأمر أصعب مرحلة؛ إذ إنّ هذه الموادّ والمحتويات مطلوبة لامتحان البجروت"... (المقابلة 17).

تتمثّل **الإستراتيجيّة الثانية** في تطوير سلوك لا يتوافق مع القواعد الرسميّة بصورة غامضة وسرّيّة، على نحوِ ما أوضحنا أعلاه. على ضوء المعضلة التي يشعر بها المعلّمون، تُظهِر المقابلات أنّ معظمهم شعروا بالخوف من التعبير عن آرائهم في القضايا السياسيّة، أو من التصرّف بطريقة لا تتوافق مع التعليمات. هذا الخوف يدفعهم للتصرّف بحذر؛ فمن ناحية هم يريدون حماية قيمهم الشخصيّة على نحوٍ علنيّ أمام الطلبة، ومن ناحية أخرى يتردّدون في اتّخاذ مثل هذا الإجراء الذي قد يؤدّي إلى اتّخاذ إجراءات ضدّهم قد تبلغ حدّ طردهم من سلك التعليم.

كشفت النتائج أنّ بعض المعلّمين الذين شعروا بالخوف اختاروا تجاوز القواعد والتعليمات على نحوٍ سرّيّ، وفضّلوا التعبير عن أنفسهم وعن قيمهم الشخصيّة فقط أمام الطلبة داخل الصفّ، ضمن الحيّز المحدّد ألا وهو الفصل الدراسيّ، وبطريقة تتجاوز التعليمات جزئيًّا. على سبيل المثال، يشرح أحد المعلّمين هذا بقوله: ..."أريد أن أخبرك بشيء. أَعْلم أنّه وَفقًا للقانون يُحظَر على المعلّم استخدام المصطلح "نكبة"، ولكن من قال إنّه من الممنوع أن يستخدم الطلبة المصطلح؟! أعلم أنّ هنالك الكثير من المحظورات والممنوعات والقيود. يجب على أيّ شخص، قبل أن يأتي إلى صفّي للمراقبة أو الاطّلاع على الدرس، أن يبلغني بذلك قبل تاريخ الوصول (المقابلة 1).

الإستراتيجيّة الثالثة التي نشأت هي تطوير سلوك مخالف للقواعد على نحوٍ علنيّ وكلّيّ. يوضّح تحليل المقابلات أنّ يوم النكبة هو حدث تاريخيّ يثير المشاعر والقيم الشخصيّة لدى المعلّمين بصورة بارزة. لذا، فإنّ كثيرين منهم قاموا بالدفاع عن قيمهم الشخصيّة والوطنيّة علنًا أمام الجمهور واتّخذوا سلوكًا يتحدّى القانون تمامًا. في الواقع، تكشف المقابلات أنّ كثيرين من المعلّمين الذين أُجريت معهم المقابَلات ذكروا أنّهم يدرّسون يوم الاستقلال باعتباره يوم نكبة وحِداد للأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة، على الرغم من أنّ هذا التصرّف مناقض للقانون. في هذا الشأن قال أحد المعلّمين: ..."بصراحة، في يوم الاستقلال أشرح عن يوم النكبة، ومن المؤكّد أنّي أفعل ذلك... أُخبِرهم أنّ استقلالهم هو نكبتنا" (المقابلة 6).

توضّح المقابلات أنّ بعض المعلّمين تحدَّوا القانون وَفقًا لتقديرهم الشخصيّ. لقد وجدتُ أنّ قلّة من المعلّمين يتصرّفون ضدّ الأوامر تمامًا، ولا يقتصر الأمر على ذكْر يوم الاستقلال كيوم نكبة. من أمثلة ذلك توزيعُ منشورات أو مَقاطع فيديو حول يوم النكبة ودعوة الطلبة للمشاركة في مسيرة العودة داخل غرفة الصفّ. أوضح أحد المعلّمين هذا إذ قال: "لعلمك... قامت الجمعيّة التي أنتمي إليها بإنشاء كتاب يتضمّن رابطًا لأفلام حول النكبة، وأحد الأمور التي أتّبعها في الفصل الدراسيّ هو مطالبة الطلبة بمشاهدة الفيلم... وأتحدّث أيضًا عن مسيرة العودة التي ستُعْقَد في تاريخ معيّن،

16. مرشد لتدريس موضوع المدنيات: وفقا لكتاب المدنيات لتلاميذ المدارس الثانويّة (أن نكون مواطنين في إسرائيل). 2009. القدس: وزارة التربية والتعليم- السكرتارية التعليميّة: قسم تخطيط وتطوير المناهج.

وأنّني أرغب أن ألتقي بهم في المسيرة، وأدعوهم للاشتراك وأسألهم: هل تريدون المشاركة، أَمْ تفضّلون عدم المشاركة؟ وفي كثير من الأحيان، بالفعل أقابل طلبتي في مسيرة العودة" (المقابلة 1).

دوافع معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل للتصرّف تصرُّفًا يتعارض مع التعليمات

الدافع الرئيسيّ لسلوكيّات المعلّمين التي تتعارض مع التعليمات والقواعد الرسميّة هو القيم الداخليّة. تُظهر المقابلات أنّ هنالك ثلاثة أنواع من هذه القيم.

النوع الأوّل هو القيم الشخصيّة. تُظهِر المقابلات أنّ بعض المعلّمين تصرّفوا بدافع القيم الشخصيّة المترسّخة في أعماق دواخلهم. على سبيل المثال، أوضح أحد المعلّمين قائلًا: .."إنّه في دمائنا. هذه القيم داخل كلّ واحد منا... هذا التصرّف ينبع من داخلي، داخلك وداخلنا" (المقابلة 7).

النوع الثاني هو القيم الوطنيّة. أكّد بعض المعلّمين على انتمائهم القوميّ كدافع لسلوكهم خارج نطاق القواعد الرسميّة. على سبيل المثال، أوضح أحد المعلّمين قائلًا: "إنّي أعبّر عن موقفي الشخصيّ لأنّنا، نحن الفلسطينيّين، لدينا تاريخ، ونحن مالكو الأراضي الأصليّون. لقد كنّا هنا من قَبْل ولا يمكنني إنكار هُويّتي الفلسطينيّة"... (المقابلة 19).

النوع الثالث من القيم هو القيم الأخلاقيّة التي تدفع المعلّمين إلى التصرّف على نحوٍ غير متّسق مع السياسة الرسميّة. تشير النتائج إلى أنّ بعض المعلّمين يشعرون بواجب أخلاقيّ للعمل والتصرّف وَفقًا لقيمهم، وأنّ الأخلاق تضغط عليهم. هكذا أوضح أحد المعلّمين الأمر: .."أنا أنقل الحقيقة لأنّني كمعلّم لديّ التزام أخلاقيّ، ويجب أن أنقل رسالة أخلاقيّة قبل الرسالة التعليميّة... أنا شخص ذو مبادئ وقيم... المعلّم يجب أن يكون لديه قيم وأخلاق وضمير ومبادئ... أخلاق المعلّم وضميره وقيمه الشخصيّة تضغط عليه وتؤثّر فيه"... (المقابلة 14).

سعى هذا البحث إلى دراسة سلوك موظّفي الدولة أبناء الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل على ضوء المعضلات الأخلاقيّة التي يتعرّضون لها أثناء عملهم، حين لا تتوافق السياسة الرسميّة المطلوبة منهم مع قيمهم ومبادئهم الأخلاقيّة. الهدف الرئيسيّ من هذا البحث هو فهم كيفيّة تأثير التعارض بين القيم الشخصيّة وقيم الدولة على سلوك موظّفي الدولة. كنموذج لذلك، جرت دراسة سلوك معلّمي المدنيّات العرب في إسرائيل لأنّهم يشكّلون فئة من موظّفي الدولة أبناء أقلّيّة عربيّة، وكسائر الموظّفين هم ملزَمون بتنفيذ السياسة التي حدّدها صُنّاع القرار في الحكومة المركزيّة، ولكن هذه المجموعة على وجه الخصوص يُتوقّع منها تنفيذ سياسات تتعارض تعارضًا صارخًا مع قيمهم كأقلّيّة.

تؤكّد النتائج على أنّ معظم المعلّمين الذين أُجريتْ معهم المقابَلات يعيشون مع معضلة أخلاقيّة بين قيم الدولة الرسميّةِ التي من المطلوب تنفيذها وتدريسها، وقيمِهم القوميّة والأخلاقيّة والشخصيّة المناقضة لمنهاج التعليم والتي تتجاهلها الدولة تجاهلًا واضحًا. على أثر هذه المعضلة، يُضطرّ المعلّم إلى إنشاء إستراتيجيّات تعامُل وردّ فعل مناسب للتعاطي مع هذا الصراع الذي يؤدّي بدوره إلى سلوك غير متوافق مع تنفيذ السياسة الرسميّة. وقد توصّلت من خلال البحث إلى وجود ثلاث إستراتيجيّات: تدريس الروايتين التاريخيّتين؛ تدريس الرواية الفلسطينيّة بصورة خفيّة؛ تدريس الرواية الفلسطينيّة باعتبار أنّها الرواية الصحيحة. وتفتح الإستراتيجيّة الأخيرة موضوعًا جديرًا بالبحث المستقبليّ، هو ميزات المعلّمين الذين يتمتّعون بالشجاعة في مناقضة السرديّة الرسميّة الإسرائيليّة وعلاقة ذلك بمواقفهم الأخلاقيّة.

إجمال ونقاش

*هديل دياب هي طالبة دكتوراه في جامعة حيفا، أنهت الماجستير في قسم الإدارة والسياسات العامّة- حاصلة على لقب ثانٍ في إدارة الحكم المحلّيّ، وعلى لقب أوّل في علم الاجتماع وعلم الإنسان والعلوم السياسيّة.

Jadal جدل

قراءة في كتاب

قانون إسرائيل الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ: قراءة في كتاب

أحمد عزّ الدين أسعد*

غانم، هُنَيْدة. (تحرير وتقديم). (2019). **قانون أساس إسرائيل الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ: الوقائع والأبعاد.** رام الله: مدار - المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة. 104 صفحات.

أهمّيّة الكتاب

تنبع أهمّيّة الكتاب من أهمّيّة موضوعه؛ فالكتاب يبحث مسألة في غاية الأهمّيّة هي مسألة قانون أساس "إسرائيل الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ"، وهذا الموضوع يُعَدُّ مهمًّا لكون قانون القوميّة يرسّخ الخطاب الاستشراقيّ العنصريّ والتطهيريّ تجاه الشعب الفلسطينيّ في فلسطين التاريخيّة والشتات بنفي حقّ العودة وتقرير المصير. يعمل هذا القانون على قَوْنَنة خطاب العنصريّة والإقصاء والأپارتهايد، وينفي أيّ حقّ فلسطينيّ على فلسطين، ويقلّل من مكانة اللغة العربيّة داخل إسرائيل، ويتجاهل الوجود الفلسطينيّ داخل فلسطين المستعمَرة عام 1948. وهذا الكتاب يحاول سدّ ثغرة بحثيّة مهمّة جدًّا في تفكيكِ هذا الخطاب الاستعماريّ، وتبيانِ خطره على الشعب الفلسطينيّ، والآليّات العنصريّة والإقصائيّة التي يحتويها القانون؛ فقد قام المشاركون في هذا الكتاب بتفنيد القانون ونبش كلّ مَواطن العنصريّة والاستشراق فيه، ومقارنته بالتشريعات القانونيّة الدوليّة والإنسانيّة، مبيِّنين الشرخ القانونيّ والأخلاقيّ والإنسانيّ في قانون القوميّة في مقابل التشريعات الدوليّة والإنسانيّة.

أمّا من حيث الأهمّيّة الزمانيّة للكتاب، فقد جاء الكتاب مبكرًا جدًّا، بعد أشهر قليلة من إقرار قانون القوميّة، وعلى حدّ علم كاتب هذه السطور هذا الكتاب هو الأوّل والوحيد -حتّى هذه اللحظة- الذي قدّم دراسة جِدّيّة وأكاديميّة لقانون القوميّة، إلى جانب عدد من المقالات التي درست وحلّلت مسوّدات مشروع القانون، وصدرت في العدد الـ 23 من مجلّة جدل. وقد صدر الكتاب عن المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة "مدار"، وهذا المركز من أهمّ المراكز في فلسطين والوطن العربيّ تخصُّصًا في الشأن الإسرائيليّ. وما يزيد من أهمّيّة الكتاب المعرفيّة والمكانيّة أنّ كاتبي مقالاته هم في غالبيّتهم من ضحايا قانون القوميّة، أي فلسطينيّون من فلسطين المستعمَرة عام 1948، وبعضهم قد درسوا في الجامعات الإسرائيليّة ويعايشون الوضع السياسيّ والقانونيّ في إسرائيل عن كثب، بحكم موقعهم العلميّ، ومكان سكنهم، وتمكُّنهم من اللغة العبريّة التي كُتِب بها القانون وصدر بها ودارَ الجدلُ حوله بها. وما مَنحَ الكتابَ أهمّيّة أخرى هو كونه مؤلَّفًا لكتّاب ذوي إسهامات بحثيّة وكتابيّة نقديّة تجاه إسرائيل ومؤسّساتها وروايتها الصهيونيّة الاستعماريّة، ومتعدّدي التخصّصات (علم الاجتماع؛ الدراسات والعلوم القانونيّة؛ العلوم السياسيّة؛ الدراسات الإسرائيليّة؛ النقد الأدبيّ)، وهذا ما جعل الباحثين يَطرقون القانون بحثيًّا من جوانب مختلفة.

مبنى الكتاب

يتكوّن الكتاب من تقديم وأربعة مقالات مستقلّة يجمعها الانشغال في دراسة الأبعاد المختلفة لقانون القوميّة الذي شرّعه الكنيست (البرلمان) الإسرائيليّ في الـ 18 من تمّوز عام 2018. في تقديم الكتاب الموسوم بـِ "قانون القوميّة... إخراج الفلسطينيّين من جماعة الالتزام"، تجادل هنيدة غانم أنّ "إسرائيل" تشهد انزياحًا نحو اليمين القوميّ منذ تسلُّم حكومة بنيامين نتنياهو الثانية عام 2009 الحكم في محاولة من نتنياهو لحسم القضايا الأساسيّة المرتبطة بالصراع وبهُويّة الدولة وعلاقاتها مع الفلسطينيّين في فلسطين المستعمَرة عام 1948. وتشير غانم إلى عدم ذكر الفلسطينيّين أو العرب في القانون، بينما ذُكرت اللغة العربيّة مرّة واحدة، وذلك في سياق السلب والهبوط بمكانتها من لغة رسميّة إلى لغة ذات مكانة خاصّة. كذلك تنعدم قيم الديمقراطيّة والمساواة في القانون، ويشير إلى أرض إسرائيل على اعتبارها الوطن القديم للشعب اليهوديّ مع إهمال استشراقيّ بنيويّ صهيونيّ للوجود الفلسطينيّ شعبًا وأرضًا وهُويّةً. ويرى القانون الاستيطان قيمةً قوميّةً، والقدس عاصمة موحّدة وأبديّة لإسرائيل. تتمثّل الرؤية الأساسيّة الموجِّهة للقانون في ثنائيّة الحضور والغياب: الحضور الكامل الطاغي لليهوديّ فعليًّا ورمزيًّا، والتغييب الكامل للفلسطينيّ فعليًّا ورمزيًّا، وذلك من خلال إخراجه من "حدود الالتزام"، وهو ما يعني على حدّ تعبير الباحثة "جماعة من الناس تربطهم التزامات متبادلة لحماية بعضهم البعض وتوحّدهم مرجعيّة مقدّسة أو إله مقدّس". وتشير غانم إلى أنّ الفلسطينيّ في القانون جرت بَنْيَنةُ (مِن "بنْية") غيابه في اللغة والنصّ والوجود وحسابات جماعة الالتزام؛ وهذا ما يجعل الفلسطينيّ مكشوفًا لممارسات الإخضاع والإقصاء والعنصريّة دون أيّ رادع.

بيّنت سونيا بولص، في المقال الأوّل الذي يحمل العنوان "قانون الدولة القوميّة وحقّ تقرير المصير الداخليّ للفلسطينيّين مواطني إسرائيل"، تمتُّعَ قانون القوميّة بمكانة دستوريّة، وأشارت إلى أنّ القانون يحدّد هُويّة النظام السياسيّ في إسرائيل والجماعة السياسيّة التي تشكّل معنى السيادة. وينكر القانون حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ في وطنه بالكامل، ويحوّل التمييز ضدّ مواطني إسرائيل الفلسطينيّين إلى مبدأ دستوريّ. وتنطلق مجادلتها البحثيّة والقانونيّة من حقّ تقرير المصير للفلسطينيّين كشعب أصلانيّ، خلافًا لخطاب حقوق الأقلّيّات في القانون الدوليّ، سواء في ذلك حقُّ تقرير المصير الخارجيّ وحقُّ تقرير المصير الداخليّ. وبذلت بولص مجهودًا نظريًّا كبيرًا للقول إنّ حقّ تقرير المصير ينطبق على الفلسطينيّين في إسرائيل كمجموعة أصلانيّة، وقانون القوميّة هو مثال واضح لنظام دستوريّ يحرم شعبًا من حقّ تقرير المصير الداخليّ، ويشكّل (قانونُ القوميّة) انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدوليّ، ويستثني الأقلّيّةَ الفلسطينيّةَ من المجموعة السياسيّة التي تشكّل نواة السيادة في إسرائيل.

أمّا ورقة مهنّد مصطفى "قانون القوميّة... بين ناظم الدولة وناظم المستعمَرة"، فتنطلق من محاولة للتفريق بين منطقين في إسرائيل: الأوّل هو منطق الدولة الذي ينطلق من وعي لمعنى ترسيم حدود واضحة وثابتة للكيان السياسيّ، وتعريف محدّد للسكّان في الكيان السياسيّ الذين ينعمون بحقوق سياسيّة ومدنيّة متساوية وموحّدة. وأمّا الثاني، فهو منطق المستعمَرة الذي ينطلق من غياب الحدود أو تغييب لها وغياب تعريف واضح ومحدّد للسكّان في الكيان السياسيّ غير المعرَّف أصلًا، ومن تراتبيّة في الحقوق السياسيّة والمدنيّة وغياب مفهوم السيادة. ويجادل مصطفى أنّ قانون القوميّة يعزّز جميع مركّبات ومنطق ناظم المستعمَرة، وأنّ تعزيز هذا المنطق يهدف إلى مساعدة اليمين الجديد الحاكم في "إسرائيل" في تحقيق مشروعه السياسيّ في كلّ فلسطين التاريخيّة، وذلك من خلال سياسات الضمّ التي ترمي إلى بسط السيطرة الإسرائيليّة على أغلب مناطق فلسطين التاريخيّة.

إلى جانب ذلك، بيّن مصطفى أنّ القانون يتبنّى ويؤكّد السرديّة الصهيونيّة التي ملخَّصُها أنّ فلسطين هي وطن تاريخيّ لليهود، ويؤكّد القانون حصريّة أرض إسرائيل للشعب اليهوديّ، وحقّه هو وحده (أي الشعب اليهوديّ) في تقرير المصير في دولة إسرائيل وَفق التأويل الدينيّ اليهوديّ. هذا القانون، وَفق ما يكتب مصطفى، ينسجم مع سياسات الضمّ الزاحف للضفّة الغربيّة، ومنع قيام دولة فلسطينيّة، وشطب حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ. كذلك يرى مصطفى القانون انعكاسًا لتحوّلات المشهد الإسرائيليّ والصهيونيّ، وانتصارًا لناظم المستعمَرة على ناظم الدولة -وهو تجلٍّ لهيمنة اليمين القوميّ الدينيّ والشعبويّ.

أمّا سوسن زهر، في مقالتها "لماذا يُعتَبر قانون أساس الدولة القوميّة اليهوديّة "جريمة أپارتهايد" حسب القانون الدوليّ؟"، فتستنتج أنّ قانون القوميّة اليهوديّة يُشَرْعِن دستوريّة ممارسات الدولة وسياساتها التي تروِّج للتفوّق اليهوديّ، ويفرض هُويّة دستوريّة تمارس هيمنتها وإقصاءها على الفلسطينيّين من خلال الفصل الممنهَج والاستثناء والإقصاء المبنيّ على التمييز العنصريّ الذي يؤدّي إلى سيطرة الأغلبيّة اليهوديّة على الأقلّيّة الفلسطينيّة في وطنها /موطنها. وقد رصدت زهر ارتكاب إسرائيل لجريمة الأپارتهايد والفصل العنصريّ من خلال أربعة محاور أو مركّبات في مقالها وهي: حصرَ قانون القوميّة حقّ تقرير المصير في الشعب اليهوديّ وتجاهل الفلسطينيّين، سواء في ذلك مَن هم داخل حدود "إسرائيل" الاستعماريّة ومن هم خارجها؛ حصرَ القانون صفة المواطن في الشعب اليهوديّ في أرض إسرائيل وبذلك نفى القانون المكانة الدستوريّة لمواطنة المواطنين الفلسطينيّين في فلسطين المستعمَرة عام 1948؛ تجاهلَ القانون ولم يشر إلى حقوق المجموعة الفلسطينيّة داخل إسرائيل من حيث الرموز واللغة وبيّن أنّ للّغة العربيّة مكانة خاصّة ولم يعترف بها لغةً رسميّة؛ اعتبر القانون المستوطنات الإسرائيليّة /اليهوديّة قيمة قوميّة يشجّع القانون الاستمرار في إقامتها. ويمكن الإجمال أنّ المركّبات الأربعة، التي فنّدتها زهر وَفق منطق وفلسفة القانون الدوليّ والمواثيق الحقوقيّة للأقلّيّات، تؤكّد أنّ قانون أساس القوميّة هو ممارسة أپارتهايد ضدّ الفلسطينيّين.

أمّا أنطوان شلحت، في مقاله "حدود الجدل الإسرائيليّ الداخليّ حول (قانون القوميّة)"، فقد عرّج على الجدل الذي أثاره سَنُّ قانون القوميّة بين التيّارَيْن المركزيَّيْن: الأوّل يؤيّد أتباعه القانون ويرونه بمنزلة إرساء قانونيّ ملائم وضرويّ لطابع إسرائيل القوميّ كدولة للشعب اليهوديّ في مواجهة من يحاول إلغاء حقّ الشعب اليهوديّ في وطن قوميّ على أرض إسرائيل. أمّا التيّار الآخر المعارض لقانون القوميّة، فيراه قانونًا تمييزيًّا يسعى لتقويض طابع إسرائيل الديمقراطيّ، ويبثّ رسالة قوميّة متطرّفة. ويستنتج شلحت أنّ جُلّ الجدل داخل إسرائيل حول سَنّ قانون القوميّة لا يتجاوز سؤال الجدوى، وأنّه يجري في هذا الشأن تهميش للمعايير الأخلاقيّة والليبراليّة والإنسانيّة. كذلك لوحظ أنّ هناك عددًا من الأوساط السياسيّة والإعلاميّة والأهليّة الإسرائيليّة حذّرت من انعكاسات القانون على المواطنين العرب ومبدأ مساواتهم؛ لكن تلك الأوساط تجنّبت التماهي مع حملة احتجاجات المواطنين العرب على القانون لكونها نقيض المبدأ الأساسيّ في القانون، ألا وهو "أنّ إسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهوديّ"، وهذا المبدأ تؤيّده أغلبيّة ساحقة من تلك الأوساط. وقد بيّن شلحت أنّ هناك شبه إجماع على فكرة أنّ إسرائيل هي الوطن القوميّ لليهود في أرض إسرائيل، وأنّ منتقدي القانون معترضون على غياب كلمة "ديمقراطيّة" من عبارة تعريف إسرائيل، وينتقدون مبدأ غياب المساواة.

مناقشة الكتاب

الكتاب حصيلة جهد رصين في دراسة قانون القوميّة وفهمه ونقده، وقد قدّم الباحثون مقاربات محمودة ومغايرة للقراءات السائدة في فهم المبنى القانونيّ والسياسيّ الإسرائيليّ، ويسجَّل للكُتّاب اطّلاعهم العميق على الشأن الإسرائيليّ وتفاصيله الصغيرة، وهو ما تَبَيَّنَ في تشريحهم للقانون؛ إذ لقد اعتمد كلّ الباحثين نصّ قانون القوميّة مرجعًا أساسيًّا أوّليًّا في مقالاتهم، واستقوا هذا النصّ من موقع الكنيست (البرلمان) الإسرائيليّ، وهذه نقطة قوّة تسجَّل للكُتّاب؛ فقد فحصوا النصّ القانونيّ بكلّ جزئيّاته وربطوها بافتراضاتهم ومنهجيّاتهم المختلفة.

يمكن القول إنّ الكتاب لا يخلو من بعض الهنات المنهجيّة والمعرفيّة، ومنها -على سبيل المثال- اعتماد الكتّاب فقط على منهجيّاتهم وأُطُرهم النظريّة والتحليليّة الظاهرة والمضمرة، وانشغالهم واهتمامهم بمقاربات القانون الدوليّ، أو اتّفاقيّة حماية حقوق الأقلّيّات، أو فكرة الأپارتهايد، أو جدليّة المركز والهامش أو ناظم الدولة والمستعمَرة، أو النقاش السياسيّ الإسرائيليّ الداخليّ حول القانون. كلّ هذه المقاربات مهمّة ورصينة وجيّدة في تفكيك القانون ومحاربته ومقاومته ثقافيًّا وأكاديميًّا وسياسيًّا، لكن المشكلة المركزيّة والمنهجيّة في تلك المقاربات أنّها أهملت مقاربة أساسيّة في فهم إسرائيل ومشروعها الصهيونيّ هي مقاربة الاستعمار الاستيطانيّ (Settler colonialism) التي تفهم المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ على أنّه مشروع إزالة وإبادة ومحو للسكّان الأصلانيّين. كذلك ثمّة مقاربات فلسطينيّة سابقة لظهور مدرسة الاستعمار الاستيطانيّ -مثل كتابات فايز صايغ وشريف كناعنة وصالح عبد الجواد وآخرين- كانت قد بيّنت أنّ هدف المشروع الصهيونيّ ليس الربح المادّيّ الاقتصاديّ، وإنّما طرد الفلسطينيّين وتشريدهم بالعنف، والاستيلاء على الأرض الفلسطينيّة، وتدمير المجتمع الفلسطينيّ وثقافته.

قراءة قانون القوميّة من منظور الاستعمار الاستيطانيّ تضع قانون القوميّة في سياقه البنيويّ المتّصل سياسيًّا وفكريًّا بالفكر الصهيونيّ الاستعماريّ والاستشراقيّ من القرن السادس عشر، وربّما قبل ذلك بقليل، مرورًا بالمؤتمر الصهيونيّ الأوّل في بازل عام 1897، وبعمليّة التطهير العِرقيّ والنكبة المستمرّة. ويتلاقى قانون القوميّة مع أفق الحركة الصهيونيّة وشعارها الاستشراقيّ الاستعماريّ "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"؛ فقانون القوميّة يغيب عن نصّه وروحه الفلسطينيُّ، سواء أكان في فلسطين المستعمَرة عام 1948 أَم في فلسطين المستعمَرة عام 1967، ويتم وضع اللغة العربيّة في حالة اغتراب واستلاب كلغة لها مكانة خاصّة. ما يمكن قوله هنا أنّ قانون القوميّة، وَفق مدرسة الاستعمار الاستيطانيّ والمقاربات الفلسطينيّة التي سبقتها، هو جزء أساسيّ من المركّب الصهيونيّ والعقليّة الإقصائيّة والتطهيريّة الإسرائيليّة، وأنّ ما يحقّقه قانون القوميّة أخطر وأعمق من جريمة أپارتهايد (فصل عنصريّ)، أو من تحوُّل في مبنى الحكم الإسرائيليّ باتّجاه اليمين الصهيونيّ القوميّ الشعبويّ. ما يحقّقه قانون القوميّة هو عمليّة يمكن وسمها بتطهير الفَلَسْطَنة؛ أي تطهير المركّبات المركزيّة للهُويّة الفلسطينيّة؛ فكلّ هُويّة -وفق ما يقول بندكت أندرسن- تتألّف من الخارطة والمتحف والتعداد)؛ أي إنّ الهُويّة تتكوّن من أرض ورواية تاريخيّة وسكّان، وقانون القوميّة يعمل على تحقيق التطهير المكانيّ، أيْ صَهْيَنة الأرض الفلسطينيّة ويَسِمُها في القانون بأنّها أرض إسرائيل. إلى جانب هذا، يعزّز قانون القوميّة التطهير الاسميّ واللغويّ، إذ هو يُمَوْقِع اللغة العربيّة في وضعيّة متدنّية ولا يعتبرها لغة رسميّة، ويحارب كلَّ الرواية الفلسطينيّة ويغيّبها، إذ هو يتبنّى بطريقة فاشيّة الرواية الصهيونيّة التي مُفادُها أنّ الأرض هي أرض إسرائيل وأنّه من حقّ الشعب اليهوديّ تقرير مصيره في أرض إسرائيل، وهذا ما ينفي وجود غير اليهوديّ /الإسرائيليّ على هذه الأرض، وإن وُجِد فإنّه لا يحقّ له تقرير المصير فيها، ويحقّق قانون القوميّة التطهيرَ العرقيّ بنفي الوجود السكّانيّ والبشريّ لغير اليهوديّ في أرض إسرائيل.

مقابل نفي الهُويّة الفلسطينيّة ومحاربتها وتغييبها لغويًّا وعرقيًّا وثقافيًّا وديمغرافيًّا واجتماعيًّا، يسهم قانون القوميّة في تعزيز الهُويّة الإسرائيليّة بروح صهيونيّة يهوديّة، بحصره الأرض في أنّها أرض إسرائيل وأنّ الشعب اليهوديّ وحده من يمتلك حقّ تقرير المصير فيها. إنّ هذا الانغلاق الهُويّاتيّ الاستعماريّ هو التربة الخصبة لنموّ نقيض هذا المشروع الاستعماريّ، ويُمَوْضِع الصراعَ في موقعه الصحيح بين حركة تحرّر وطنيّ وحركة استعمار استيطانيّ، وهذا القانون عزّز وسيعزّز لدى المستعمَر الاعتقاد بعدم إمكانيّة التوافق أو تحقيق المصالحة التاريخيّة بين المستعمِر والمستعمَر. غياب هذا عن الكتاب يمكن اعتباره الهنَة الثانية فيه، وربّما لو تطرّقت المقالات إلى مستقبل إسرائيل، أو لو أُفرد مقال آخر عن هذا يقدّم قراءة استشرافيّة لمستقبل إسرائيل ومشروعها الاستعماريّ في ضوء إقرارها قانون القوميّة، لكان الكتاب قد غطّى واقع إسرائيل العنصريّ ومَآلات مستقبلها.

يفتح هذا الكتاب السجال واسعًا للردّ على قانون القوميّة أكاديميًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، وينبّه الفلسطينيّين في كلّ أماكن تواجدهم، في فلسطين التاريخيّة والشتات، أنّ الصراع يجب أن يعود إلى نقطة الصفر (النكبة)، وتجب إعادة تعريف الصراع على أنّه بين حركة تحرّر وحركة استعمار استيطانيّ، وهذه العودة هي فاتحة فلسطينيّة للعودة إلى اللاهوت القوميّ الفلسطينيّ، وينبغي أن نعود لنتعلّم ونعلّم أطفالنا قصيدة محمود درويش: ..."سجّل أنا عربيّ / أنا اسم بلا لقبِ / صَبورٌ في بلاد كلّ ما فيها / يعيش بفورة الغضبِ / جذوري قَبْل ميلاد الزمان رَسَتْ / وقَبْل تفتُّح الحِقَبِ / وقَبْل السرو والزيتون / وقَبْل ترعرع العُشُبِ"...

*أحمد عزّ الدين أسعد هو باحث حاصل على درجة الماجستير في الدراسات العربيّة المعاصرة عام 2013، وعلى الماجستير في الدراسات الإسرائيليّة عام 2018 من جامعة بير زيت.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية